

# المراقب الاقتصادي



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +972 (2) 298 7053/4 | Fax: +972 (2) 298 7055  
info@mas.ps | www.mas.ps



# المراقب الاقتصادي عدد 66 / 2021

**هيئة التحرير:**  
- د. فضل النقيب  
- رجا الخالدي  
- د. نعمان كنفاني

**فريق البحث والمراجعة:**  
- إسلام ربيع  
- حبيب حن  
- إيمان سعادة  
- د. رابع مرار  
- مسيف جميل

**المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:**  
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)  
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية  
- د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

**معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)**  
ص. ب 19111، القدس وص. ب 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-2987053/4  
فاكس: +972-2-2987055  
بريد إلكتروني: info@mas.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**  
ص. ب 1647، رام الله  
تلفون: +972-2-2982700  
فاكس: +972-2-2982710  
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

**سلطة النقد الفلسطينية**  
ص. ب 452، رام الله  
هاتف: +972-2-2415251  
فاكس: +972-2-2409922  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

**هيئة سوق رأس المال الفلسطينية**  
ص. ب 4041، البيرة - فلسطين  
هاتف: +972-2-2946946  
فاكس: +972-2-2946947  
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps  
بريد الإلكتروني: info@pcma.ps

## النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي

<https://www.mas.ps/files/server/2021/New/Q64%20English.pdf>

## حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2022

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

سلطة النقد الفلسطينية

كانون الثاني 2022





MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# المراقب الاقتصادي

# المحتويات

|       |  |   |
|-------|--|---|
| 5     | <b>الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية - ضربة جديدة لاقتصاد قطاع غزة</b>                                |   |
| 5     | 1-1 النشاط الاقتصادي   |   |
| 8     | 2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات  |   |
| 10    | 3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية  |   |
| 10    | 4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي   | 1 |
| 12    | 5-1 الأسعار  |   |
| 14    | 6-1 البنية التحتية الخدمية: إدارة النفايات الصلبة  |   |
| 19    | <b>تحت المجهر: إصلاح أنظمة الاستيراد والتسويق في إسرائيل وآثارها المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني</b> |   |
| <hr/> |  |   |
| 22    | <b>سوق العمل</b>   |   |
| 22    | توزيع العمالة  |   |
| 24    | البطالة  | 2 |
| 25    | الاجور   |   |
| 26    | الحد الأدنى للأجور   |   |
| <hr/> |  |   |
| 27    | <b>المالية العامة</b>  |   |
| 27    | الإيرادات العامة   |   |
| 28    | النفقات العامة   |   |
| 28    | الفائض/العجز المالي  | 3 |
| 29    | المتأخرات الحكومية   |   |
| 30    | الدين العام الحكومي  |   |

|       |   |   |
|-------|---|---|
| 31    | <b>القطاع المالي</b>  |   |
| 31    | <b>1-4 القطاع المصرفي</b>   |   |
| 31    | التسهيلات الائتمانية  |   |
| 33    | القروض المتعثرة   |   |
| 34    | الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف   |   |
| 34    | النقدية والمعادن الثمينة  |   |
| 34    | ودائع العملاء   |   |
| 35    | أرباح المصارف   | 4 |
| 36    | متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض  |   |
| 36    | حركة تداول الشيكات  |   |
| 37    | شركات الإقراض المتخصصة  |   |
| 38    | <b>2-4 القطاع المالي غير المصرفي</b>  |   |
| 38    | قطاع الأوراق المالية  |   |
| 40    | قطاع التأجير التمويلي   |   |
| 41    | قطاع التأمين  |   |
| <hr/> |   |   |
| 42    | <b>التنمية الإجتماعية</b>   |   |
| 42    | معيقات وصول المقدسيين الى العمل المنتج في القدس الشرقية وسياسات الاحتلال لإفقارهم وكسر صمودهم | 5 |
| 42    | الواقع الاقتصادي في مدينة القدس   |   |
| 43    | التعليم في القدس الشرقية  |   |
| 44    | تأثير الواقع الاقتصادي والتعليم على الوصول إلى العمل المنتج في مدينة القدس                    |   |
| <hr/> |   |   |
| 46    | <b>إصدارات حديثة</b>  |   |
| 46    | حقوق العمال في الأزمات - العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات                            | 6 |
| <hr/> |   |   |
| 50    | <b>مفاهيم وتعريف اقتصادية: تسعير الكربون (Carbon Pricing)</b>                                 | 7 |
| <hr/> |   |   |
| 52    | <b>المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2016 - 2021</b>                                     | 8 |

## الربع الثاني 2021 في سطور

- ❖ **الناتج المحلي الإجمالي:** شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام 2021 بالأسعار الثابتة (2015 سنة الأساس) نمواً بمعدل 3.5% مقارنة بالربع السابق من العام نفسه، ليصل إلى نحو 3.7 مليار دولار. وجاء هذا نتيجة نمو بمعدل 4.3% في الضفة الغربية، وتراجع بمعدل 0.3% في قطاع غزة، وهو ما انعكس في زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2.8% (ارتفعت بنحو 3.7% في الضفة الغربية، بينما تراجعت بنحو 1.0% في قطاع غزة)، لتصل إلى 758.9 دولار (1,099.8 دولار في الضفة الغربية، و300.8 دولار في قطاع غزة).
- ❖ **التشغيل والبطالة:** انخفض معدل البطالة في فلسطين بنحو 1.4 نقطة مئوية بين الربع الثاني من العام 2021 والربع الذي سبقه، ووصل إلى 26.4% (16.9% في الضفة، و44.7% في قطاع غزة). بلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 137.8 شيكل، موزعاً بين 124.7 للعاملين في الضفة، و59.6 للعاملين في القطاع، و264.8 للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجرٍ يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 29% بمتوسط أجر بلغ 744 شيكلاً.
- ❖ **المالية العامة:** ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثاني من العام 2021 ليصل إلى 3.6 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.4 مليار شيكل خلال الربع السابق. من جهة أخرى، ارتفعت النفقات العامة بنسبة 62.1%، خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 3.7 مليار شيكل، وقد أدت التطورات، على جانبي الإيرادات والنفقات العامة، إلى عجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 64.5 مليون شيكل. وقد بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع، نحو 846.6 مليون شيكل، كما ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار بنحو 4.4%، ليبلغ حوالي 3.7 مليار دولار (أو ما يعادل 12.1 مليار شيكل).
- ❖ **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الثاني من العام 2021 بنحو 2% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 10.3 مليار دولار، 22% منها للقطاع العام. كما نمت ودائع العملاء بنسبة 4% خلال الفترة ذاتها، لتصل إلى 15.7 مليار دولار. وقد بلغ صافي أرباح المصارف في هذا الربع 33.9 مليون دولار، مسجلاً بذلك تراجعاً بنحو 39% مقارنة بالربع السابق.
- ❖ **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.9 مليار دولار نهاية الربع الثاني من العام 2021، ويمثل هذا نمواً ملحوظاً بنسبة 14% مقارنة مع الربع السابق. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 540 نقطة بارتفاع قدره 16% مقارنة مع الربع السابق.
- ❖ **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني من العام 2021 تضخماً موجباً (ارتفاع في الأسعار) بمعدل 1.14% مقارنة بالربع السابق. بالتالي، فإنّ القوة الشرائية تراجعت بالمعدل نفسه بين الربعين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية انخفضت بنحو 1.39% نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 0.24%، وارتفاع معدل التضخم بنحو 1.14%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.

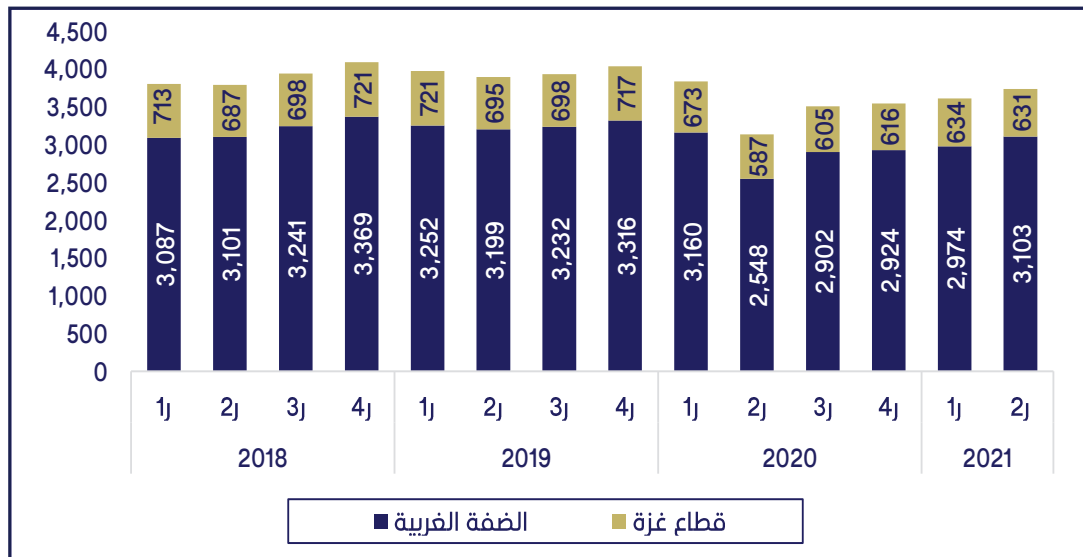
## القسم الأول: الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية - ضربة جديدة لاقتصاد قطاع غزة

أظهر الاقتصاد الفلسطيني بوادر انتعاش في الربع الثاني من العام 2021 بعد انتشار حملات التطعيم، والحد من الإغلاقات والإجراءات الهادفة إلى تخفيف انتشار فيروس كورونا المستجد. ظهرت بوادر هذا الانتعاش، بشكل واضح، في الضفة الغربية، بينما شهد اقتصاد قطاع غزة المحاصر تراجعاً بسبب العدوان الإسرائيلي على القطاع في شهر أيار. ومن غير المرجح استمرار مستويات النمو في الضفة، وذلك لأنها ناتجة عن قاعدة منخفضة لفترة طويلة، إضافة إلى أن مصادر النمو الاقتصادي محدودة في ظل شبه توقف المساعدات الخارجية، واستمرار الاحتلال في اقتطاع جزء من أموال المقاصة، هذا إضافة إلى القيود المفروضة على الحركة والتجارة والمصادر الطبيعية والاقتصاد بشكل عام. نستعرض في هذا القسم الأداء الاقتصادي في الربع الثاني من العام 2021، كما نسلط الضوء على جوانب من البنية التحتية الاقتصادية، من خلال تحليل مؤشرات قطاع الكهرباء، حيث تعاني فلسطين من ضعف أمن الطاقة بسبب محدودية مصادرها وارتفاع تكلفتها.

### 1-1 النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)، في الربع الثاني من العام 2021 بنحو 3.5%، مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 3.7 مليار دولار (انظر الشكل 1-1). حصل هذا الارتفاع نتيجة نمو بمعدل 4.3% في الضفة الغربية، وتراجع طفيف بنحو 0.3% في قطاع غزة ما بين الربعين المتلاحقين. على المستوى السنوي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 19.1% من قيمته في الربع المناظر من العام 2020، وهو الربع الأكثر تضرراً بجائحة كورونا. لكن التحسن في النشاط الاقتصادي المحلي كان غير كافٍ لإعادة الناتج المحلي إلى مستويات ما قبل الجائحة (لا يزال أقل بنحو 4.1% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2019). لعل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار 2021، خفض من فرص التعافي. وعلى مستوى الأسعار الجارية، فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4 مليار دولار. يظهر الشكل 1-1 كيف خفضت تأثيرات ركود كوفيد-19 والعدوان الإسرائيلي على غزة، الناتج الربعي الحقيقي إلى تراجع بحوالي 4.1% عن مستواه (الضعيف أصلاً) قبل العام 2020.

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الربع للأعوام 2019 - 2021  
(مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

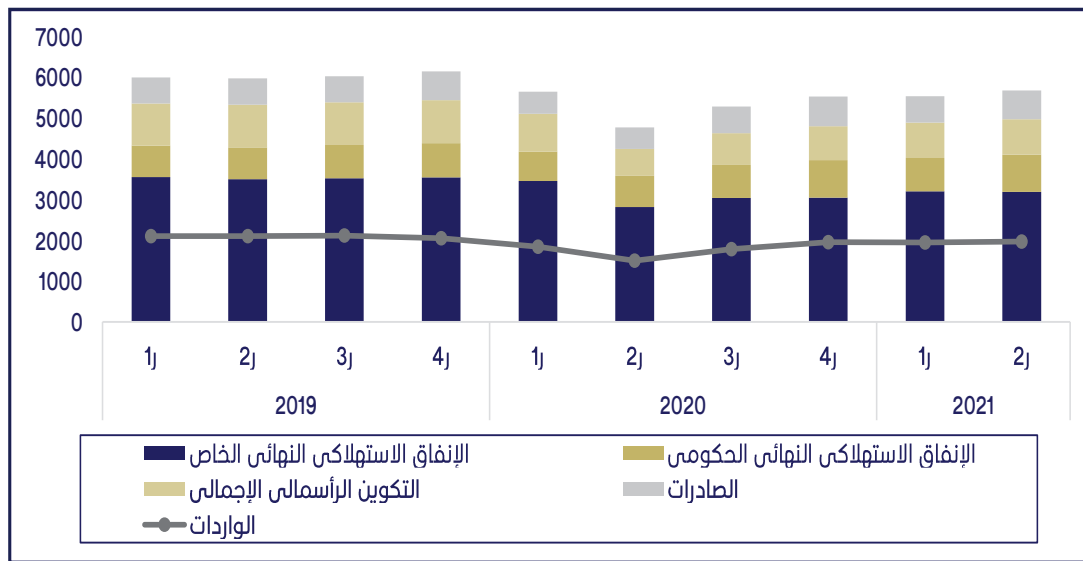


1 معظم الإحصاءات الواردة في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبخاصة إحصاءات الحسابات القومية الربعية. تتم الإشارة إلى المصادر الأخرى حيثما تستخدم، كما أن جميع نسب التغير مقاسة بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك.

نما كل من إجمالي الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بنحو 1.2% و 10.5% على الترتيب في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق (انظر الشكل 1-2). كما تراجع العجز في الميزان التجاري بنحو 2.5% بسبب الزيادة الأكبر في الصادرات (8.6%) مقارنة بالواردات (1.2%). في المقابل، تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنحو 0.3% خلال الفترة نفسها<sup>2</sup>. تظهر المقارنة مع الربع المناظر من العام 2020 ارتفاعاً في جميع مؤشرات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، قابلها اتساع العجز في الميزان التجاري (30.2%).

على مستوى الإنتاج، شهد الربع الثاني من العام 2021 ارتفاعاً في القيمة المضافة لجميع القطاعات الخدمية الرئيسية مقارنة مع الربع السابق، باستثناء المعلومات والاتصالات (-4.5%) والأنشطة العقارية (-3.8%). أما فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية، فشهد قطاع الزراعة ارتفاعاً بنحو 1.8% خلال الربع الثاني من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق، بينما تراجع كل من قطاعي الإنشاءات والصناعة بنحو 2.1% و 0.4% على التوالي مقارنة بالربع السابق.

**شكل 1-2: الإنفاق الربعي على الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2019-2021**  
بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)



### حصّة الفرد من الناتج المحلي

أدى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق، إلى زيادة حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.8% (ارتفعت بنحو 3.7% في الضفة الغربية، بينما تراجعت بنحو 1.0% في قطاع غزة)، لتصل إلى 758.9 دولار (1,099.8 دولار في الضفة الغربية، و300.8 دولار في قطاع غزة). كما أن حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا الربع كانت أعلى بنحو 16.1% مما كان عليه قبل سنة (18.9% في الضفة الغربية، و4.5% في قطاع غزة). من الجدير بالذكر أن حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 903.8 دولار بالأسعار الجارية في الربع الثاني من العام 2021.

### مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال<sup>3</sup>

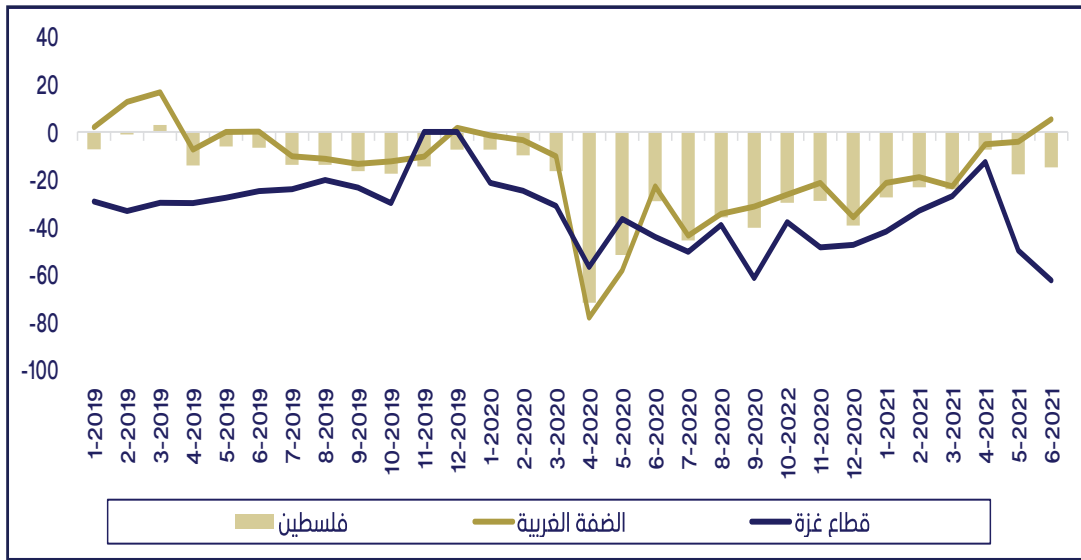
يشير مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال إلى أن النشاط الاقتصادي تحسن في الربع الثاني من العام 2021، ولكن قيمة المؤشر لا تزال متدنية. يعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى تأثره بالانخفاض الحاد في قطاع غزة بسبب العدوان

2 الإنفاق الاستهلاكي الخاص يشمل الاستهلاك النهائي للأسر والاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.  
3 يتم احتساب المؤشر بالاعتماد على استطلاع آراء عينة ممثلة من مديري المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حول المستويات الحالية للتشغيل والإنتاج والمبيعات، وتوقعات تغيرها للأشهر القادمة. المؤشر يعطي لمحة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال ذلك الشهر، والتوقعات حوله للأشهر القادمة. القيمة القسوى للمؤشر تبلغ موجب 100، فيما تبلغ القيمة الدنيا سالب 100. القيمة الموجبة للمؤشر تدل على اعتقاد بأن الأوضاع الاقتصادية جيدة، وازدياد القيمة الإيجابية يدل على تحسن الوضع الاقتصادي العام. وبالعكس فيما يخص القيم السالبة، فهي تدل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة، وتزداد سوءاً كلما اقتربت من سالب 100. اقتراب قيمة المؤشر من الصفر يدل على أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.



الإسرائيلي، ما جعله يبقى في المنطقة السالبة (انظر الشكل 3-1). أظهر المؤشر بوادر تعافي في الضفة الغربية، حيث سجل أعلى قيمة له منذ أكثر من عامين.

شكل 3-1: مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال الشهري للأعوام 2019-2021

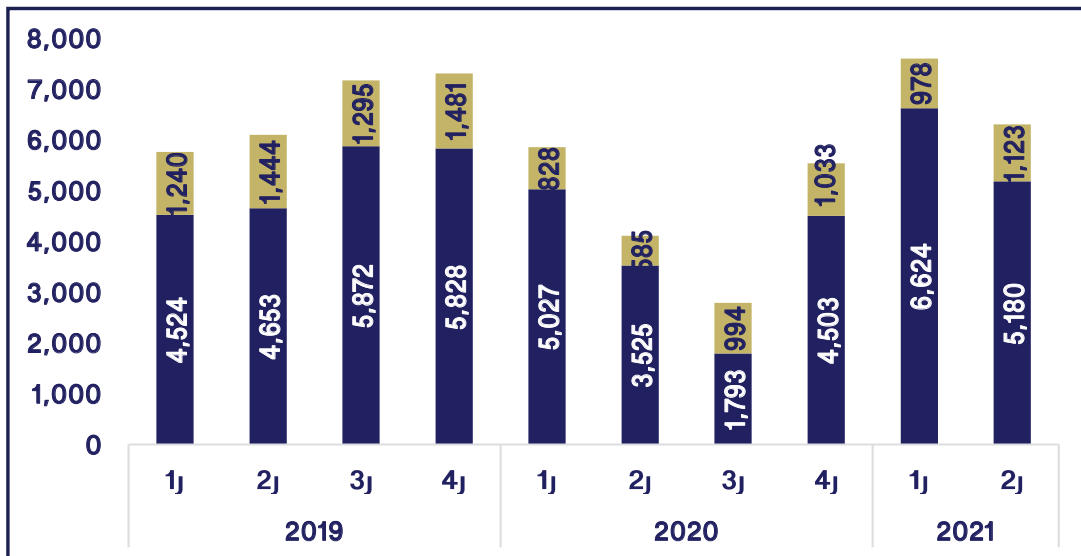


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، (2021). مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، 2019 - 2021. رام الله، فلسطين.

## تسجيل السيارات

تشير بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى تراجع في عدد السيارات المسجلة في الضفة الغربية بنحو 17.1% في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، حتى وصلت إلى 6,303 سيارات (انظر الشكل 4-1). يعود الانخفاض، بشكل أساسي، إلى تراجع مقداره 21.8% تقريباً في تسجيل السيارات المستعملة المستوردة من السوق الخارجي، والتي تشكل، بالعادة، نحو ثلاثة أرباع السيارات التي يتم تسجيلها محلياً، بما قد يعكس تراجعاً من جانب العرض (اختناقات في سلاسل التوريد والنقل التجاري)، وليس ضعفاً في حجم الطلب.

شكل 4-1: بيانات تسجيل السيارات المستوردة الربعية في الضفة الغربية، 2019-2021



المصدر: ووزارة المالية (2021)، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

## 2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات<sup>4</sup>

انخفضت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الربع الثاني من العام 2021 بنحو طفيف (0.1%) مقارنة مع الربع السابق، ولكنها ارتفعت بنحو 10.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2020. انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 23.6% في الربع الأول من العام 2021، و24.4% في الربع الثاني 2020 إلى 22.7% في الربع الثاني من العام 2021. بشكل عام، اتسم هذا الربع بأداء ضعيف للقطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاع الإنشاءات والبناء.

### قطاع الزراعة

شهدت القيمة المضافة لنشاط الزراعة والحراثة وصيد الأسماك ارتفاعاً بنحو 1.8% في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، ولكنها انخفضت بنحو 1.6% مقارنة بالربع الثاني من العام 2020. تراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 6.5% في الربع الأول من العام 2021 و7.7% في الربع الثاني من العام 2020 إلى 6.4% في الربع الثاني من العام 2021.

### قطاع الصناعة

كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الربع الثاني من العام 2021 أقل بنحو 0.4% بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2021، وتراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 12.8% إلى 12.3% خلال الفترة نفسها. وعلى مستوى المقارنة السنوية، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنحو 11.6% ما بين الأرباع المتناظرة، إلا أن حصته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بنحو 0.8 نقطة مئوية بسبب الزيادة الأكبر في القيمة المضافة للقطاعات الأخرى (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة من القطاعات الصناعية للأعوام 2020 و2021 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

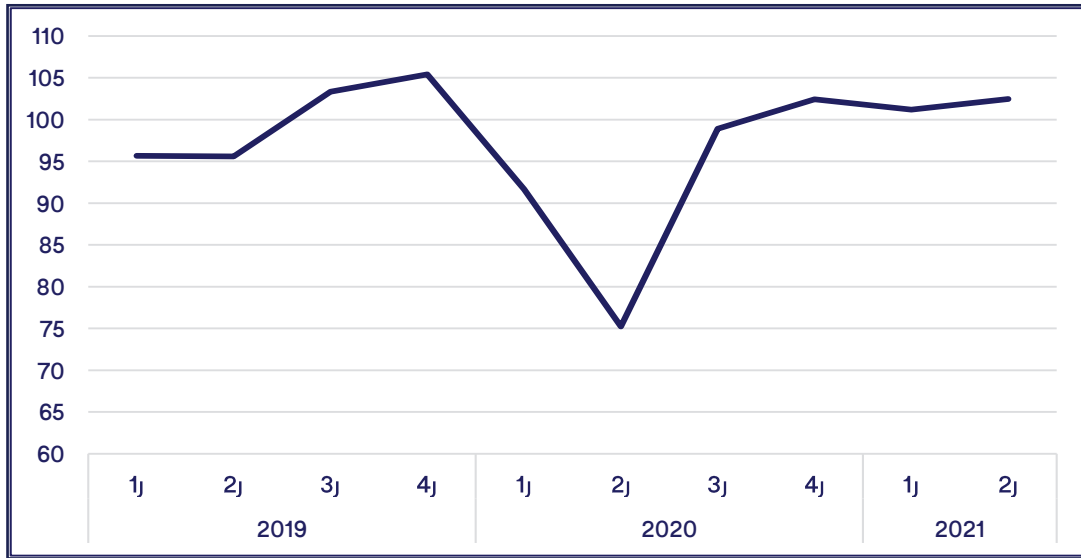
| النشاط الاقتصادي  | ر 2020 | ر 2021 1 | ر 2021 2 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|---|--------|----------|----------|-----------------------------|------------------------------|
| التعدين واستغلال المحاجر                                    | 10.9   | 13.7     | 12.3     | -10.2%                      | 12.8%                        |
| الصناعات التحويلية  | 351.0  | 391.5    | 391.5    | 0.0%                        | 11.5%                        |
| إمدادات الكهرباء والغاز والبضار وتكييف الهواء               | 33.9   | 36.5     | 35.9     | -1.6%                       | 5.9%                         |
| إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها | 14.6   | 18.1     | 18.3     | 1.1%                        | 25.3%                        |
| قطاع الصناعة (المجموع)                                      | 410.4  | 459.8    | 458.0    | -0.4%                       | 11.6%                        |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

ارتفع الرقم القياسي الكلي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 1.3% و 36.2% في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2020، على التوالي، ليصل إلى حوالي 102.5 نقطة (سنة الأساس 2019) (انظر الشكل 5-1).

4 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

شكل 1-5: الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي الربعي، 2019 - 2021  
(سنة الأساس 2019)

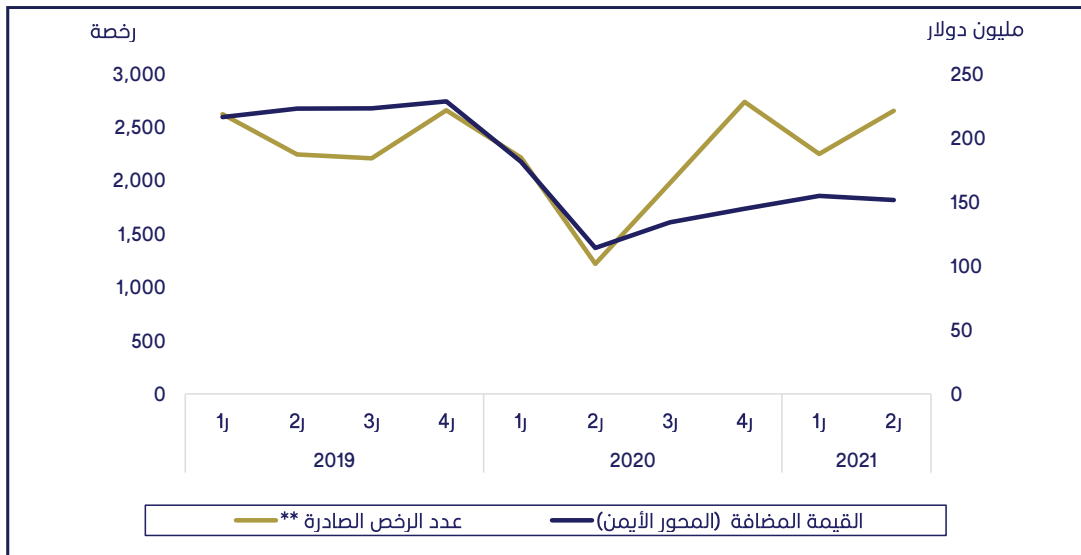


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2021.

## قطاع الإنشاءات

انخفضت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بنحو 2.1% في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، لكنها ارتفعت بنحو 32.8% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020. نتيجة لذلك، انخفضت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.0% مقارنة بنحو 4.3% في الربع الأول من العام 2021، ولكنها ارتفعت بمقدار 0.4 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2020.

شكل 1-6: رخص الأبنية الصادرة في فلسطين\* والقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات  
(سنة الأساس 2015) من الربع الأول 2019 إلى الربع الثاني 2021



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

\* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

\*\* لا تشمل رخص الأسوار.

من ناحية تراخيص البناء، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع بنحو 18.0% في التراخيص الصادرة في الربع الثاني من العام 2021 بالمقارنة مع الربع السابق، وإلى زيادة بنحو 117.7% من المستوى المتدني في الربع الثاني من العام 2020 (انظر الشكل 1-6). بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 2,649 رخصة خلال الربع الثاني من العام 2021، منها 1,661 رخصة أبنية جديدة. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة 5,158 وحدة سكنية في الربع الثاني من العام 2021، مجموع مساحتها 836 ألف متر مربع. ارتفع عدد الوحدات السكنية الجديدة بنحو 33% مقارنة بالربع السابق، كما سجلت زيادة بنحو 127% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020.<sup>5</sup>

### 3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية

يشير الجدول 2-1 إلى الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاعات التجارية والمالية والخدمية في الاقتصاد الفلسطيني، التي ارتفعت القيمة المضافة الكلية لها بنحو 2.7% في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 16.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020. يتضح من الجدول 2-1 أنّ ارتفاع القيمة المضافة لهذه الأنشطة مقارنة بالربع السابق نتج عن انتعاش معظم القطاعات الفرعية، باستثناء المعلومات والاتصالات والأنشطة العقارية.

جدول 2-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة للقطاعات الخدمية للعامين 2020 و2021 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

| النشاط الاقتصادي  | 2020 2         | 2021 1         | 2021 2         | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|---|----------------|----------------|----------------|-----------------------------|------------------------------|
| تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية | 600.7          | 695.4          | 732.3          | 5.3%                        | 21.9%                        |
| النقل والتخزين  | 51.6           | 55.9           | 61.3           | 9.7%                        | 18.8%                        |
| الأنشطة المالية وأنشطة التأمين                          | 163.5          | 167.5          | 169.5          | 1.2%                        | 3.7%                         |
| المعلومات والاتصالات                                    | 111.0          | 119.1          | 113.7          | 4.5-%                       | 2.4%                         |
| أنشطة خدمات الإقامة والطعام                             | 27.2           | 29.9           | 32.1           | 7.4%                        | 18.0%                        |
| الأنشطة العقارية والإيجارية                             | 100.7          | 133.5          | 128.4          | 3.8-%                       | 27.5%                        |
| الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية                       | 30.3           | 35.2           | 37.8           | 7.4%                        | 24.8%                        |
| أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة                | 23.7           | 23.6           | 24.8           | 5.1%                        | 4.6%                         |
| التعليم   | 226.5          | 248.3          | 250.2          | 0.8%                        | 10.5%                        |
| الصحة والعمل الاجتماعي                                  | 141.9          | 161.2          | 173.0          | 7.3%                        | 21.9%                        |
| الفنون والترفيه والتسليّة وأنشطة الخدمات ذات العلاقة    | 7.8            | 7.6            | 7.6            | 0.0%                        | 2.6-%                        |
| الخدمات الأخرى  | 32.8           | 35.8           | 37.8           | 5.6%                        | 15.2%                        |
| الإدارة العامة  | 390.1          | 459.8          | 462.1          | 0.5%                        | 18.5%                        |
| الخدمات المنزلية  | 2.0            | 2.0            | 2.0            | 0.0%                        | 0.0%                         |
| <b>القطاعات الخدمية</b>                                 | <b>1,909.8</b> | <b>2,174.8</b> | <b>2,232.6</b> | <b>2.7%</b>                 | <b>16.9%</b>                 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

### 4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

تعاني فلسطين من عجز مزمن في الميزان التجاري، حيث إن قيمة الواردات تكون عادةً أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات. تساهم تعويضات العاملين في إسرائيل، والمساعدات الخارجية، والتحويلات الخارجية، والدخل المتحقق من

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، إحصاءات رخص الأبنية رام الله - فلسطين.

الاستثمارات في الخارج بحد جزء من العجز، إلا أنها غير كافية لتغطية كامل الاستهلاك المحلي. لذلك، تعاني فلسطين من عجز متكرر في الحساب الجاري يتم تمويله عادة من خلال الاقتراض أو الاستثمار الأجنبي.<sup>6</sup>

وخلال الربع الثاني من العام 2021، انخفض عجز الحساب الجاري بنحو 44.9% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 236 مليون دولار، وذلك إثر انكماش العجز في الميزان التجاري بنحو 1.6% بسبب ارتفاع الصادرات، وارتفاع تعويضات العاملين في إسرائيل بنحو 8.3%، وزيادة مساعدات الدول المانحة بنحو 214.7%، هذا إضافة إلى الارتفاع الذي شهدته كل من المقبوضات والتدفقات الداخلة إلى فلسطين.<sup>7</sup> كما ارتفع صافي التحويلات الرأسمالية بنحو 47.3%. هذا بدوره حفز الاستهلاك وساهم في تحسين فرص التعافي الاقتصادي في الربع الثاني من العام 2021. نتيجة انكماش العجز في الحساب الجاري، انخفض صافي الاقتراض من الخارج بنحو 107.6% مقارنة بالربع السابق (انظر الجدول 3-1).

### جدول 3-1: مقارنة ربعية لمؤشرات مختارة من ميزان المدفوعات للعامين 2021 و2020 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

| نسبة التغير<br>عن الربع<br>المناظر | نسبة التغير<br>عن الربع<br>السابق | 2021 2 | 2021 1 | 2020 2 |  |
|------------------------------------|-----------------------------------|--------|--------|--------|--|
| 1.7%                               | -44.9%                            | 236-   | 428-   | 232-   | العجز في الحساب الجاري (صافي)                |
| 40.6%                              | -1.6%                             | 1,575- | 1,600- | 1,120- | العجز في الميزان التجاري (الصادرات-الواردات) |
| 96.0%                              | 10.8%                             | 831    | 750    | 424    | الدخل (صافي)                                 |
| 85.9%                              | 8.3%                              | 766    | 707    | 412    | منها: تعويضات العاملين في إسرائيل            |
| 68.9%                              | -8.4%                             | 76     | 83     | 45     | منها: دخل الاستثمار                          |
| 9.5%                               | 20.4%                             | 508    | 422    | 464    | التحويلات الجارية (صافي)                     |
| -43.1%                             | 214.7%                            | 107    | 34     | 188    | منها: تحويلات الدول المانحة                  |
| 38.0%                              | 47.3%                             | 109    | 74     | 79     | التحويلات الرأسمالية (صافي)                  |
| -122.2%                            | -107.6%                           | 28-    | 369    | 126    | صافي الاقتراض (الحساب المالي)                |
| -72.1%                             | -27.9%                            | 31     | 43     | 111    | منها: الاستثمار المباشر (صافي)               |
| -16.1%                             | -75.3%                            | 104    | 421    | 124    | منها: الودائع (بالعملات الأجنبية)            |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية (2021)، إحصاءات ميزان المدفوعات الربعية، 2010-2021. رام الله، فلسطين.

خلال الربع الثاني من العام 2021، فاق إجمالي استثمارات الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين (أي إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج) إجمالي الاستثمارات في فلسطين المملوكة لغير المقيمين (إجمالي الالتزامات الأجنبية) بحوالي 3.3 مليار دولار.<sup>8</sup> ارتفع صافي الاستثمار الدولي لفلسطين بنحو 14.6% مقارنة بالربع السابق، وحوالي 78.4% مقارنة بالربع الثاني من العام 2020 (انظر الجدول 4-1). نتجت الزيادة الربعية عن ارتفاع الأصول الاحتياطية، وصافي استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، أما الزيادة السنوية، فقد نتجت عن ارتفاع الإيداعات المحلية في البنوك الخارجية والنقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني. من الجدير بالذكر أن حوالي 65% من إجمالي أرصدة الأصول المستثمرة في الخارج هي عملة وودائع.

6 الحساب الجاري هو سجل معاملات دولة ما مع بقية دول العالم. ويحتوي السجل على الميزان التجاري، وصافي الأرباح من الاستثمارات الخارجية، وصافي المدفوعات التحويلية. يشير عجز الحساب الجاري إلى أن الدولة عليها التزامات مالية للخارج أكبر من الدخل والتحويلات التي تصلها من الخارج.

7 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، إحصاءات ميزان المدفوعات الربعية، 2000-2021. رام الله، فلسطين.

8 وضع الاستثمار الدولي هو بيان إحصائي يوضح، عند تاريخ معين، وضعية الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما، التي تمثل مطالبات على غير المقيمين من جهة، والتزامات المقيمين إزاء غير المقيمين من جهة أخرى. صافي وضع الاستثمار الدولي يحتسب الفرق بين الأصول المالية الخارجية ونظيرتها على مستوى الخصوم.

**جدول 4-1: مقارنة ربعية لوضع الاستثمار الدولي للعامين 2020 و2021 (مليون دولار بالأسعار الجارية)**

| البند                               | 2020 ر2 | 2021 ر1 | 2021 ر2 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|-------------------------------------|---------|---------|---------|-----------------------------|------------------------------|
| صافي الاستثمار الدولي               | 1,871   | 2,914   | 3,338   | %14.6                       | %78.4                        |
| 1. الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي) | 2,487-  | 2,486-  | 2,518-  | %1.3                        | %1.2                         |
| 2. استثمارات الحافظة (صافي)         | 710     | 635     | 766     | %20.6                       | %7.9                         |
| 3. استثمارات أخرى (صافي)            | 2,950   | 4,031   | 4,306   | %6.8                        | %46.0                        |
| 4. أصول احتياطية                    | 698     | 734     | 784     | %6.8                        | %12.3                        |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2021. وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010 - 2021. رام الله، فلسطين. تم حساب صافي البنود الفرعية بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد.

بلغ إجمالي الدين الخارجي (المتراكم) قرابة 2.05 مليار دولار نهاية الربع الثاني من العام 2021، مرتفعاً بنحو 1.2% مقارنة بالربع السابق وبنحو 2.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2020 (انظر الجدول 5-1).

**جدول 5-1: مقارنة ربعية لمكونات الدين الخارجي للأعوام 2020 و2021 (مليون دولار بالأسعار الجارية)**

| القطاع الاقتصادي     | 2020 ر2 | 2021 ر1 | 2021 ر2 | نسبة التغير عن الربع السابق | نسبة التغير عن الربع المناظر |
|----------------------|---------|---------|---------|-----------------------------|------------------------------|
| الحكومة الفلسطينية   | 1,294   | 1,314   | 1,318   | %0.3                        | %1.9                         |
| المصارف              | 664     | 670     | 674     | %0.6                        | %1.5                         |
| قطاعات أخرى          | 37      | 37      | 43      | %16.2                       | %16.2                        |
| إجمالي الدين الخارجي | 2,001   | 2,027   | 2,052   | %1.2                        | %2.5                         |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2021، وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010 - 2021. رام الله، فلسطين.

## 5-1 الأسعار<sup>9</sup>

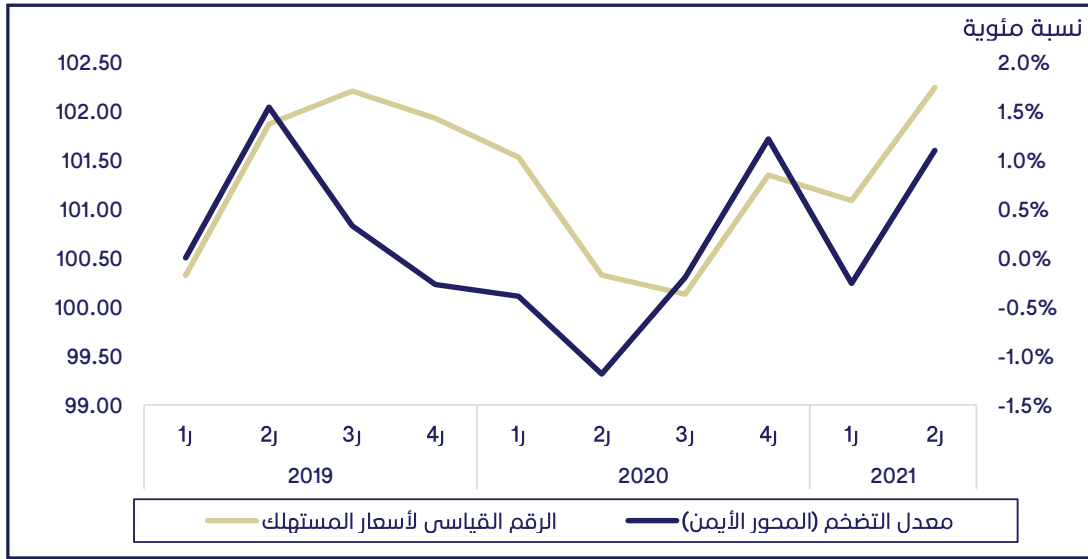
الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو متوسط أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط استهلاك العائلة المتوسطة في بلد ما. يطلق على مجموعة السلع والخدمات المختارة هذه اسم «سلّة الاستهلاك». معدّل التضخم هو معدّل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددتين، وهو يعبر عن التغير في القوة الشرائية للدخل.

### الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يبين الشكل (7-1) منحنيين؛ يطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين الربع الأول من العام 2019 والربع الثاني من العام 2021، بينما يقيس المنحنى الثاني التبدل المؤي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه؛ أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني من العام 2021 إلى نحو 102.2 نقطة مقارنة نحو 101.1 في الربع الأول من العام 2021، وارتفع معدّل التضخم إلى 1.14% مقارنة مع -0.3% في الربع السابق (انظر الشكل 7-1). ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 1.91% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020.

9 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021). مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2021 رام الله، فلسطين.

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم الربعي، 2019 - 2021  
(سنة الأساس 2018)

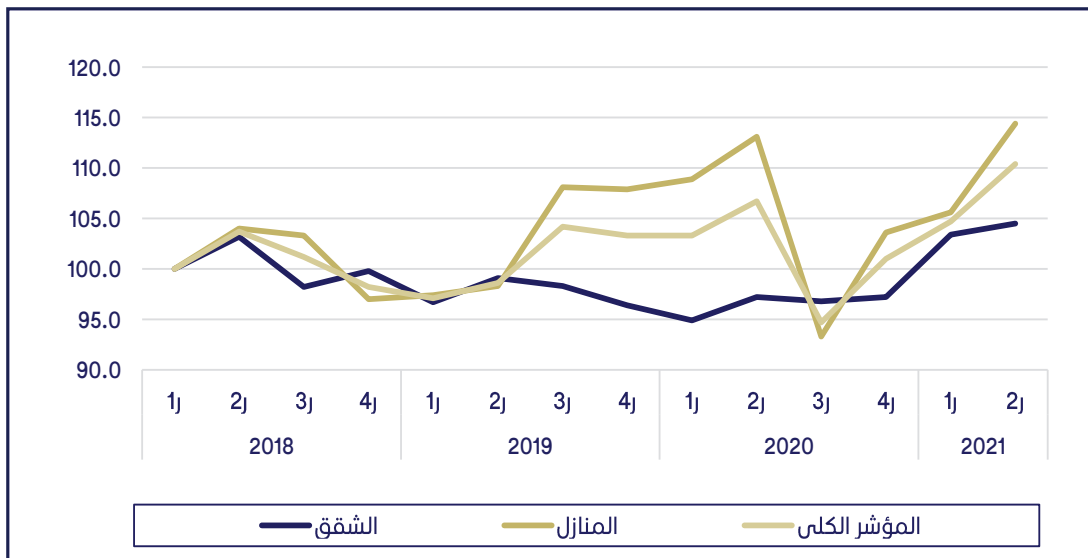


الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2021.

## أسعار العقارات السكنية

بلغت قيمة المؤشر الكلي لسلطة النقد لأسعار العقارات السكنية 110.4 نقطة في الربع الثاني من العام 2021، مرتفعاً بنحو 5.4% و3.5% بالمقارنة مع الربع السابق من العام 2021، والمناظر من العام 2020، على التوالي (انظر الشكل 8-1). المؤشر الكلي عبارة عن مؤشر تجميعي لمؤشرين فرعيين: الأول مؤشر للشقق السكنية (بلغ نقطة بمعدل نمو 1.1% و7.5% مقارنة مع الربع السابق من العام 2021 والمناظر من العام 2020، على التوالي)، والثاني للمنازل بما فيها الفلل (بلغ نقطة بمعدل نمو 8.3% و1.1% على التوالي).

شكل 8-1: مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين من الربع الأول من العام 2018 إلى الربع الثاني من العام 2021



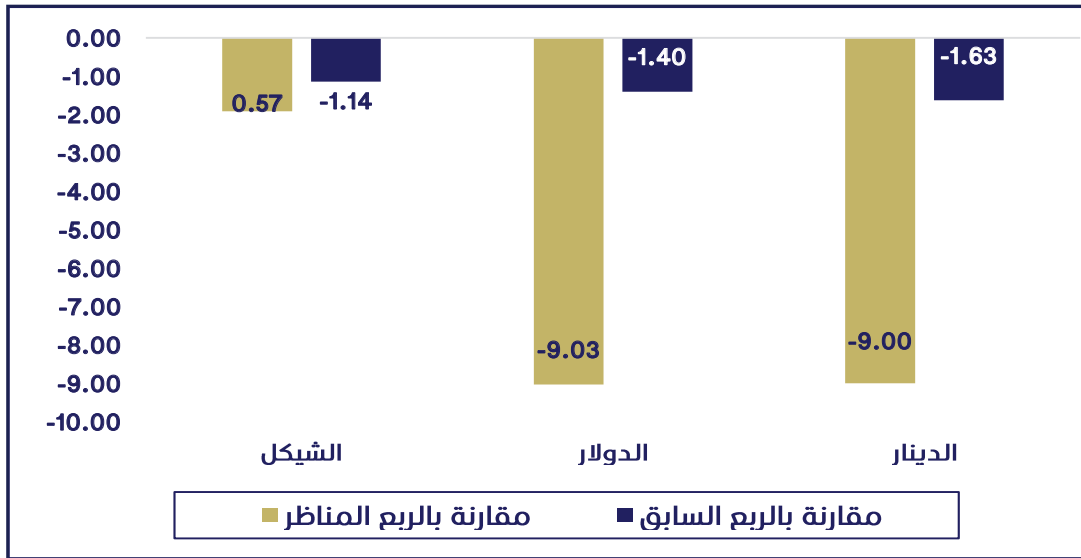
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2021). مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين. رام الله، فلسطين.

## القوة الشرائية<sup>10</sup>

القوة الشرائية للشيكل: ارتفع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الثاني من العام 2021 بنحو 1.14% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 1.91% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يعني تراجع القوة الشرائية بعملة الشيكل بالمقدار نفسه خلال الفترات المشار لها (انظر الشكل 9-1)، علماً أن تطور القوة الشرائية لعملة الشيكل يعادل ويعاكس معدل التغيير في أسعار المستهلك.

القوة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الثاني من العام 2021 انخفاض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 0.24%، و7.11%، مقارنة بالربعين السابق والمناظر، على الترتيب. وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد انخفضت بنحو 1.39%، و9.02%، خلال فترة المقارنة نفسها على التوالي. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار، تقريباً.

شكل 9-1: تطور القوة الشرائية بالعملة الرئيسية المتداولة محلياً، الربع الثاني من العام 2021 بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2021 والربع الثاني من العام 2020 (نسبة مئوية)



المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## 6-1 البنية التحتية الخدمية: الطاقة والكهرباء<sup>11</sup>

تعاني فلسطين من تحديات كبيرة فيما يخص الطاقة والكهرباء، وبخاصة في قطاع غزة. التحدي الأبرز هو الاعتماد الكبير على الاحتلال في توفير الطاقة، إضافة إلى التحديات والعراقيل التي يضعها الاحتلال أمام تطوير القطاع. أبرزها عزل قطاع غزة، وصعوبة الاستثمار في المنطقة المسماة (ج)، وعدم القدرة على تطوير شبكة كهرباء موحدة وشبكة خطوط ضغط عال تربط جميع التجمعات السكانية الفلسطينية، والقيود المفروضة على التجارة والاستيراد، وغيرها من القيود والعراقيل. كما يعاني قطاع الطاقة والكهرباء من صغر حجم السوق الفلسطيني الذي يشكل تحدياً كبيراً من حيث التكلفة، وجدوى بناء البنية التحتية اللازمة لتلبية كامل الاحتياجات المحلية من الطاقة، وجذب الاستثمار الأجنبي. كما أن ارتفاع تكلفة إعادة هيكلة وتطوير قطاع الطاقة بمكوناته المختلفة يشكل، أيضاً، تحدياً كبيراً في ظل ضعف الاقتصاد الوطني، وقلة الموارد المالية اللازمة لتطوير قطاع الطاقة. هذا إضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد في شبكات التوزيع، وعدم القدرة على تنظيم جميع الهيئات المحلية التي تعمل في توزيع الكهرباء. بسبب مجمل هذه المشاكل والعقبات، أصبحت قيمة الطاقة الكهربائية المستهلكة فعلاً، تفوق الإيرادات المحصلة من المواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ما نتج عنه

10 تعرّف القوة الشرائية بأنها «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك، وعلى التغيير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغيير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغيير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

11 المصادر: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، (2019). رام الله، فلسطين، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019). قاعدة بيانات التجارة الخارجية 2018. رام الله، فلسطين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. سلسلة المسوح الاقتصادية 2018. رام الله، فلسطين.

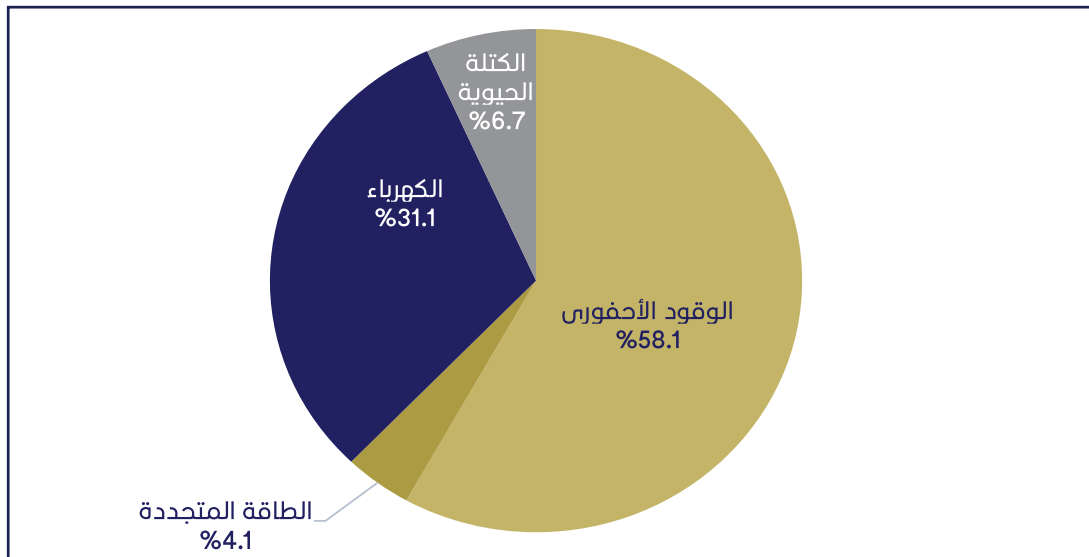


عبء مالي شبه مزمّن على الخزينة العامة والمتمثلة ببند «صافي الإقراض» (الذي يتم استعراضه في المراقب الربعي ضمن قسم المالية العامة). ما تقدم أعلاه، يبين المبررات الكافية للتركيز على هذا القطاع المحوري وتشخيصه والتأكيد على أهمية توجهه نحو بدائل مستقلة لتوفير الطاقة الكهربائية في فلسطين. زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة هو الخيار الأكثر قابلية للتطبيق على المدى المنظور، وذلك لأن فلسطين تعاني من شح كبير في الموارد الطبيعية، وبخاصة مصادر الطاقة التقليدية مثل النفط والغاز.

## استهلاك الطاقة

استهلكت فلسطين 20.0 تيرا واط ساعة (71,976 تيرا جول) من الطاقة في العام 2019، وتشمل: 11.62 تيرا واط ساعة (41,817 تيرا جول) من الوقود الأحفوري (السولار، البنزين، الكاز، زيت الوقود، غاز البترول المسيل، الزيوت والشحوم وبتيومن)، و6,213 جيجاوات ساعة (22,367 تيرا جول) من الكهرباء، و1.34 تيرا واط ساعة (4,830 تيرا جول) من الكتلة الحيوية (الجفت والحطب والفحم)، و0.82 تيرا واط ساعة (2,963 تيرا جول) من الطاقة الشمسية الكهروضوئية (انظر شكل 10-1).<sup>12</sup> وقطاع النقل هو الأكثر استهلاكاً للطاقة (42.4%)، يليه قطاع الأسر (38.0%)، ومن ثم التجارة والخدمات العامة (1.11%). قطاع الصناعة (5.5%) وقطاع الزراعة (1.0%) هم الأقل استهلاكاً للطاقة.

شكل 10-1: التوزيع النسبي للطاقة المستهلكة في فلسطين حسب المصدر، 2019



إذا نظرنا فقط للكهرباء، نجد أن استهلاك الكهرباء النهائي في فلسطين نما بنحو 109% ما بين العامين 2010 و2019؛ أي إن متوسط معدل النمو السنوي بلغ حوالي 12.1%. استهلاك الكهرباء قد يصل إلى 15,326 جيجاوات في الساعة بحلول العام 2030 في حال استمرار معدلات النمو التي شهدتها العقد الماضي.<sup>13</sup> لكن معدلات النمو من المرجح أن تتناقص في المستقبل بسبب تراجع معدلات النمو السكاني وتباطؤ التحضر، وتحسن كفاءة استهلاك الكهرباء. لذلك، فإن بعض الدراسات تشير إلى أن النمو في استهلاك الكهرباء سيصل في المتوسط إلى نحو 3.5% في السنوات العشر القادمة، أي إن استهلاك الكهرباء في فلسطين قد يصل إلى 9,071 جيجاوات في الساعة بحلول العام 2030.<sup>14</sup> قطاع الأسر هو الأكثر استهلاكاً للكهرباء (58.9%)، يليه قطاع التجارة والخدمات العامة (29.4%) وقطاع الصناعة (11.0%). واستهلاك الكهرباء من قبل قطاع التجارة والخدمات العامة كان الأكثر نمواً خلال الفترة 2010 إلى 2019، حيث وصل متوسط معدل النمو إلى نحو 27.7% سنوياً (انظر الشكل 10-1). ووصلت حصة الفرد من الكهرباء المستهلكة إلى 1,280.0 (ك و س/ف) في العام 2019، مقارنة مع 1,648.51 (ك و س/ف) في الأردن، و5,967.30 (ك و س/ف) في إسرائيل. وحصة الفرد من الكهرباء المستهلكة في فلسطين أقل من المتوسط العالمي البالغ 3,131 (ك و س/ف).<sup>15</sup>

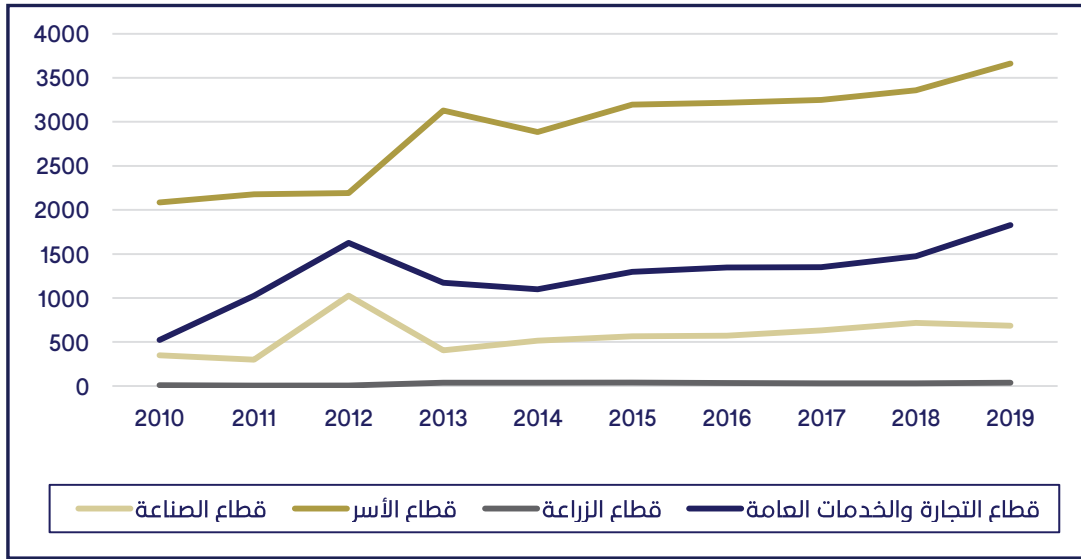
12 [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=527](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=527)

13 تم استخدام المتوسط الهندسي البالغ 8.55% وليس المتوسط الحسابي المشار له في النص.

14 <https://documents1.worldbank.org/curated/en/351061505722970487/pdf/Replacement-MNA-SecuringEnergyWestBankGaza-web.pdf> و <https://www.massader.ps/en/page/1512912471>

15 [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=529](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=529) و <https://www.worlddata.info/asia/>

شكل 11-1: استهلاك الكهرباء النهائي (جيجاوات ساعة) في فلسطين حسب القطاع، 2010-2019



## إمدادات الطاقة

في العام 2019، وصلت إمدادات الطاقة من المصادر الأولية إلى نحو 81,903 تيرا جول، الغالبية العظمى منها مستورد (68.4%)، بينما توفر الطاقة الشمسية الكهروضوئية (7.2%)، والكتلة الحيوية (5.8%)، الكمية المتبقية. الطاقة المتجددة والكتلة الحيوية وحقل الغاز (غير المستغل حتى الآن) قبالة ساحل غزة هي المصادر الوحيدة المتوفرة لإنتاج الطاقة من مصادرها الأولية محلياً. الاختلاف بين إمدادات الطاقة واستهلاكها ناتج عن الفاقد والتحويل ما بين مصادر الطاقة المختلفة (الاستهلاك يشكل 92.5% من الإمدادات).

بلغت إجمالي الكهرباء المتاحة 7.06 تيرا واط بالساعة في العام 2019، معظمها (6.25 تيرا واط ساعة أو 88.5%) مستوردة من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وكميات قليلة جداً من مصر والأردن بسبب ضعف الربط الكهربائي. 13.3% من الكهرباء المستوردة تذهب كفاقد قبل وصولها إلى المستهلك النهائي. تنتج شركة كهرباء فلسطين/محطة توليد غزة 0.59 تيرا واط ساعة، أو 4.8%، باستخدام 6051 تيرا جول من السولار، و223 تيرا جول من البنزين، وتوفر الطاقة المتجددة والتوليد الذاتي 0.22 تيرا واط ساعة؛ (3.1%) من الكهرباء المستهلكة.<sup>16</sup> من الجدير بالذكر أن 50% (2,963 تيرا جول) من الطاقة الشمسية المولدة تذهب كفاقد. ما بين العامين 2010 و2019، نمت كمية الطاقة الكهربائية المتاحة بنحو 52.4%؛ أي إن متوسط معدل النمو السنوي بلغ نحو 5.5%. ونمت الكهرباء المستوردة بنحو 5.6% سنوياً بالمتوسط، بينما نمت كل من الكهرباء المشتراة من الشركة الفلسطينية للكهرباء والمولدة محلياً باستخدام الطاقة المتجددة بنحو 10.4%، و3.4%، على التوالي (انظر الشكل 1-12).

تتصل تقريباً جميع الأسر الفلسطينية بشبكة الكهرباء (99.8%)، ولكن قطاع غزة يعاني من نقص كبير في إمدادات الطاقة الكهربائية التي تؤدي إلى انقطاع الكهرباء لساعات عدة يومياً.<sup>17</sup> يتوفر في قطاع غزة حوالي 200 ميغاوات من الكهرباء أثناء الذروة، بينما يقدر الطلب بحوالي 450 ميغاوات، ويعود ذلك إلى عدم كفاية واردات الكهرباء من إسرائيل ومصر، ولأن محطة توليد الكهرباء في غزة لا تنتج سوى 60 ميغاوات تقريباً من أصل قدرتها الكاملة البالغة 140 ميغاوات.<sup>18</sup> عدم القدرة على الإنتاج بكامل القدرة الإنتاجية يعود إلى استخدام السولار مرتفع التكلفة، الذي يتحكم الاحتلال بإمداده للقطاع، وبسبب الاعتداءات المتواصلة على القطاع التي تسببت بأضرار للمحطة وشبكة التوزيع.

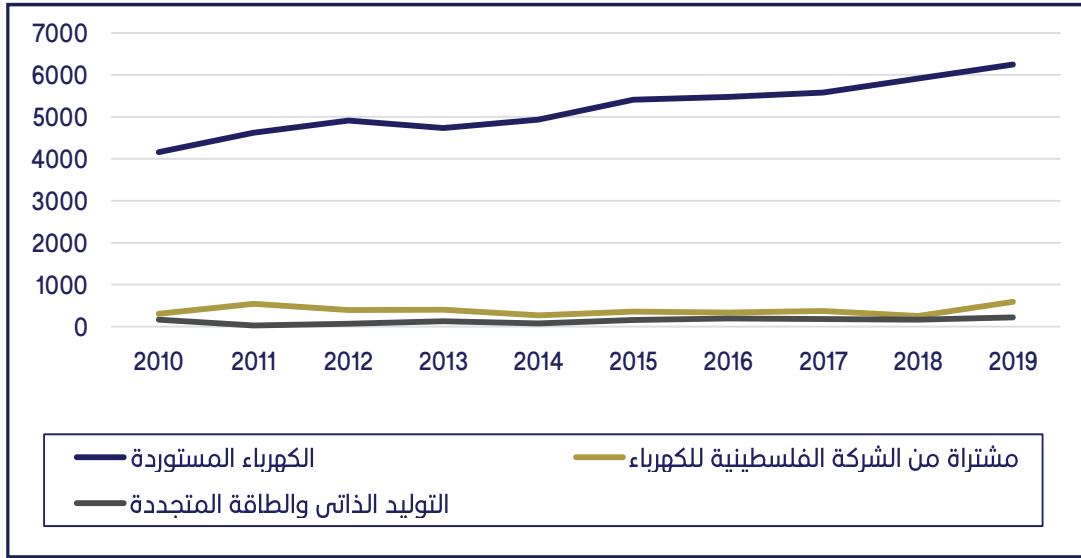
<https://data.worldbank.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC> و <https://www.worlddata.info/asia/israel/energy-consumption.php> و [jordan/energy-consumption.php](http://jordan/energy-consumption.php)

<sup>16</sup> [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=528](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=528)

<sup>17</sup> [https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table\\_id=504](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=504)

<sup>18</sup> <https://documents1.worldbank.org/curated/en/351061505722970487/pdf/Replacement-MNA-SecuringEnergyWestBankGaza-web.pdf> , <https://www.massader.ps/en/page/1512912471>

شكل 1-12: كمية الطاقة الكهربائية المتاحة في فلسطين (جيجاوات في الساعة)  
حسب السنة ومصدر الطاقة الكهربائية، 2010 - 2019



وستؤدي الزيادة المرتقبة في استهلاك الكهرباء في فلسطين إلى زيادة الاعتماد على استيراد الكهرباء من الاحتلال في ظل الترتيبات الحالية. ولتقليل هذا الاعتماد، والحد من هيمنة الاحتلال على الاقتصاد المحلي، من الضروري الاستثمار في مشاريع جديدة لإنتاج الكهرباء محلياً، وبخاصة إنشاء المزيد من محطات الطاقة الشمسية، لأن الاحتلال يسيطر على إمدادات الطاقة الأخرى مثل المحروقات التي يمكن تحويلها إلى طاقة كهربائية.

## تكلفة الكهرباء

تبلغ تكلفة الكيلو وات بالساعة من الكهرباء بالمتوسط تقريبا 0.4834 شيكل (0.1422 دولار) للاستخدام المنزلي، و0.6090 شيكل (0.1791 دولار) للاستخدام التجاري، و0.4960 شيكل (0.1459 دولار) للاستخدام الصناعي،<sup>19</sup> وهو أعلى من متوسط التكلفة في الأردن (0.11 دولار)، ولبنان (0.08 دولار)، ولكنه أقل من متوسط التكلفة في إسرائيل (0.17 دولار).<sup>20</sup> ويعود ارتفاع أسعار الكهرباء إلى مجموعة من الأسباب أهمها: ارتفاع نسبة الفاقد، ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، ارتفاع تكلفة الكهرباء المستوردة من إسرائيل، ضعف كفاءة شركات ومؤسسات توزيع الكهرباء.<sup>21</sup>

## الطاقة المتجددة

تشكل الطاقة المتجددة، وبخاصة الشمسية، مصدر الطاقة الوحيد المستقل وغير المرهون بقدرة الفلسطينيين على استيراد الوقود. كما أنه خيار استثماري جذاب مع النزعة التي يشهدها العالم من انخفاض في تكاليف معدات الطاقة الشمسية. على الرغم من ذلك، لا يزال قطاع الطاقة المتجددة في فلسطين يعاني من محدودية الاستثمار بسبب ضعف شبكة نقل الكهرباء وعدم ترابطها، ومحدودية الأراضي المتوفرة، وعدم توفر الضمانات المالية الكافية في ظل تخوف المستثمرين من عدم التزام شركات التوزيع والهيئات المحلية بالدفعات المستحقة عليها، وغيرها من التحديات مثل المشاكل التقنية والقدرة الاستيعابية للشبكة. حددت سلطة الطاقة هدفاً استراتيجياً بالتحول التدريجي نحو إنتاج 10% (130 ميجاوات ساعة) من الكهرباء المطلوبة من مصادر متجددة بحلول العام 2020، ولكن حسب أحدث البيانات المتوفرة، لم يتعد الإنتاج 3% حتى العام 2019.<sup>22</sup> قدر البنك الدولي القدرة الكامنة للطاقة الشمسية (أي كمية الكهرباء الممكن إنتاجها من

19 <https://perc.ps/perc/wp-content/uploads/2020/10/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A92020.pdf>

20 [https://www.globalpetrolprices.com/electricity\\_prices/](https://www.globalpetrolprices.com/electricity_prices/)

21 <https://library.palestineconomy.ps/public/files/server/20151012130926-2.pdf>

22 <http://www.pengon.org/uploads/articles/4.pdf>

الطاقة الشمسية في حال تم تنفيذ جميع المشاريع الممكنة) في فلسطين بحوالي 4,246 ميغاوات، ولكن الغالبية العظمى منها (96%) يقع في الضفة الغربية بسبب محدودية الأراضي المتوفرة في القطاع، والكثافة السكانية العالية. 23 حتى في الضفة الغربية، تقع 83% من القدرة الكامنة في المناطق المسماة «ج» ونادراً جداً ما يتم إصدار رخص بناء فيها من قبل سلطات الاحتلال. في ظل هذه القيود، تنخفض القدرة الكامنة للطاقة الشمسية إلى 707 ميغاوات فقط، 75% منها على شكل خلايا شمسية على الأسطح (انظر الجدول 6-1).

#### جدول 6-1: تقديرات البنك الدولي للقدرة الكامنة للطاقة المتجددة في فلسطين (ميغاوات)

| محطات الطاقة الشمسية       |                                 |                                   |        |               |
|----------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|--------|---------------|
| المجموع                    | المنطقة المسماة (ج)             | المنطقة المسماة (أ) و(ب)          |        |               |
| 3,477                      | 3,374                           | 103                               |        | الضفة الغربية |
| 0                          |                                 |                                   |        | قطاع غزة      |
| الطاقة الشمسية على الأسطح  |                                 |                                   |        |               |
| المجموع                    | تجاري                           | حكومي                             | منزلي  |               |
| 534                        | 31                              | 13                                | 490    | الضفة الغربية |
| 163                        | 19                              | 8                                 | 136    | قطاع غزة      |
| الرياح والكتلة الحيوية     |                                 |                                   |        |               |
| المجموع                    | الكتلة الحيوية (مكبات النفايات) | الكتلة الحيوية (مخلفات الحيوانات) | الرياح |               |
| 70                         | 18                              | 7                                 | 45     | الضفة الغربية |
| 2                          | 0                               | 2                                 | 0      | قطاع غزة      |
| جميع مصادر الطاقة المتجددة |                                 |                                   |        |               |
|                            | 4,081                           |                                   |        | الضفة الغربية |
|                            | 165                             |                                   |        | قطاع غزة      |
|                            | 4,246                           |                                   |        | فلسطين        |

المصدر:

World Bank Group. (2017). Securing Energy for Development in West Bank and Gaza.

## تحت المجهر: إصلاح أنظمة الاستيراد والتسويق في إسرائيل وأثارها المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني

أقرّ الكنيست الإسرائيلي، إثر جلسة ماراثونية صباح 4 تشرين الأول، القراءة الثالثة لكتاب الموازنة الحكومية للعام 2022. ويشتمل كتاب الموازنة السنوية لحكومة إسرائيل على وثيقتين؛ الأولى هي الموازنة التي تحتوي على جداول مفصلة عن إيرادات وإنفاق كل مؤسسة وهيئة حكومية خلال العام. الوثيقة الثانية، التي تعرف باسم «قانون التسويات» (Arrangements Bill)، تشتمل على الإجراءات والتعديلات المؤسساتية الضرورية لتحقيق جداول الإيرادات والإنفاق الواردة في الموازنة. ويمثل قانون التسويات أكثر الوثائق دلالة على الخيارات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تعتمد عليها الحكومة خلال فترة حكمها.

احتوى قانون التسويات للعام 2022 على ما يمكن اعتباره أهم إصلاحات اقتصادية/اجتماعية وإجرائية تشهدها إسرائيل منذ ثلاثة عقود. لا بل إن بعض المعلقين الإسرائيليين ذكروا أنهم لم يتوقعوا أن يتم تبني مثل هذه التعديلات في النظم والإجراءات خلال حياتهم. ونظراً لأهمية هذه الإجراءات وانعكاساتها على الاقتصاد الفلسطيني، سوف نسعى، هنا، إلى تقديم عرض سريع لها، وإلى إلقاء نظرة عامة على أثارها المتوقعة على اقتصاد الضفة والقطاع.

### ➤ تصاريح ذبائح وطعام الكوشر

خضع إصدار الوثائق التي تثبت أن الطعام (المحلي والمستورد) وأماكن بيع المأكولات والمطاعم تفي بمتطلبات الشريعة اليهودية إلى احتكار من قبل جهة حاخامية واحدة منذ قيام إسرائيل. ولقد دعمت الأحزاب الدينية في كل الحكومات الماضية استمرار هذا النظام المغلق والمترع بالفساد والمحسوبيات. ترمي التعديلات التي جاءت في برنامج الحكومة الجديدة إلى إعادة هيكلة النظام والقضاء على احتكار الحاخامية له عبر تخصيصه. إذ سيتم السماح للشركات الخاصة بإصدار تصاريح الكوشر على ضوء المعايير العامة التي ستضعها الحاخامية الحكومية. وعلى ضوء هذه المعايير العامة، يتوجب على كل شركة خاصة الإعلان عن المعايير المفصلة لشهادات الكوشر التي تصدرها. ويمكن للشركات إصدار شهادات بمعايير دينية أقل تشدداً حالما تتمكن من الحصول على موافقة ثلاثة من حاخامات البلديات. ويتيح هذا النظام للمنتجين والمستهلكين اختيار درجة صرامة الشعائر الدينية المتعلقة بالطعام التي يرغبون الالتزام بها؛ أي إن المستهلكين أنفسهم سوف يقررون في نهاية المطاف، نجاح أو فشل تصاريح الكوشر التي تصدر عن الجهات المختلفة.

### ➤ تحرير المنتجات الزراعية

من المعلوم أن القطاع الزراعي في إسرائيل يتمتع تاريخياً بدرجة عالية من الحماية. وتتنوع أشكال الحماية، بدءاً من التعرفة الجمركية العالية على المستوردات الزراعية (مثل البيض)، مروراً بالحظر الكامل لاستيراد منتجات معينة خلال فترات موسمية محددة (مثل بعض أنواع التوت البري وفاكهة النكتارين)، وانتهاءً بتطبيق نظام الكوتا على زراعة معظم المنتجات المحلية (مثل الأفوكادو). وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لهذه الإجراءات هو ضمان دخل مرتفع للمزارعين، فإن الغايات الأمنية لضمان توفر إنتاج محلي للغذاء واستغلال الأراضي لعبت دوراً مهماً في استمرار تطبيق الحماية والدعم منذ قيام الدولة. وتتضمن الإجراءات المستجدة تقليص عدد المنتجات التي تخضع زراعتها إلى الكوتا، إلى جانب إجراءات أكثر أهمية تتمثل في تخفيض كبير ومتدرج في التعرفة الجمركية على المستوردات الزراعية خلال فترة 5 سنوات. وينص القانون على إلغاء آني للتعرفة الجمركية على عدد من المنتجات، من بينها البيض والأفوكادو والأناناس والثوم والبازلاء والفاصوليا والتمر والخرشوف. ترمي هذه الإجراءات إلى السيطرة على ارتفاع أسعار الخضروات والفاكهة في السوق الإسرائيلية، التي بلغت 80% خلال السنوات الأخيرة وفقاً لوزير الزراعة. ومن المتوقع أن يحقق المستهلكون توفيراً في سلة مشترياتهم من الخضروات والفاكهة بقيمة 2.7 مليار شيكل سنوياً، نتيجة برنامج الإصلاح هذا (840 شيكل لكل عائلة في السنة).<sup>24</sup> ولتعويض المزارعين عن خسارتهم، ينص القانون على توفير برنامج دعم مباشر لهم على أساس

24 هناك إجراءات متعددة أخرى منها وضع ضريبة عالية على المشروبات التي تحتوي على السكر (لمحاربة استفحال مرض السكري) وعلى الأدوات البلاستيكية المستخدمة لمرة واحدة، ما سيؤدي إلى مضاعفة سعرها الحالي.

المساحة المزروعة (تعويض بقيمة 100 شيكل لكل دونم بالسنة، أي ما يعادل 420 مليون شيكل مقابل مساحة الأرض المزروعة التي تبلغ 4.2 مليون دونم). هذا إلى جانب تعويض لمنتجي البيض، الذي يتوقع أن تنخفض أسعاره بمقدار 25%، مع أولوية لمزارعي منطقة الجليل في الشمال. ويتضمن البرنامج، أيضاً، سماعات ضريبية على الاستثمار الرأسمالي للمزارعين، واستثمار 2 مليار شيكل لرفع الإنتاجية في الزراعة والصناعة. وسوف يؤدي إلغاء التعرفة الجمركية على العلف والمبيدات وغيرها من المدخلات، إلى تقليص تكاليف الإنتاج الزراعية وتعويض جزئي للمزارعين.

### ➤ إصلاح جذري في شروط المواصفات والمقاييس للسلع المستوردة

طالما تشكّنت منظمة التجارة العالمية من أن إسرائيل تستخدم شروط المواصفات الصارمة، وإجراءات تطبيقها المعقدة، كأداة حمائية لمنتجاتها المحلية وتمييزية ضد المستوردات من الخارج. إذ يتوجب على المستوردات كافة؛ بدءاً من الأدوات الدقيقة، ومنتجات الاستهلاك، وانتهاءً بالمكائن الكبيرة والمفروشات، أن تفي بمواصفات قياسية وصحية فريدة خاصة بهذه الدولة الصغيرة. وكان مكتب المقاييس يشترط أن يتم فحص المنتجات في الموانئ بعد استيرادها، وبعد تحمل تكاليف شحنها. وغالباً ما تنتظر الحاويات أسابيع طويلة في الموانئ قبل فحصها من مكتب المقاييس، وإنهاء إجراءات الاستيراد العويصة والمكلفة. وكل هذا كان ينعكس طبعاً على الأسعار التي هي في إسرائيل أعلى بالمتوسط من الأسعار في أمريكا وفي الاتحاد الأوروبي. ينص القانون الجديد على إلغاء معاملات مكتب المقاييس كافة على الغالبية العظمى من المنتجات، والإقرار أوتوماتيكياً بأن البضائع التي تفي بالمقاييس والشروط الأوروبية أو الأمريكية يمكن استيرادها تلقائياً دون الحاجة إلى تراخيص مسبقة. وسيتم الاستعاضة عن نظام الفحص والمطابقة في الموانئ بنظام رقابة مفاجئة على محلات البيع لضمان تطبيق المعايير الصحية ومعايير السلامة، مع إمكانية فرض غرامات على المخالفين. وتتوقع وزارة المالية أن يؤدي هذا الإصلاح إلى انخفاض أسعار المستوردات في إسرائيل إلى المستوى الذي هي عليه في أوروبا والولايات المتحدة.

### الانعكاسات المحتملة للإجراءات الجديدة على اقتصاد الضفة والقطاع

سيكون للإجراءات المستجدة انعكاسات مهمة ومتنوعة على الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لارتباطه بما يشبه الاتحاد الجمركي مع الاقتصاد الإسرائيلي. وسيولد عن هذه الانعكاسات أطراف رابحة وأخرى خاسرة.

### ➤ مكاسب للمستهلكين

في حال انتقل الانخفاض في أسعار المواد الغذائية في إسرائيل إلى الضفة والقطاع، فإن المستهلك الفلسطيني سوف يحقق مكاسب. لا بل إن مكاسب المستهلكين في الضفة، وفي قطاع غزة بشكل خاص، يمكن أن تكون أكبر من مكاسب المستهلك الإسرائيلي، نظراً لأن حصة المواد الغذائية في سلة الاستهلاك في الضفة الغربية تبلغ 28%، وفي قطاع غزة 33%، مقارنة مع 18% فقط في إسرائيل.

### ➤ خسائر للمزارعين

سيؤدي انفتاح السوق الإسرائيلية أمام استيراد الخضروات والفاكهة والبيض من الخارج إلى انخفاض أسعارها وإلى منافسة قوية للمنتجات الفلسطينية في كل من السوق الإسرائيلية والسوق المحلية. وعلى عكس الحال في إسرائيل، لن يتوفر للمزارعين الفلسطينيين برنامج مساعدات متكامل لتعويض خسارتهم. ولكن هذه الخسائر يمكن أن تعوض جزئياً نتيجة عاملين؛ أولهما الانخفاض المتوقع في أثمان العلف والمبيدات وغيرها من المدخلات الزراعية المستوردة، وثانيهما اعتماد إسرائيل للمواصفات الأوروبية، وهو ما يمكن أن يساعد المزارعين الفلسطينيين في تسويق المزيد من منتجاتهم في السوق الإسرائيلية.

### ➤ احتمالات مفتوحة أمام المنتجات الفلسطينية الأخرى

ستواجه المنتجات الفلسطينية منافسة أعلى وانخفاضاً في الأسعار في كل من السوق المحلية والسوق الإسرائيلية. ولكن التسهيلات المتوقعة على الاستيراد من الخارج، وبخاصة للمعدات والمدخلات، يمكن أن تنعكس إيجابياً، وبشكل جزئي فقط، على تكاليف وتقنيات الإنتاج. أيضاً، يتوقع أن يؤدي تخفيف شروط طعام الكوشر إلى خلق فرص جديدة أمام الصناعات الغذائية الفلسطينية في السوق الإسرائيلي.

## ➤ تقليص عجز الميزان التجاري مع إسرائيل

يمكن أن ينتج عن تسهيل عمليات الاستيراد من الخارج، وتبني المواصفات الأوروبية، انخفاض في استيراد الضفة والقطاع من إسرائيل، مقابل ارتفاع في المستوردات المباشرة من الخارج. وهذا سوف ينعكس في تخفيض عجز الميزان التجاري مع إسرائيل. كما أن فتح المجال أمام الاستيراد من مصادر متنوعة، يمكن أن يخفض من أسعار المستوردات، و ينعكس، بشكل إيجابي، على الميزان التجاري الكلي لفلسطين.

ولكن تبقى كل هذه الاحتمالات مفتوحة أمام السياسات الفعلية التي ستطبقها إسرائيل تجاه المنتجات والمنتجين الفلسطينيين. إذ إن الاستمرار في الفحص والتفتيش الأمني للمستوردات والصادرات الفلسطينية سوف يقضي على جزء كبير من الآثار الإيجابية المحتملة للإجراءات الجديدة. ويكفي أن نشير، هنا، إلى القرار الإسرائيلي الأخير الذي ينص على أن تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية للسوق الإسرائيلية، يجب أن يتم من قبل مسوّق معتمد مسجل لدى وزارتي الصحة والزراعة الإسرائيليتين. ويتوجب على المسوّق الإسرائيلي إدخال المنتجات الواردة إلى مخزن تبريد لأخذ عينة منها وإرسالها إلى مختبر جودة المحصول. وفي حال تبين أن المنتجات لا تفي بالمعايير اللازمة، سيتم إرجاع المنتجات إلى المزارع أو إتلافها. هذا في الواقع يعني تطبيق النظام القديم للمقاييس الذي تفاخر الحكومة الإسرائيلية بأنها قضت عليه.

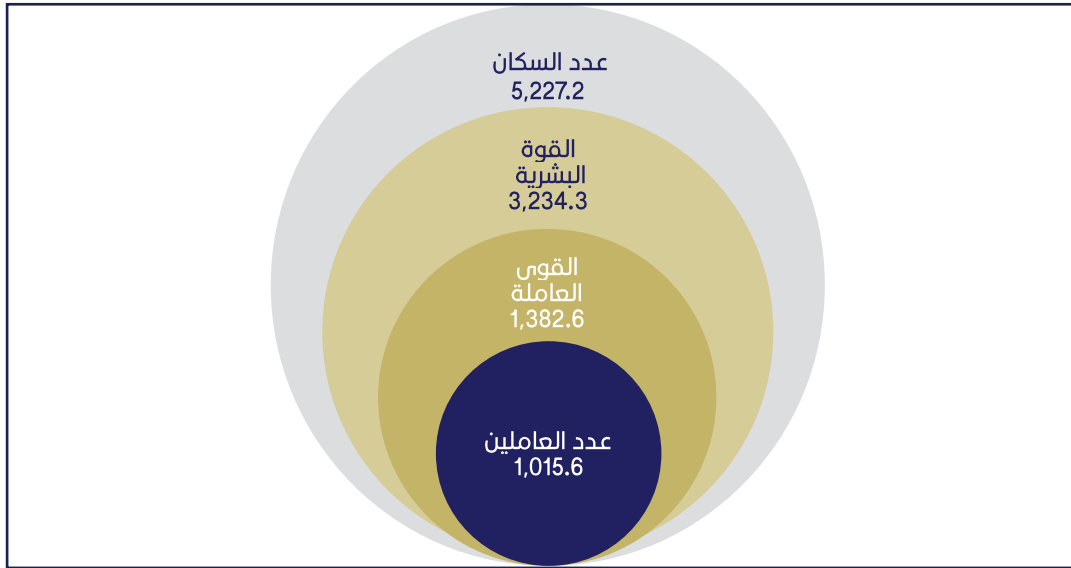
لا يبدو أن السلطات الإسرائيلية تشاورت مع السلطة الفلسطينية قبل صياغة هذه التعديلات المهمة في سياستها التجارية، كما ينص عليه بروتوكول باريس. ومن الضروري الآن إجراء دراسات مفصلة لتقييم الآثار المحتملة لهذه الإجراءات على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع الزراعي بشكل خاص. وعلى ضوء هذه الدراسات يتوجب على أصحاب القرار تطبيق السياسات الملائمة والممكنة للحد من التبعات السلبية للقرارات الإسرائيلية الأحادية.



## القسم الثاني: سوق العمل<sup>25</sup>

بلغ حجم القوة البشرية في فلسطين 3,234.3 ألف شخص نهاية الربع الثاني من العام 2021، التي تضم حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. أمّا القوى العاملة، التي تمثل عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل (الذين يبحثون عن عمل)، فلقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً في الربع الثاني من العام 2021 بنحو 0.3% (حوالي 4.3 ألف شخص) مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 2.4% مقارنة مع الربع المناظر له من العام 2020، لتصل إلى حوالي 1,382.6 ألف شخص. وقد استقرت نسبة المشاركة في هذا الربع عند مستواها نفسه في الربع السابق (نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية)، إذ بلغت في الربع الثاني من العام 2021 نحو 43% على مستوى فلسطين (الذكور والإناث)، بالمقابل انخفضت بمقدار نقطة مئوية واحدة بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2020. كما يوضّح الشكل 1-2 العلاقة بين متغيرات القوة البشرية وعدد العاملين مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الثاني من العام 2021.

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثاني 2021)، ألف شخص



### توزيع العمالة

شهد عدد العاملين في فلسطين ارتفاعاً بنحو 2% (حوالي 22 ألف عامل) بين الربعين المتلاحقين، ليصل إلى 1,015.6 ألف عامل. ويعود سبب هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 6% (بمقدار 8.3 ألف عامل)، وفي قطاع غزة بنسبة 6% أيضاً (14.1 ألف عامل)، بينما انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية بنسبة 0.1% (900 عامل).

توزع العاملون في الربع الثاني من العام 2021 حسب مكان العمل بين 60% في الضفة الغربية، و26% في قطاع غزة، و14% في إسرائيل والمستعمرات (نحو 146.2 ألف عامل، 28% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أمّا حسب قطاع العمل، فإن نحو 21% من العاملين في الربع الثاني قد عملوا في القطاع العام (20% في الربع الأول من العام 2021)، و61% في القطاع الخاص (63% في الربع الأول من العام 2021)، وحوالي 18% في إسرائيل والمستعمرات والقطاعات الأخرى (17% في الربع الأول من العام 2021).<sup>26</sup> تركز العاملون في الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة 63% من إجمالي العاملين (نحو 57% في قطاع غزة)، مقابل 16% للقطاع العام (نحو 36% في قطاع غزة). ويعود السبب الرئيس في انخفاض نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية

25 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.  
26 القطاعات الأخرى تشمل المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة للربح.



والاجتماعية التي يعاني منها قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ العام 2006، وهذا، بدوره، انعكس سلباً على الأنشطة الاقتصادية كافة في القطاع الخاص (انظر الشكل 2-2).

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الثاني من العام 2021 (%)



بالمجمل، شهد عدد العاملين في السوق المحلي (الضفة الغربية وقطاع غزة) ارتفاعاً بنسبة 2% خلال الربع الثاني من العام 2021 مقارنة مع الربع السابق. وقد تباين هذا الارتفاع على صعيد الأنشطة الاقتصادية، فلقد شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في عدد العاملين، بالمقابل شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية تراجعاً في عدد العاملين، إذ ارتفع عدد العاملين في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 8%، وفي نشاط الزراعة، بنسبة 13%، وفي أنشطة الخدمات بنسبة 1%، في حين انخفض عدد العاملين في نشاط الصناعة التحويلية بنسبة 2%، وفي نشاط التشييد والبناء بنسبة 8%، وفي كل من أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 7%.

جدول 1-2: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي في الربع الثاني من العام 2021 (%)

| النشاط الاقتصادي          | الضفة الغربية    |                   | قطاع غزة         |                   | إسرائيل والمستعمرات |                   | فلسطين (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) |                   |
|---------------------------|------------------|-------------------|------------------|-------------------|---------------------|-------------------|--|-------------------|
|                           | الربع الأول 2021 | الربع الثاني 2021 | الربع الأول 2021 | الربع الثاني 2021 | الربع الأول 2021    | الربع الثاني 2021 | الربع الأول 2021                                 | الربع الثاني 2021 |
| الزراعة والصيد والحراثة   | 6                | 8                 | 7                | 6                 | 7                   | 7                 | 7  | 7                 |
| محاجر وصناعة تحويلية      | 15               | 15                | 6                | 5                 | 14                  | 12                | 12   | 12                |
| البناء والتشييد           | 15               | 14                | 6                | 3                 | 60                  | 64                | 12   | 11                |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 25               | 26                | 19               | 22                | 11                  | 12                | 23   | 24                |
| النقل والتخزين والاتصالات | 6                | 5                 | 9                | 8                 | 2                   | 2                 | 7  | 6                 |
| خدمات وغيرها              | 34               | 33                | 53               | 56                | 6                   | 4                 | 40   | 40                |
| المجموع                   | 100              | 100               | 100              | 100               | 100                 | 100               | 100  | 100               |

يظهر الجدول 1-2، أنّ هناك تبايناً في التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع نسبة التشغيل في الصناعة والمحاجر في الضفة الغربية (15% في الضفة الغربية، مقابل 5% في قطاع غزة)، يقابله ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في قطاع غزة (56% في قطاع غزة، مقابل 33% في الضفة الغربية). كما تشير الأرقام إلى التدهور الكبير في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (نحو 3%)، وهذا يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (انظر الصندوق المتعلق بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

أما توزيع العاملين حسب الحالة العملية، فنلاحظ ارتفاعاً في عدد العاملين الذين يعملون بأجر بنسبة 1% (حوالي 9 آلاف عامل) بين الربعين الثاني 2021 والأول 2021، وارتفاعاً في عدد العاملين لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه) بنسبة 5% (حوالي 11 ألف عامل)، كما ارتفع عدد العاملين دون أجر بنسبة 2% (حوالي ألف عامل).

## البطالة

شهد معدل البطالة في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2021 انخفاضاً بمقدار 1.4 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الأول من العام 2021، وبمقدار 0.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، ليصل إلى 26.4% (انظر الجدول 2-2).

شهد معدل البطالة في الضفة الغربية انخفاضاً بمقدار 0.2 نقطة مئوية في الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع الأول من العام 2021، وارتفاعاً بمقدار 2.1 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020. وقد شهد معدل البطالة في قطاع غزة انخفاضاً ملحوظاً بمقدار 3.2 نقطة مئوية في الربع الثاني من العام 2021، مقارنة مع الربع الأول من العام 2021، و4.4 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام السابق. ويظهر الجدول 2-2 تباين معدل البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

| المنطقة/الجنس | الربع الثاني 2021 | الربع الثاني 2020 | الربع الأول 2021 |
|---------------|-------------------|-------------------|------------------|
| الضفة الغربية | ذكور              | 12.2              | 14.3             |
|               | إناث              | 26.2              | 29.9             |
|               | المجموع           | 14.8              | 17.1             |
| قطاع غزة      | ذكور              | 44.4              | 43.3             |
|               | إناث              | 66.8              | 66.2             |
|               | المجموع           | 49.1              | 47.9             |
| فلسطين        | ذكور              | 23.0              | 24.2             |
|               | إناث              | 41.1              | 43.2             |
|               | المجموع           | 26.6              | 27.8             |

أما أبرز خصائص البطالة في فلسطين في الربع الثاني من العام 2021، فهي:

- 1) أن البطالة متركرة، بشكل خاص، بين الشباب، إذ بلغ معدلها في الفئة العمرية (15-19 سنة) نحو 43%، أما في الفئة العمرية (20-24 سنة) فبلغ نحو 41%، وذلك بالمقارنة مع 11% للفئة العمرية (45-49 سنة)، و10% للفئة العمرية (50 فما فوق).<sup>27</sup> هذا يدل على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.
- 2) يوضح الجدول 2-2 أعلاه، أن معدل البطالة لدى الإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور، ويعود هذا إلى محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور، إذ يتركز تشغيل الإناث في فلسطين في قطاع الخدمات بنسبة 71%، بينما بلغت نسبة الذكور العاملين في قطاع الخدمات نحو 28%.<sup>28</sup>
- 3) تتخفف البطالة مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، وعلى العكس ترتفع مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى الذكور الحاصلين على تعليم ابتدائي نحو 24%، ونحو 21% للذكور الحاصلين على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، مقابل 4% للإناث الحاصلات على تعليم ابتدائي، و48% للإناث الحاصلات على تعليم دبلوم متوسط فأعلى. وهذا يعود، أساساً، إلى الارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلمات في سوق العمل مقارنة بالذكور.<sup>29</sup>

## الأجور

ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين كافة بمقدار 2.0 شيكل بين الربعين الثاني (137.8 شيكل/يوم) والربع الأول من العام 2021 (135.8 شيكل/يوم)، ويعزى ذلك، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 1.0 شيكل، بينما انخفض متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة بمقدار 0.2 شيكل، و1.0 شيكل على الترتيب. ويخفي متوسط الأجر في فلسطين (137.8 شيكل/يوم) خلال الربع الثاني من العام 2021 التباين الكبير بين:

- 1) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة؛ إذ بلغ متوسط الأجر في قطاع غزة حوالي 48% من متوسط الأجر في الضفة الغربية. كما تتسع الفجوة أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط؛ فالأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-3). فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الأجر في القطاع 48% من مستواه في الضفة، فإن وسيط الأجر في القطاع يبلغ 35% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-3).
- 2) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى. تشير الأرقام في الجدول 2-3 إلى أن متوسط أجر العاملين اليومي في إسرائيل والمستعمرات (264.8 شيكل) أكثر من ضعف متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (124.7 شيكل)، وأربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة (59.6 شيكل).

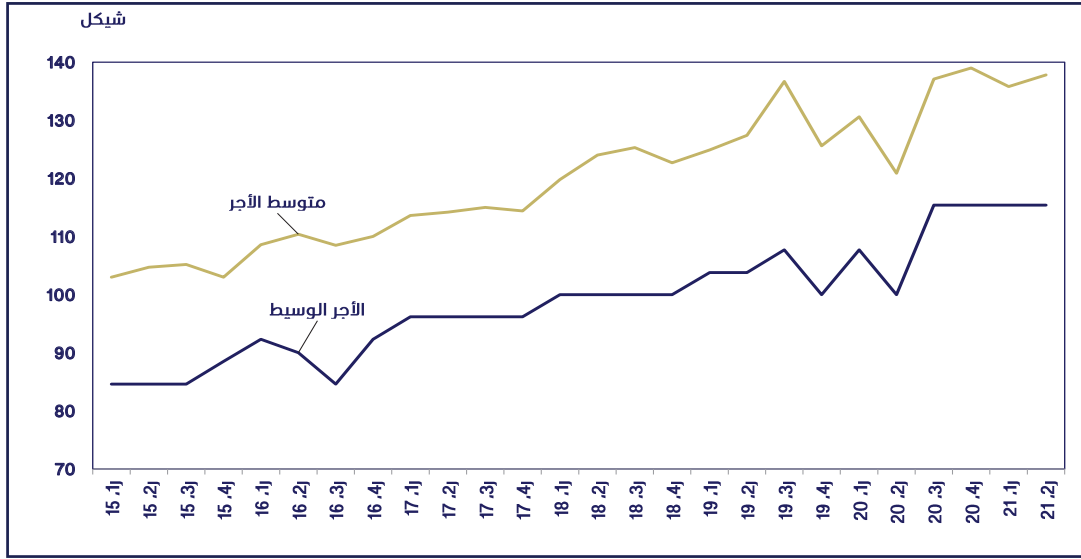
**جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني 2021) (شيكال)**

| مكان العمل          | متوسط الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|---------------------|--------------------|---------------------|
| الضفة الغربية       | 124.7              | 111.5               |
| قطاع غزة            | 59.6               | 38.5                |
| إسرائيل والمستعمرات | 264.8              | 250.0               |
| المجموع             | 137.8              | 115.4               |

27 من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب، راجع الصندوق «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب الاقتصادي.  
28 من أجل معلومات أكثر، راجع الصندوق «الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟» في العدد 51 من المراقب الاقتصادي.

29 راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53 من المراقب الاقتصادي، الذي يوضح أن ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات مقارنة بغير المتعلمات ليس بسبب تعليمهن، ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل.

شكل 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (شيكل)



### الحد الأدنى للأجور

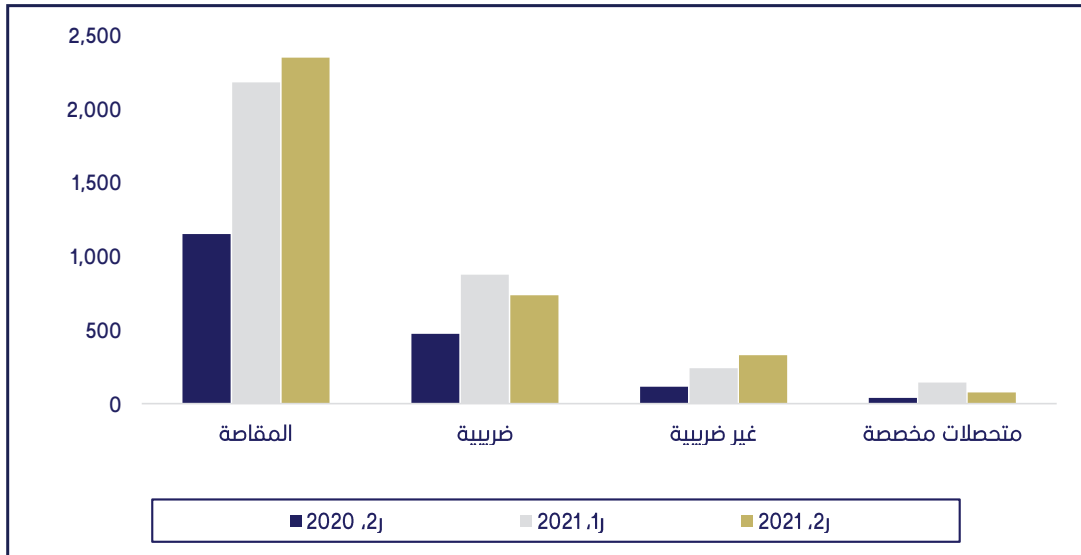
يبلغ مستوى الحد الأدنى للأجر الشهري في فلسطين نحو 1,450 شيكلاً، وتشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الثاني من العام 2021، إلى أنّ نسبة العاملين الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور، بلغت نحو 29% (8% في الضفة الغربية، مقابل 80% في قطاع غزة) وبمتوسط أجر بلغ 744 شيكلاً (1,142 شيكلاً في الضفة الغربية مقابل 655 شيكلاً في قطاع غزة). بلغت، أيضاً، نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في الربع الأول من العام 2021 نحو 29% (7% في الضفة الغربية مقابل 79% في قطاع غزة) وبمتوسط أجر بلغ 733 شيكلاً (1,114 شيكلاً في الضفة الغربية، مقابل 655 شيكلاً في قطاع غزة).

## القسم الثالث: المالية العامة<sup>30</sup>

### الإيرادات العامة

بدأ الاقتصاد الفلسطيني مرحلة التعافي تدريجياً خلال الربع الثاني من العام 2021، حيث تمت العودة إلى ممارسة مختلف الأنشطة بشكل شبه طبيعي، بعد تطعيم عدد كبير من المواطنين، ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على الأداء الاقتصادي لاحقاً، وهو ما يؤثر على المالية العامة بشكل إيجابي. وقد شهد الربع الثاني من العام 2021، استلام مبلغ بقيمة 2.3 مليار شيكل من أموال المقاصة، مقارنة بقيمة تقارب 2.2 مليار شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 1.2 مليار شيكل، خلال الربع المناظر، علماً أن انخفاض المبلغ المحول خلال الربع المناظر، نتج عن توقف تدفق إيرادات المقاصة خلال تلك الفترة من العام السابق. وقد شكلت إيرادات المقاصة خلال هذا الربع ما يقارب 68.7% من إجمالي الإيرادات العامة الفلسطينية. بالمقابل، انخفضت إيرادات الجباية المحلية خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 9.7% مقارنة بالربع السابق، فيما ارتفعت بنسبة ملحوظة (81.4%) مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.1 مليار شيكل (انظر الشكل 1-3). أما المنح والمساعدات الخارجية، فلا تزال في انخفاض مستمر، إذ تلقت الحكومة خلال هذا الربع ما يقارب 210 ملايين شيكل فقط، مقارنة بحوالي 698 مليون شيكل خلال الربع المناظر (انظر الجدول 1-3).

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



وبالمحصلة، ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثاني من العام 2021 إلى 3.6 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.4 مليار شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 2.4 مليار شيكل خلال الربع المناظر.<sup>31</sup> وقد شكل نحو 81.7% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 87.6% خلال الربع السابق، و68% خلال الربع المناظر.

30 مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2021: العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (حزيران، 2021). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

31 لا بد من الإشارة إلى أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الثاني من العام 2021، بلغ نحو 69.7 مليون شيكل مقارنة بنحو 57.4 مليون شيكل خلال الربع السابق، و59.6 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

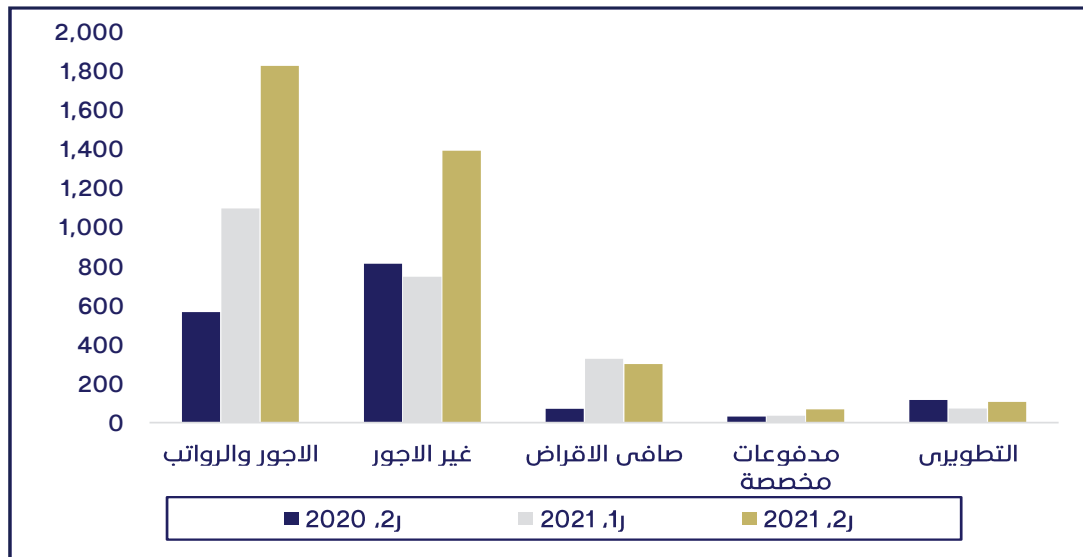
جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

| 2021         |             | 2020         |              |              |             | البيان                  |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|-------------------------|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول |                         |
| 97.6         | 0           | 151          | 278          | 544.3        | 246.1       | لدعم الموازنة           |
| 0            | 0           | 0            | 0            | 21.3         | 111.1       | منح عربية               |
| 97.6         | 0           | 151          | 278          | 523          | 135         | من الدول الأخرى         |
| 112.5        | 35.2        | 138          | 121          | 153.3        | 38.6        | التمويل التطويري        |
| 210.1        | 35.2        | 289          | 399          | 697.6        | 284.7       | إجمالي المنح والمساعدات |

### النفقات العامة

ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 62.1%، و131.4% مقارنة بالربع السابق، والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.7 مليار شيكل. فقد ارتفعت الأجور والرواتب خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 1.8 مليار شيكل، وارتفعت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 86.5% و71.2%، مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. وقد بلغ بند صافي الإقراض خلال هذا الربع حوالي 298.9 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 326.9 مليون شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 70.8 مليون شيكل خلال الربع المناظر، وارتفع الإنفاق التطويري الفعلي بنحو 48.1%، مقارنة بالربع السابق، إلا أنه انخفض بنسبة 7.5%، مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 106.5 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

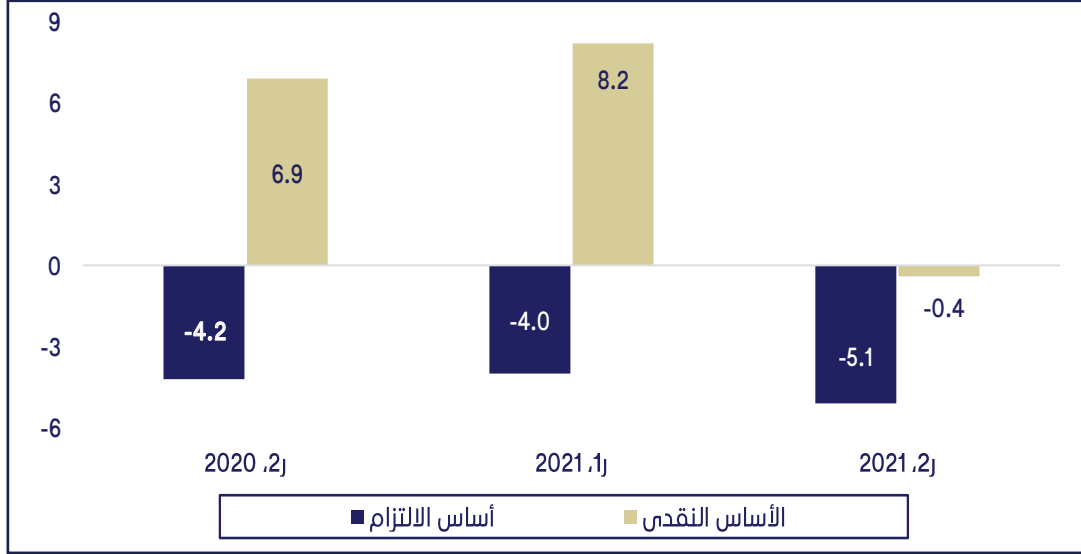


### الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة خلال الربع الثاني من العام 2021، إلى عجز في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 64.5 مليون شيكل، أو ما نسبته 0.4% من الناتج المحلي الاسمي.<sup>32</sup> إلا أن هذا العجز على أساس الالتزام يرتفع ليبلغ حوالي 0.7 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 5.1% من الناتج المحلي الاسمي (انظر الشكل 3-3).

32 تجدر الإشارة إلى أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي هي بيانات أولية، عرضة للتفتيح والتعديل.

شكل 3-3: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



## المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثاني من العام 2021 حوالي 846.6 مليون شيكل، منها نحو 563.5 مليون شيكل متأخرات غير الأجور، وحوالي 106.1 مليون شيكل متأخرات الأجور والرواتب، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بما يقارب 100.4 مليون شيكل، ونحو 69.3 مليون شيكل متأخرات النفقات التطويرية، فيما بلغت متأخرات المدفوعات المخصصة حوالي 7.3 مليون شيكل (انظر الجدول 2-3).

جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

| 2021         |             | 2020         |              |              | البيان |  |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------|--|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني |        | الربع الأول  |
| 100.4        | 90          | 63.8         | 13.7         | (4.3)        | 30.9   | إرجاعات ضريبية                                     |
| 106.1        | 789.3       | (1,208.5)    | 485.2        | 1,085.8      | 155    | الأجور والرواتب                                    |
| 563.5        | 658.9       | 667.4        | 825.1        | 801          | 209    | نفقات غير الأجور                                   |
| 69.3         | 68.6        | 134.1        | 111.9        | 61.7         | 72.5   | النفقات التطويرية                                  |
| 7.3          | 107.5       | 1.4          | 47.1         | 8.1          | 97.2   | مدفوعات مخصصة                                      |
| 846.6        | 1,714.3     | (341.8)      | 1,483.0      | 1,952.3      | 564.6  | إجمالي المتأخرات                                   |
| 314          | 263.7       | 731.9        | 344.2        | 246.7        | 239.7  | دفعات متأخرات سلع وخدمات و<br>نفقات عن سنوات سابقة |
| 532.6        | 1,450.6     | (1,073.7)    | 1,138.9      | 1,705.6      | 324.9  | صافي المتأخرات                                     |

الأرقام بين أقواس هي قيم سالبة.

## الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الثاني من العام 2021، بنحو 4.4%، و20.2% مقارنة بالربع السابق والمناظر، على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.7 مليار دولار (ما يعادل 12.1 مليار شيكل)، مُشكلاً حوالي 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. إذ ارتفع الدين الحكومي المحلي بنحو 6.9%، و 33.5%، خلال فترة المقارنة، ليبلغ حوالي 2.4 مليار دولار. وقد استقر الدين الحكومي الخارجي عند مستوى الربع السابق، فيما ارتفع بنسبة 1.8% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار. وقد بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 112.8 مليون شيكل، منها 111.8 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي، وما يقارب المليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي (انظر الجدول 3-3).<sup>33</sup>

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

| 2021         |             | 2020         |              |              |             | البيان                                    |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-------------|---|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول |   |
| 2,384.9      | 2,231.1     | 2,324.7      | 2,157.3      | 1,786.9      | 1,597.3     | الدين الحكومي المحلي                      |
| 2,323.3      | 2,171.0     | 2,262.3      | 2,099.1      | 1,772.2      | 1,583.1     | المصارف                                   |
| 61.6         | 60.1        | 62.4         | 58.2         | 14.7         | 14.2        | مؤسسات عامة                               |
| 1,317.5      | 1,314.4     | 1,324.7      | 1,302.8      | 1,294.1      | 1,289.0     | الدين الحكومي الخارجي                     |
| 3,702.4      | 3,545.5     | 3,649.4      | 3,460.1      | 3,081.0      | 2,886.3     | الدين العام الحكومي                       |
| %21.1        | %20.9       | %23.5        | %21.7        | %21.4        | %17         | نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاسمي |

33 تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تختلف عند احتساب الأرقام بالشيكال، نتيجة التغير في سعر الصرف.



## القسم الرابع: القطاع المالي

### 1-4 القطاع المصرفي<sup>34</sup>

يبلغ عدد المصارف المرخصة في القطاع المصرفي الفلسطيني 13 مصرفاً، تشمل سبعة مصارف محلية، ثلاثة منها إسلامية، إضافة إلى ستة مصارف وافدة جميعها تجارية. وقد بلغ عدد فروع ومكاتب تلك المصارف حتى منتصف العام 2021 نحو 381 فرعاً ومكتباً، منها 253 فرعاً ومكتباً للمصارف المحلية.

وتشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف، كما في نهاية الربع الثاني من العام 2021، إلى نمو موجودات/مطلوبات المصارف بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 13% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى 20.6 مليار دولار. إذ سجلت معظم بنود الموجودات ارتفاعات وبخاصة التسهيلات الائتمانية، والنقدية، والأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف، إضافة إلى محفظة الأوراق المالية والاستثمارات خلال هذه الفترات (انظر الجدول 1-4).<sup>35</sup>

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

| 2021         |             |              |              |              | البيان*                            |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|------------------------------------|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني |                                    |
| 20,624.4     | 20,059.9    | 19,886.2     | 18,625.0     | 18,237.1     | إجمالي الأصول                      |
| 10,350.7     | 10,150.6    | 10,078.7     | 9,894.0      | 9,652.4      | التسهيلات الائتمانية المباشرة      |
| 5,387.2      | 5,126.9     | 5,509.1      | 4,138.7      | 4,438.8      | الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف    |
| 1,430.0      | 1,377.2     | 1,368.8      | 1,310.7      | 1,352.9      | محفظة الأوراق المالية والاستثمارات |
| 2,307.2      | 2,151.6     | 1,770.9      | 1,981.3      | 1,537.9      | النقدية والمعادن الثمينة           |
| 1,149.3      | 1,253.6     | 1,158.7      | 1,300.3      | 1,255.1      | الموجودات الأخرى                   |
| 20,624.4     | 20,059.9    | 19,886.2     | 18,625.0     | 18,237.1     | إجمالي الخصوم                      |
| 15,726.5     | 15,182.4    | 15,138.3     | 14,061.9     | 13,814.1     | ودائع العملاء**                    |
| 1,994.0      | 2,016.7     | 1,967.4      | 1,959.1      | 1,984.7      | حقوق الملكية                       |
| 1,372.7      | 1,337.7     | 1,349.5      | 1,209.3      | 1,168.8      | أرصدة سلطة النقد والمصارف          |
| 1.735        | 5.465       | 488.5        | 499.3        | 414.0        | المطلوبات الأخرى                   |
| 994.1        | 958.6       | 942.5        | 895.4        | 855.5        | المخصصات والإهلاك                  |

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* ودائع العملاء تشمل ودائع القطاعين الخاص والعام.

### التسهيلات الائتمانية

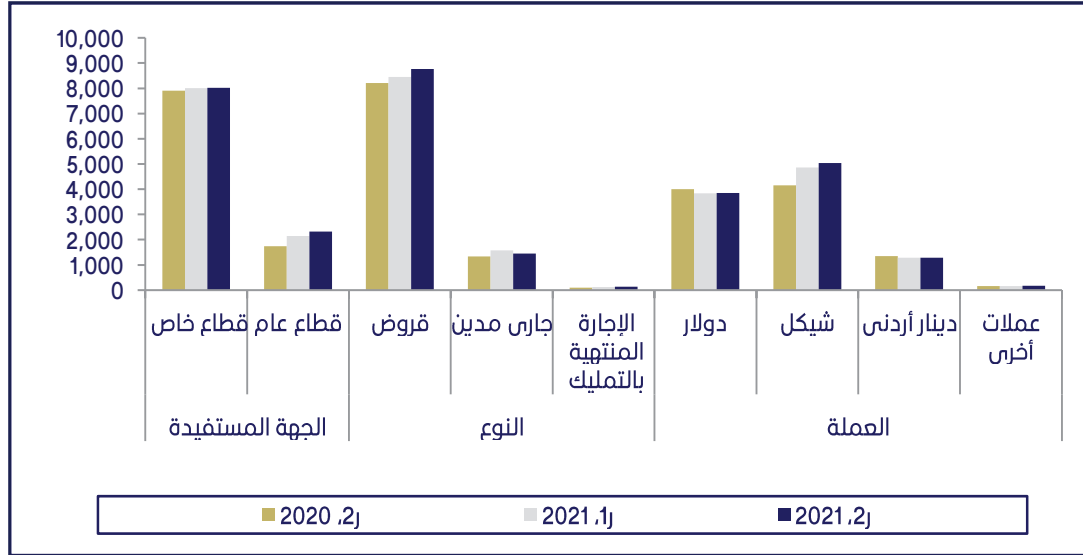
سجلت التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثاني من العام 2021، نمواً بنسبة 2% و 7.2%، مقارنة بالربعين السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ 10.3 مليار دولار. وجاء هذا التحسن مدفوعاً، بشكل أساسي، بعودة النمو في التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، وبنسبة 9%، لتبلغ نحو 2.3 مليار دولار، مقابل زيادة متواضعة في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 0.2%، لتبلغ نحو 8.0 مليار دولار. وعلى الرغم من هذا النمو، فإن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور قد تراجعت من 70% في الربع الأول إلى 66% في الربع الحالي. أما بالمقارنة مع حجم الاقتصاد المحلي، فقد شكلت التسهيلات الائتمانية نحو 58% من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نهاية الربع الثاني من

34 مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، آب 2021، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

35 يذكر أن تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (نهاية الفترة) من 3.334 شيكل/دولار في الربع الأول، ومن 3.449 شيكل/دولار في الربع المناظر إلى 3.253 شيكل/دولار نهاية الربع الثاني من العام 2021، قد أسهم في زيادة الارتفاع في بنود الأصول/الخصوم مقومة بالدولار خلال هذه الفترة، علماً أن عملة الشيكل تستحوذ على نحو 39% من إجمالي أصول المصارف ونحو 33% من خصومها.

العام 2021. وفي السياق ذاته، سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصة بلغت نحو 92%. وحافظت التسهيلات بحسب نوعها على هيكلها العام بتغيرات طفيفة عن الأرباح السابقة، فاستحوذت القروض على 85% من إجمالي التسهيلات، في حين شكلت حصة الجاري مدين 14%، وبقيت حصة الإجارة المنتهية بالتملك مستقرة عند حوالي 1%. وعلى صعيد العملة، استمر الارتفاع في قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بعملة الشيك لتسيطر على حوالي 49% من إجمالي التسهيلات، مقابل ارتفاعات بسيطة للدولار والدينار لتشكّل 37% و 12% من إجمالي التسهيلات على التوالي، وهذا نتيجة لارتفاع القروض الممنوحة للحكومة (انظر الشكل 4-1).

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



أما على المستوى القطاعي، فقد استحوذ القطاع العام على نحو 22% من إجمالي التسهيلات، فيما بلغت حصة قطاع العقارات والإنشاءات نحو 18%، وقطاع التجارة العامة حوالي 15%، تلاه قطاع تمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 13% من إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال الربع الثاني من العام 2021 (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

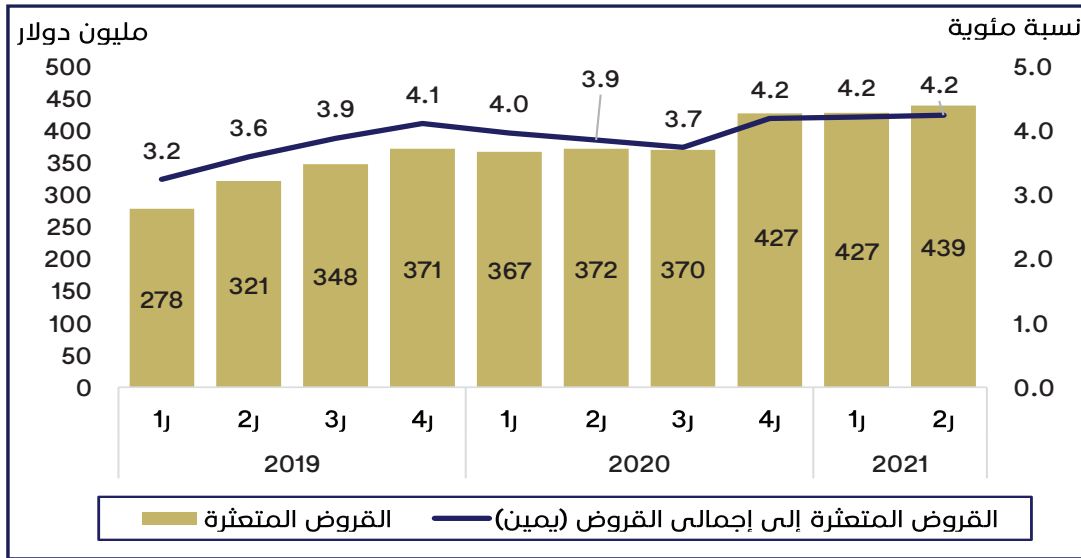
| القطاع                  | الربع الأول 2020 | الربع الثاني 2020 | الربع الثالث 2020 | الربع الرابع 2020 | الربع الأول 2021 | الربع الثاني 2021 |
|-------------------------|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------------|-------------------|
| القطاع العام            | 1,577.2          | 1,742.4           | 2,041.8           | 2,205.4           | 2,141.7          | 2,327.6           |
| العقارات والإنشاءات     | 1,707.2          | 1,740.4           | 1,786.1           | 1,801.9           | 1,808.2          | 1,833.2           |
| التعدين والصناعة        | 485.1            | 487.3             | 490.5             | 443.6             | 467.7            | 546.3             |
| التجارة                 | 1,539.9          | 1,486.2           | 1,479.7           | 1,523.0           | 1,711.0          | 1,579.9           |
| الخدمات                 | 1,067.1          | 1,227.2           | 1,173.7           | 1,125.2           | 1,068.5          | 1,107.3           |
| تمويل شراء السيارات     | 362.6            | 374.2             | 442.5             | 405.3             | 392.0            | 391.1             |
| تمويل السلع الاستهلاكية | 1,347.8          | 1,501.8           | 1,426.5           | 1,415.0           | 1,349.0          | 1,352.4           |
| أخرى في القطاع الخاص*   | 1,163.0          | 1,092.8           | 1,053.2           | 1,159.3           | 1,212.5          | 1,212.9           |
| <b>المجموع</b>          | <b>9,249.9</b>   | <b>9,652.3</b>    | <b>9,894.0</b>    | <b>10,078.7</b>   | <b>10,150.6</b>  | <b>10,350.7</b>   |

\* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من القطاعات التالية: تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى تمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة على أي من هذه القطاعات.

## القروض المتعثرة

ارتفعت القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي نهاية الربع الثاني من العام 2021 مقارنة بالربع السابق بنحو 3% لتبلغ 438.7 مليون دولار. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، فإن نسبتها من إجمالي التسهيلات بقيت مستقرة كما هي في الربعين السابقين عند 4.2% (انظر الشكل 2-4). أما مستويات التعثر بحسب القطاعات الاقتصادية، فبقيت مقاربة لمستوياتها في الربع السابق وبتغيرات طفيفة، فتدنت نسب التعثر لقطاعات الصناعة، والسياحة، والنقل والمواصلات، إضافة إلى قطاع الخدمات. في حين ازدادت هذه النسب لقطاعات العقارات، والأراضي، والتجارة، وقطاع تمويل السلع الاستهلاكية.

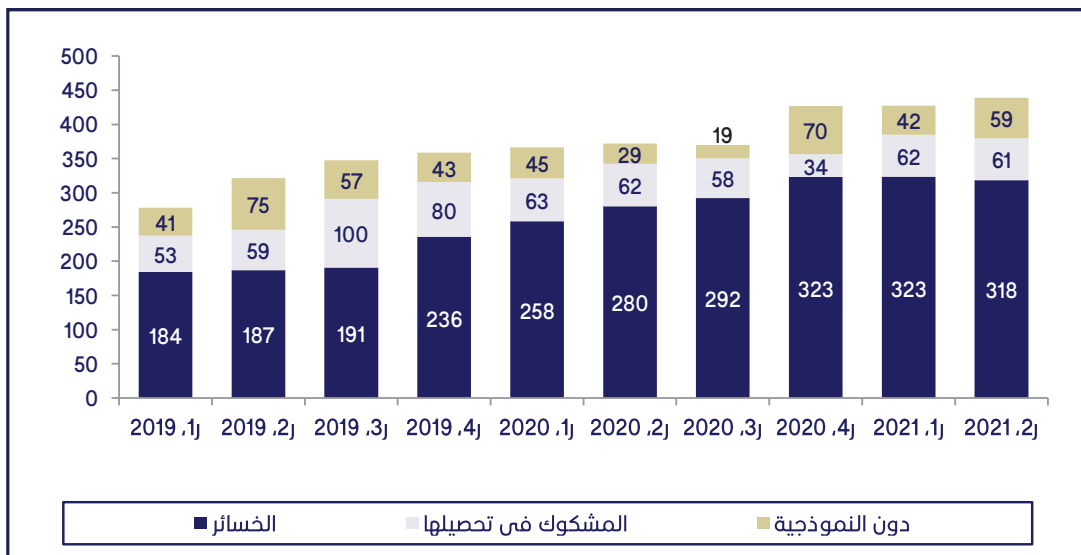
شكل 2-4: اتجاهات القروض المتعثرة



أما نسبة تغطية المخصصات للقروض المتعثرة، فارتفعت من 86% في الربع السابق إلى 89% في الربع الثاني من العام 2021، إذ استطاعت المصارف أن تحافظ على مخصصات كافية لتغطية نحو 89% من قروضها المتعثرة، ما يعكس قدرتها على مواجهة الجزء غير المغطى من القروض نتيجة احتفاظها بمستويات مرتفعة من رأس المال.

أما بخصوص توزيع القروض المتعثرة بحسب فترة التعثر (هيكل القروض المتعثرة)، فقد أظهرت البيانات أن القروض المتعثرة لأكثر من عام، تشكل نحو 73% من إجمالي القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي خلال هذا الربع، في حين شكلت القروض المتعثرة من 181 - 360 يوماً نحو 14%، وكان نصيب القروض المتعثرة من 91 - 180 يوماً نحو 13% (انظر الشكل 3-4).

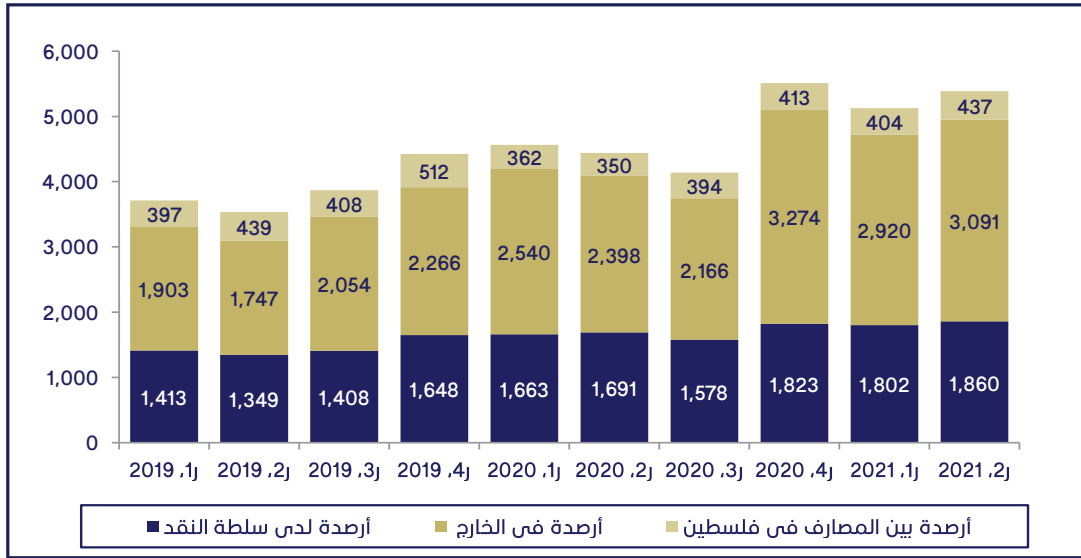
شكل 3-4: هيكل القروض المتعثرة (مليون دولار)



## الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

شهدت أرصدة سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثاني من العام 2021 ارتفاعاً بنسبة 5% و 21.4% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ نحو 5.4 مليار دولار. فتشير البيانات إلى ارتفاع الأرصدة المحفوظ بها لدى المصارف خارج فلسطين (المكون الأكبر والأهم بنسبة 57% من إجمالي أرصدة سلطة النقد والمصارف) بنحو 6% مقارنة بالربع السابق، و29% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى 3.1 مليار دولار. في حين شكلت الأرصدة لدى سلطة النقد حوالي ثلث إجمالي هذه الأرصدة (بنسبة 35%)، مرتفعة بنسبة 3% مقارنة مع الربع السابق، و10% مقارنة مع الربع المناظر لتبلغ قيمتها 1.9 مليار دولار، 74% منها احتياطات إلزامية. أما الأرصدة لدى المصارف في فلسطين، فتشكل النسبة الأقل من إجمالي الأرصدة بنسبة 8%، مسجلة ارتفاعاً بنحو 8% مقارنة مع الربع السابق، و25% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى حوالي 436.9 مليون دولار (انظر الشكل 4-4).

شكل 4-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف، (مليون دولار)



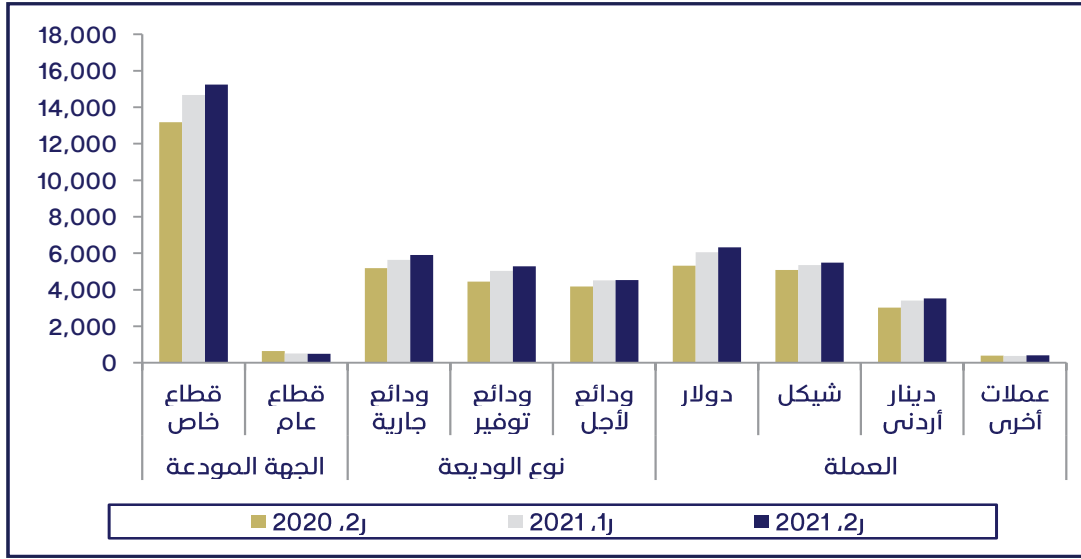
## النقدية والمعادن الثمينة

ارتفع بند النقدية والمعادن الثمينة بنسبة 7% مقارنة مع الربع السابق، كما ارتفع بنحو 50% مقارنة مع الربع المناظر ليلبلغ 2.3 مليار دولار. وقد استمر هذا البند في الارتفاع ليعود إلى مستوياته ما قبل أزمة جائحة كورونا، التي رافقتها سحبات نقدية كبيرة، وبخاصة في الربع الثاني 2020. وخلال الربع الثاني من العام 2021، تم شحن نحو 4.5 مليار شيكل من فائض الشيكال إلى إسرائيل.

## ودائع العملاء

شكلت ودائع العملاء حوالي 90% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية الربع الثاني من العام 2021، ونحو 76% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي. إذ تشير البيانات إلى ارتفاع ودائع العملاء بنحو 4% مقارنة بالربع السابق، و14% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، لتصل إلى 15.7 مليار دولار. وجاء هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، نتيجة لنمو ودائع القطاع الخاص، وبنسبة 4% مقارنة بالربع السابق، و16% مقارنة بالربع المناظر لتبلغ 15.2 مليار دولار، مشكلةً الغالبية العظمى من ودائع العملاء (97% منها). في حين تراجع ودائع القطاع العام (بنسبة 4% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 24% مقارنة بالربع المناظر) لتصل إلى 488 مليون دولار، مشكلةً 3% فقط من ودائع العملاء. ويشير تحليل البيانات إلى ارتفاع ودائع الجمهور بأنواعها كافة، لتستحوذ الودائع الجارية على 38% منها، مسجلة 5.9 مليار دولار، فيما بلغت حصة الودائع الادخارية نحو 34% وبقيمة 5.3 مليار دولار، أما الودائع لأجل، فشكلت 29% لتصل إلى 5.3 مليار دولار. وبحسب عملة الإيداع، بقي التوزيع مقارباً لمستوياته السابقة دون تغييرات جوهرية تذكر، إذ شكلت الودائع بالدولار 40%، و35% للودائع بالشيكل، و 22% للودائع بالدينار، ونحو 3% للعملة الأخرى (انظر الشكل 4-5).

شكل 4-5: توزيع ودائع العملاء (مليون دولار)



## أرباح المصارف

تراجع صافي دخل المصارف خلال الربع الثاني من العام 2021 بنحو 39% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ 33.9 مليون دولار. ويعزى هذا التراجع بدرجة أساسية إلى ارتفاع النفقات بنسبة 22% لتسجل 156.1 مليون دولار، بالمقابل ارتفعت الإيرادات بنحو 3.5% لتبلغ 189.9 مليون دولار نهاية الربع الثاني من العام 2021.

جدول 3-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

| البند                          | الربع الثاني 2020 | الربع الثالث 2020 | الربع الرابع 2020 | الربع الأول 2021 | الربع الثاني 2021 |
|--------------------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------------|-------------------|
| <b>الإيرادات</b>               | <b>165.2</b>      | <b>170.8</b>      | <b>181.4</b>      | <b>183.4</b>     | <b>190.0</b>      |
| الدخل من الفوائد               | 120.2             | 132.3             | 137.6             | 132.1            | 137.0             |
| الدخل من غير الفوائد           | 45.0              | 38.6              | 43.8              | 51.3             | 53.0              |
| - العمولات                     | 26.1              | 27.2              | 23.0              | 25.9             | 27.5              |
| - أرباح وخسائر الأدوات المالية | 6.7               | 2.2-              | 3.2               | 6.0              | 7.9               |
| - الإيرادات الأخرى             | 12.2              | 13.6              | 17.6              | 19.4             | 17.6              |
| <b>النفقات</b>                 | <b>156.2</b>      | <b>140.2</b>      | <b>159.4</b>      | <b>128.1</b>     | <b>156.1</b>      |
| نفقات غير الفوائد              | 112.5             | 104.1             | 113.4             | 109.2            | 113.9             |
| المخصصات                       | 30.9              | 27.1              | 27.3              | 6.1              | 20.9              |
| الضرائب                        | 12.8              | 9.0               | 18.7              | 12.8             | 21.3              |
| <b>صافي الدخل</b>              | <b>9.0</b>        | <b>30.7</b>       | <b>22.0</b>       | <b>55.3</b>      | <b>33.9</b>       |

كما تشير البيانات لتضاعف صافي الدخل بعد الضرائب بنحو ثلاث مرات مقارنة مع الربع المناظر من العام 2020، وهذا يعود إلى أن الربع الثاني 2020 شهد تعمق أزمة فايروس كورونا وإغلاق المؤسسات، التي من ضمنها المصارف،

بشكل كامل، وما رافقه من قيام المصارف بناءً على توجيهات سلطة النقد بتأجيل أقساط القروض لعملائها ولمدة أربعة شهور، وهو ما أجل من تحصيلها للفوائد المتحققة من هذه القروض (انظر الجدول 4-3).

## متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

ترتبط معدلات الفائدة على الإقراض والإيداع على العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، بمعدلاتها السارية في الدول المصدرة لهذه العملات، إضافة إلى المنافسة بين المصارف ودرجة المخاطر المرتبطة بالسوق الفلسطيني. فمنذ بدء جائحة كورونا، اتبعت البنوك المركزية المصدرة للعملات الثلاث المستخدمة في الاقتصاد الفلسطيني (الدولار، الدينار، الشيكل) سياسات نقدية تيسيرية، حيث تم خفض معدل الفائدة مرات عدة. وفي الربع الثاني من العام 2021، أقيمت هذه المصارف أسعار الفائدة الرسمية عند مستوياتها المتدنية.

وعلى الصعيد المحلي، يشير تحليل البيانات للربع الثاني من العام 2021، إلى ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بعملتي الشيكل والدولار، وبنحو 12 نقطة أساس، و6 نقاط أساس على الترتيب مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه، لتبلغ 6.78% للشيكل، و5.65% للدولار. في المقابل، بقي متوسط سعر الفائدة على القروض بالدينار الأردني مستقرًا عند نحو 6.45% خلال فترة المقارنة ذاتها.

وفي الجانب الآخر، بقيت أسعار فائدة الإيداع عند قيمها المتدنية على الرغم من ارتفاعها بشكل طفيف للودائع بالدولار والشيكل لتبلغ 2.3% لكل منهما في الربع الثاني من العام، في حين استمرت بالتراجع للودائع بالدينار لتسجل 2.1% خلال الفترة ذاتها. وقد أدت هذه التغيرات الهامشية في معدلات أسعار الفائدة على الإقراض والإيداع، إلى ارتفاع طفيف في هامش الفائدة على جميع العملات لتبلغ 3.4 و4.2 و4.5 نقطة للدولار والدينار والشيكل على الترتيب (انظر الجدول 4-4).

جدول 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة

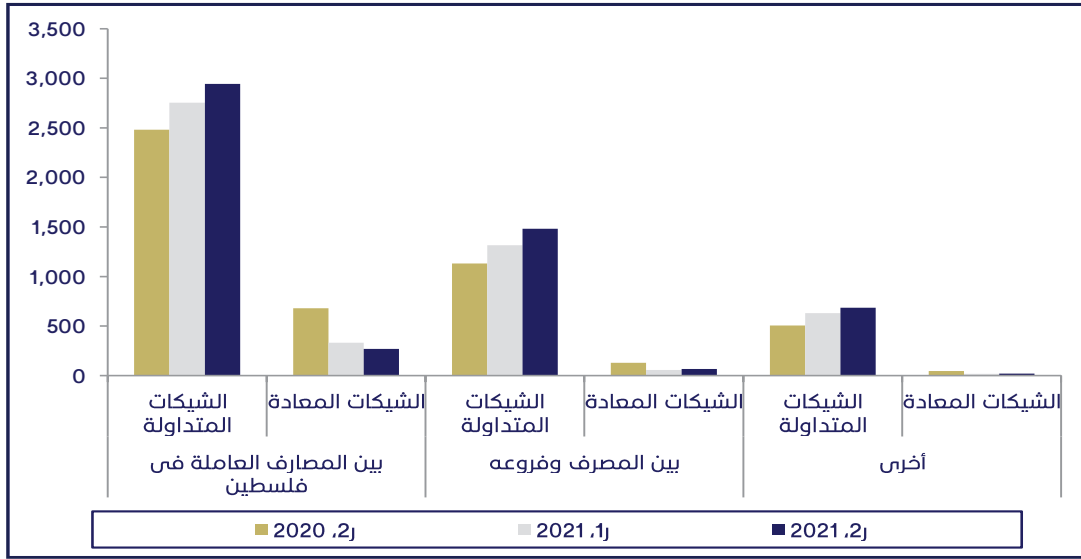
| العملة  | فوائد الإيداع (%) |         | فوائد الإقراض (%) |         | الهامش (نقطة مئوية) |         |
|---------|-------------------|---------|-------------------|---------|---------------------|---------|
|         | 2021 2ر           | 2021 1ر | 2021 2ر           | 2021 1ر | 2021 2ر             | 2020 1ر |
| الدولار | 2.29              | 2.24    | 5.65              | 5.59    | 3.36                | 3.35    |
| الدينار | 2.10              | 2.34    | 6.45              | 6.46    | 4.16                | 4.12    |
| الشيكل  | 2.28              | 2.26    | 6.78              | 6.66    | 4.50                | 4.40    |

## حركة تداول الشيكات في فلسطين

شهدت قيمة الشيكات المتداولة في فلسطين، من خلال جميع أنواع المقاصة، ارتفاعاً خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 9% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 5.1 مليار دولار. شكلت الشيكات المقدمة للتقاص، من خلال المقاصة الوطنية في سلطة النقد، نحو 58% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة في فلسطين، تلتها الشيكات المقدمة بين المصرف وفروعه بنسبة 29%، في حين شكلت النسبة المتبقية (13% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة) الشيكات المتداولة الأخرى التي تشمل الشيكات المسحوبة على المصارف العاملة في فلسطين لصالح مصارف إسرائيلية (انظر الشكل 4-6).

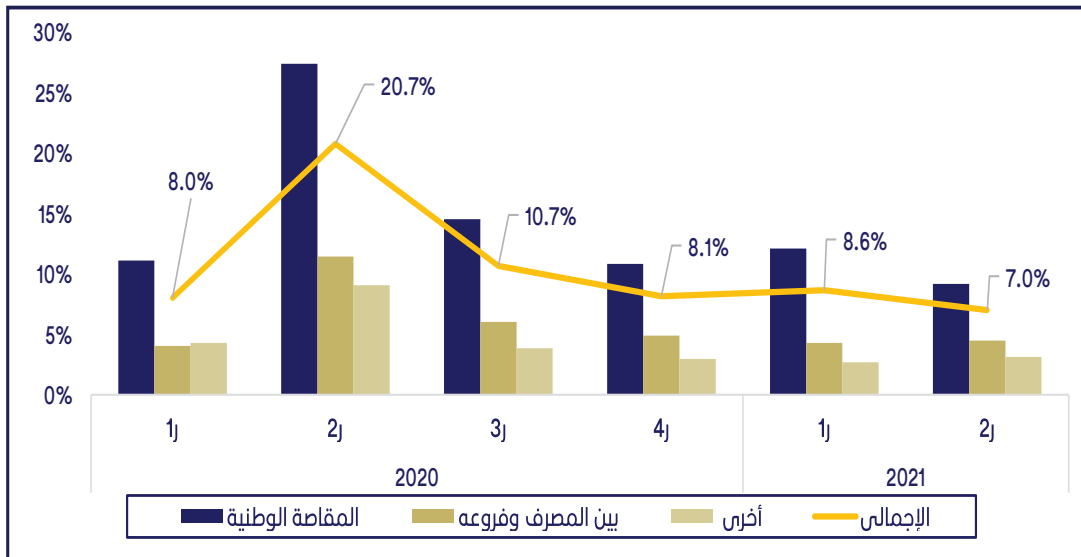
على الرغم من هذا النمو في قيمة الشيكات المتداولة، فإن قيمة الشيكات المعادة سجلت انكماشاً ملحوظاً وبنسبة 12% لتبلغ 357.6 مليون دولار خلال فترة المقارنة ذاتها. جاء هذا التراجع مدفوعاً بتراجع الشيكات المقدمة للتقاص بين المصارف العاملة في فلسطين، وبنسبة 19% لتسجل 269.8 مليون دولار نهاية الربع الثاني من العام 2021.

شكل 4-6: حركة تداول الشيكات (مليون دولار)



وقد أدت هذه التطورات إلى تراجع قيمة الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة من خلال جميع أنواع المقاصة، لتبلغ 7.0% خلال الربع الثاني من العام 2021، مقارنة بنحو 8.6% في الربع السابق، ونحو 20.7% في الفترة المماثلة من العام 2020، حيث شهد هذا الربع تعمق أزمة كورونا، فأغلقت معظم المؤسسات العامة والخاصة والمرافق الاقتصادية، إضافة إلى الحجر الإلزامي لغالبية شرائح المجتمع، وتزامن ذلك، أيضاً، مع حجز أموال المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، فأدت هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع في قيمة الشيكات المعادة في الربع المناظر من العام 2020، ثم بدأت بعد ذلك بالعودة إلى مستوياتها المعهودة (انظر الشكل 4-7).

شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى المقدمة للتقاص



## شركات الإقراض المتخصصة

استمر إجمالي موجودات قطاع الإقراض المتخصص بالتراجع نهاية الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق،<sup>36</sup> بعد تراجعته بنسبة 0.8% في الربع الأول من العام نفسه، في حين سجل إجمالي موجودات هذه الشركات نمواً مقارنة بقيمتها قبل عام بنسبة 4.2% لتبلغ 331.3 مليون دولار. على الرغم من ذلك، ارتفعت المحفظة

36 بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من سلطة النقد الفلسطينية 8 مؤسسات.

الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة بنسبة 3% مقارنة بالربع السابق لتسجل حوالي 253.9 مليون دولار، إذ جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بنمو هذه المحفظة في الضفة الغربية بالنسبة نفسها لتسجل 217.2 مليون دولار مقابل تراجعها في قطاع غزة بنسبة 1% خلال فترة المقارنة ذاتها، لتسجل 36.8 مليون دولار. كما تشير البيانات إلى تراجع عدد المقترضين إلى 65,041 مقترضاً، منهم 66% ذكور و 34% إناث (انظر الجدول 4-5).

#### جدول 4-5: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

| 2021         |             | 2020         |              |              |                                   |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|-----------------------------------|
| الربع الثاني | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني |                                   |
| 253.9        | 247.3       | 249.8        | 259.7        | 265.2        | إجمالي محفظة القروض (مليون دولار) |
| 217.2        | 210.0       | 211.0        | 216.7        | 220.2        | - الضفة الغربية                   |
| 36.8         | 37.3        | 38.8         | 43.0         | 45.0         | - قطاع غزة                        |
| 65,041       | 65,790      | 68,027       | 72,360       | 73,853       | عدد المقترضين النشطين             |
| 96           | 96          | 96           | 97           | 100          | عدد الفروع والمكاتب               |
| 835          | 845         | 849          | 846          | 852          | عدد الموظفين                      |

وعلى صعيد توزيع المحفظة القائمة حسب القطاعات الاقتصادية، فقد سيطرت أربعة قطاعات اقتصادية على حوالي 85% من إجمالي محفظة شركات الإقراض المتخصصة، وهي: القطاع العقاري الذي سيطر على حوالي 33% من قيمة المحفظة الإجمالية، ثم القطاع التجاري بنحو 29%، تلاه قطاع الخدمات العامة بحوالي 12%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 11%.

كما تشير البيانات إلى تراجع قيمة المحفظة الخطرة (المحفظة غير المنتظمة) لهذه المؤسسات خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 4.2%، منخفضة إلى 27.5 مليون دولار، 80% منها في الضفة الغربية، كما غطت المخصصات نسبة جيدة من هذه المحفظة، وبنحو 89% مقارنة مع 91% في الربع السابق.

## 4-2 القطاع المالي غير المصرفي<sup>37</sup>

### قطاع الأوراق المالية

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 540 نقطة مع نهاية الربع الثاني من العام 2021، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 16% عن إغلاقه في نهاية الربع السابق (الربع الأول، 2021)، و15% عن إغلاقه في نهاية الربع المناظر (الربع الثاني من العام 2020). من جهة أخرى، شهدت القيمة السوقية في نهاية الربع الثاني من العام 2021 نمواً ملحوظاً بنسبة 14%، مقارنةً مع كل من نهاية الربعين السابق والمناظر، لتصل إلى 3.9 مليار دولار، وهذا يعادل ما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ارتفاع بما يقارب ثلاث نقاط مئوية، مقارنةً مع الربع السابق للعام نفسه).

وقد شهد إجمالي أحجام وقيم التداول مع نهاية الربع الثاني من العام 2021 ارتفاعاً كبيراً نسبته 119% و 84% على التوالي مقارنةً مع نهاية الربع السابق للعام نفسه، وارتفاعاً بمقدار 7 و 6 أضعاف على التوالي، مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (انظر الجدول 4-6). ويقود هذا الارتفاع في أحجام وقيم التداول كل من قطاعي البنوك والصناعة. كما يعزى الارتفاع الملحوظ في أنشطة التداول نهاية الربع الثاني من العام 2021 مقارنةً بما كان عليه نهاية الربعين السابق والمناظر، لأن الربع السابق شهد وضعاً سياسياً واقتصادياً صعباً إثر العدوان الأخير على قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى ضعف جانب الطلب على الأوراق المالية نتيجة عزوف قسم من المستثمرين عن الاستثمار في الأوراق المالية. كما

37 مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2021.



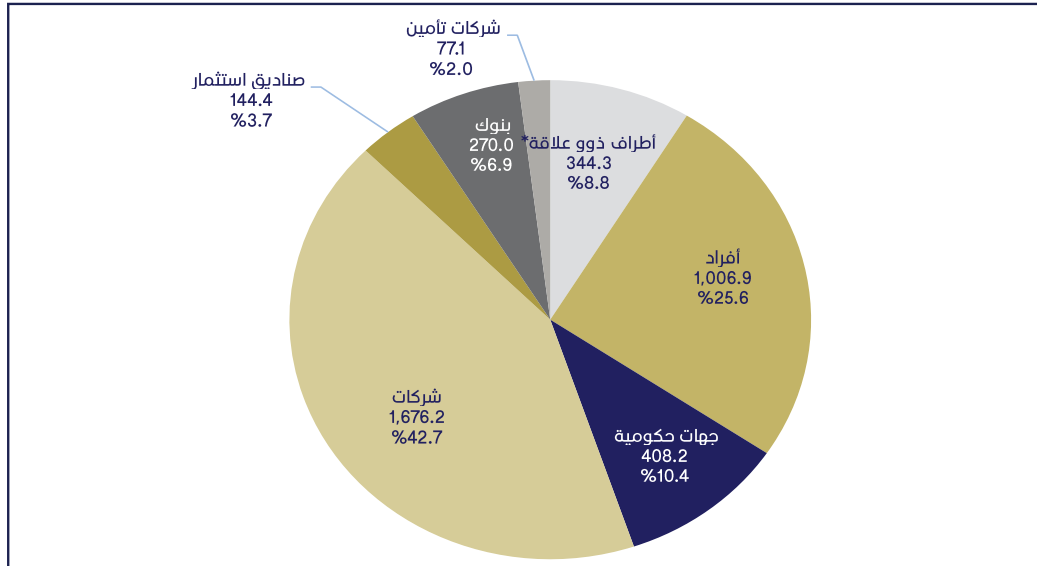
أن الربع المناظر من العام السابق شهد تعليق التداول في بورصة فلسطين بتاريخ 2020/3/23 لغاية 2020/5/3 كإجراء احترازي نتيجة انتشار فيروس كورونا، هذا بالتزامن مع ارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات المدرجة نهاية الربع الثاني من العام 2021، كان على رأسها سهم شركة الاتصالات الفلسطينية ومصانع الزيوت النباتية. من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في بورصة فلسطين 70,038 متعاملاً مع نهاية الربع الثاني من العام 2021، بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

#### جدول 4-6: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

| البيان   | الربع الثاني 2020 | الربع الأول 2021 | الربع الثاني 2021 |
|--|-------------------|------------------|-------------------|
| عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)                                   | 7.5               | 22.8             | 49.9              |
| قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)                                | 15.3              | 49.0             | 90.0              |
| القيمة السوقية (مليون دولار)                                       | 3,437.1           | 3,451.3          | 3,926.4           |
| عدد الصفقات  | 3,273             | 5,455            | 8,661             |
| عدد جلسات التداول  | 40                | 61               | 60                |
| القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)* | %22.1             | %22.2            | %25.2             |

\* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2020، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

#### شكل 4-8: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2021 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

يوضح الشكل 4-8 أعلاه صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية الربع الثاني من العام 2021. ويتضح أن حصة الشركات بلغت 43%، في حين بلغت حصة الأفراد حوالي 26%.

بلغ إجمالي عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 64,507 مساهماً في نهاية الربع الثاني من العام 2021، حوالي 83% منهم في الضفة الغربية، و17% في قطاع غزة. كما يلاحظ أن مشاركة الذكور أعلى من الإناث في قطاع الأوراق المالية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

## قطاع التأجير التمويلي

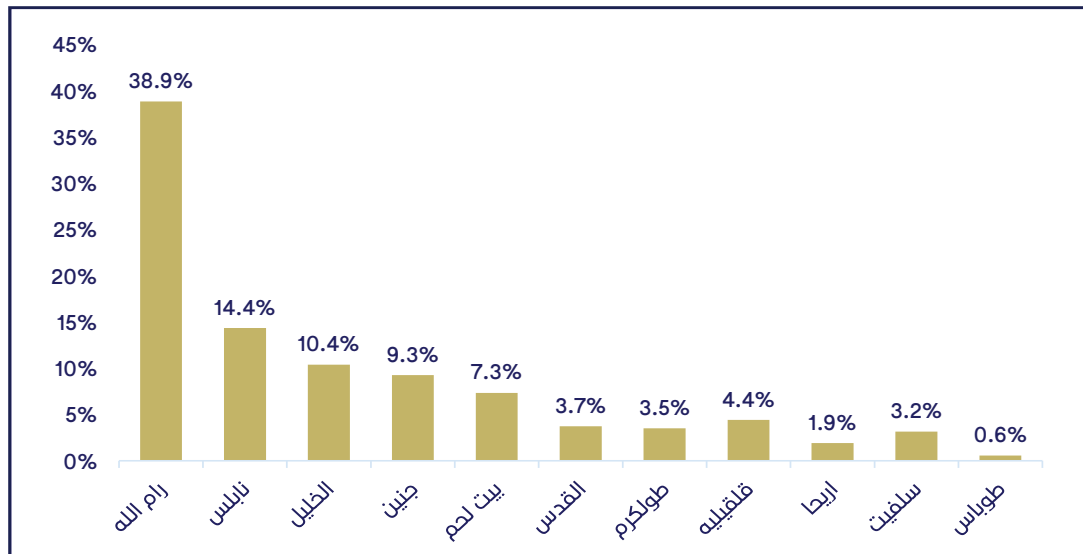
تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية الربع الثاني من العام 2021. وبلغت قيمة إجمالي استثمار عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة حوالي 25.3 مليون دولار، بواقع 498 عقداً، وذلك بنهاية الربع الثاني من العام 2021، وهذا يمثل ارتفاعاً قدره 15% و 29% في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي على التوالي، وذلك مقارنةً مع نهاية الربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر، يلاحظ ارتفاع قيمة وعدد العقود بنسبة 175% و 137% على التوالي. ويعزى الارتفاع الملحوظ في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الثاني من العام 2021، مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2020، إلى عودة الحياة الاقتصادية تدريجياً لطبيعتها، حيث شهد العام 2020 إغلاقاً للعديد من القطاعات الاقتصادية، بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثر، بشكل سلبي، على أداء الشركات، وسبب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه (انظر الجدول 4-7).

جدول 4-7: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

| الربع، العام       | قيمة عقود التأجير<br>التمويلي (مليون دولار) | عدد عقود التأجير<br>التمويلي |
|--------------------|---|------------------------------|
| الربع الثاني، 2020 | 9.2   | 210                          |
| الربع الأول، 2021  | 22.0  | 387                          |
| الربع الثاني، 2021 | 25.3  | 498                          |

مع نهاية الربع الثاني من العام 2021، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 39%، تليها مدينتا نابلس والخليل بنسبة 14%، و10% على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 4-9).

شكل 4-9: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2021



من جهة أخرى، ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (51%) من محفظة التأجير التمويلي كما في نهاية الربع الثاني من العام 2021. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها، أما الشاحنات والمركبات الثقيلة والمركبات للأغراض التجارية، فاستحوذت على ما نسبته 43%، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 6%.

## قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الثاني من العام 2021. وبلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) نهاية الربع الثاني من العام 2021 حوالي 82 مليون دولار، وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 12% عما كانت عليه نهاية الربع السابق للعام نفسه، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع والبالغ 49 مليون دولار ارتفاعاً قدره 8%، مقارنة مع نهاية الربع الأول للعام نفسه. من جهة أخرى، بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين 215 مليون دولار، تنصدها الاستثمارات العقارية بنسبة 42% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربعين الأول والثاني من العام 2021، لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين (انظر الجدول 4-8).<sup>38</sup>

### جدول 4-8: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

| البيان   | الربع الثاني<br>2020 | الربع الأول<br>*2021 | الربع الثاني<br>*2021 |
|--|----------------------|----------------------|-----------------------|
| إجمالي أقساط التأمين المكتتبة                        | 71.6                 | 93.3                 | 81.7                  |
| إجمالي استثمارات شركات التأمين                       | 238.3                | 215.4                | 215.3                 |
| صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين              | (38.7)               | (45.0)               | (48.6)                |
| صافي الأقساط المكتتبة/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة | %85.8                | %77.4                | %82.9                 |
| صافي التعويضات المتكبدة/ صافي الأقساط المكتتبة       | %63                  | %62.4                | %71.8                 |

\* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

38 تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إجراء مقارنة ربعية بخصوص المؤشرات المالية لقطاع التأمين مع الربع المناظر، وذلك لعدم تجانس البيانات، حيث إن البيانات المتعلقة بالربعين الأول والثاني من العام 2021، لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

## القسم الخامس: التنمية الاجتماعية

### معيقات وصول المقدسيين إلى العمل المنتج في القدس الشرقية وسياسات الاحتلال لإفقرهم وكسر صمودهم

ساهم العمل بحوالي 12.5% من الفقر المتعدد الأبعاد في فلسطين في العام 2017، وهي ثاني أعلى مساهمة بعد الفقر النقدي الذي بلغت مساهمته 45.4% من الفقر الكلي.<sup>39</sup> تمثل القدرة على الوصول إلى العمل المنتج أحد المكونات الرئيسية لبعده العمل في مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. ويعبر العمل المنتج عن نوع العمل الذي يسمح للفرد بالخروج من الفقر.<sup>40</sup> تظهر الإحصاءات الرسمية الفلسطينية والإسرائيلية وجود تباين في نسب الفقر ومؤشرات سوق العمل بين الفلسطينيين في القدس، والفلسطينيين في باقي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فوفقاً للبيانات الصادرة عن جمعية «حقوق المواطن في إسرائيل»،<sup>41</sup> هناك حوالي 72% من العائلات الفلسطينية في القدس كانوا يعيشون تحت خط الفقر في العام 2017، بالمقارنة مع 13.9% في الضفة الغربية، و 53% في قطاع غزة في العام نفسه.<sup>42</sup> وعلى الرغم من ارتفاع معدل الفقر في القدس مقارنة بالمناطق الفلسطينية الأخرى في العام 2020، فإن معدل البطالة في القدس في العام نفسه هو الأدنى في فلسطين (6.5% في القدس، وبمقارنة مع معدل 25.9% في جميع فلسطين). لكن نسبة البطالة هذه لا تأخذ بعين الاعتبار نسبة المشاركة في القوى العاملة وطبيعة العمل؛ حيث إن نسبة مشاركة القوى العاملة في القدس ضئيلة، إذ بلغت حوالي 36% مقارنة مع 44.4% في الضفة الغربية، وقريبة للنسبة في قطاع غزة التي بلغت 35.3%.<sup>43</sup> كما أن غالبية العاملين الفلسطينيين في القدس يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي (بنسبة 41.6% من إجمالي العاملين). تشكل تعويضات العاملين المقدسيين في إسرائيل المصدر الأساسي للدخل في القدس.<sup>44</sup> ويعود ذلك إلى البنية الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس، وضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة، وبخاصة للشباب وخريجي الجامعات.

سنركز في قسم التنمية الاجتماعية لهذا العدد من المراقب على واقع الفلسطينيين في مدينة القدس، والعوامل التي تؤثر على قدرتهم على الوصول إلى العمل المنتج الذي من شأنه التقليل من مستويات الفقر المرتفعة في المدينة. كما سننتقل إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي عملت عبر الزمن على إعادة تشكيل اقتصاد مدينة القدس لفصله عن محيطه الطبيعي المتمثل بالضفة الغربية، من أجل تعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى السياسات المنهجية التي اتبعتها الاحتلال في عمليات التنشئة والتعليم في مدينة القدس، بما يخدم سوق العمل والاقتصاد الإسرائيلي، وتأثير ذلك على الوصول إلى العمل المنتج كأحد أبعاد الفقر المتعدد الأبعاد.

### الواقع الاقتصادي في مدينة القدس

لإعطاء صورة أوسع عن اقتصاد مدينة القدس، لا بد من تحليل مساهمة القطاعات المختلفة في اقتصاد المدينة، وتحليل العقبان التي تقف أمام نمو وتطور هذه القطاعات وقدرتها على التشغيل. يعد قطاع الخدمات المساهم الأكبر والرئيسي في اقتصاد المدينة مقارنة مع باقي القطاعات، حيث ساهم في حوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019. يتكون قطاع الخدمات في القدس، بشكل رئيسي، من التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، والفنادق والمطاعم التي تزدهر بها مدينة القدس المعروفة كوجهة سياحية ودينية للسياح والحجاج من مختلف أنحاء العالم، والأنشطة المهنية؛ العلمية والتقنية منها، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والتسلية، وأخيراً، الأنشطة العقارية. كما جاء قطاع التجارة ثانياً مساهمته في 28% من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة في العام 2019.<sup>45</sup>

39 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). الفقر المتعدد الأبعاد في فلسطين، تقرير النتائج الرئيسية 2017. رام الله- فلسطين.

40 سيدا: هي الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

<https://cdn.sida.se/publications/files/sida62275en-dimensions-of-poverty.pdf>

41 The Association for Civil Rights in Israel. (2019). East Jerusalem - Facts & Figures. Retrieved from <https://www.english.acri.org.il/east-jerusalem-2019>

42 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). الفقر المتعدد الأبعاد في فلسطين، تقرير النتائج الرئيسية 2017. رام الله- فلسطين.

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي، 2020. رام الله- فلسطين.

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021). كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2021. رام الله- فلسطين:

<https://www.pCBS.gov.ps/Downloads/book2567.pdf>

يعتبر قطاع السياحة العمود الفقري لقطاع الخدمات في المدينة، الذي يشكل حوالي 50% من اقتصاد المدينة.<sup>46</sup> تأثر قطاع السياحة في القدس، بشكل كبير، بجائحة كورونا، بسبب الانخفاض الكبير في أعداد السياح الوافدين إلى المدينة، وبخاصة من خارج فلسطين. ومن المتوقع أن يستمر هذا التأثير لمدة 3 سنوات (بعد ذلك من المتوقع أن تعود أنشطة السياحة إلى ما كانت عليه قبل الجائحة).<sup>47</sup>

## التعليم في القدس الشرقية

ازداد عدد الطلاب في المدارس الفلسطينية في مدينة القدس بمقدار 5,000 طالب تقريباً منذ العام 2017،<sup>48</sup> وهو ما يعكس، بشكل رئيسي، النمو الديموغرافي في المدينة. إلا أن هذه الزيادة في عدد الطلاب، لا يوازيها تطور في البنية التحتية الخاصة بالتعليم من مدارس وغرف صفية، وإمكانيات بشرية ومادية بسبب سياسات التهميش العنصرية التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي المسيطر على المدينة منذ العام 1967. إذ يضع الاحتلال الإسرائيلي قيوداً كبيرة على إنشاء مدارس جديدة، أو إضافة غرف صفية جديدة للمدارس الحالية، وبخاصة تلك التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ما يتناقض مع النمو الديموغرافي في المدينة. نتيجة لذلك، اضطرت العديد من المدارس لاستئجار واستخدام مبانٍ لا تتوفر فيها المتطلبات الهندسية ولا الصحية الملائمة. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالمنهاج التدريسي، وضعت الحكومة الإسرائيلية سياسات تهدف إلى السيطرة على المناهج الفلسطينية في المدينة، من خلال التضييق على المدارس التي تدرس المنهاج الفلسطيني، وتعزيز مكانة المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، وتوفير مختلف أشكال الدعم لها. هذا إضافة إلى محاربة تعليم اللغة العربية، من خلال إدراج الأخطاء النحوية واللغوية عمداً في المناهج الدراسية، وتعزيز تعليم اللغة العبرية، ومنع المواد التي تعزز الثقافة الوطنية والهوية الفلسطينية، وتعزز وعي الطلاب اتجاه قضاياهم الوطنية.<sup>49</sup>

خلال السنوات الماضية، عززت مدارس البلدية التابعة لبلدية الاحتلال من مكانتها في مدينة القدس على حساب المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بدعم كامل وسياسات عنصرية ممنهجة من بلدية القدس، ووزارة المعارف التي تتحكم بقطاع التعليم في المدينة. بلغ عدد المدارس التابعة للبلدية في القدس الشرقية 65 مدرسة في العام 2015، وكان عدد الطلاب فيها 38,220 طالباً.<sup>50</sup> ارتفع عدد مدارس البلدية وطلابها في العام 2018 إلى 74 مدرسة و40,573 طالباً.<sup>51</sup> في حين ارتفع عدد المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في القدس الشرقية من 33 مدرسة في العام 2015 إلى 37 مدرسة العام 2018. أما عدد الطلاب فقد انخفض في تلك الفترة من 8,580 طالباً<sup>52</sup> في العام 2015، إلى 8,293 طالباً في العام 2018.<sup>53</sup> تتمتع المدارس التابعة للبلدية ببنية تحتية أفضل وأكثر ملائمة مقارنة بتلك التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية. على سبيل المثال، تبلغ حصة الطالب الفلسطيني من ميزانية مدارس القدس الشرقية التابعة لوزارة التربية والتعليم أقل من ربع الميزانية المخصصة لكل طالب في المدارس اليهودية.<sup>54</sup> كما يتمتع العاملون في مدارس البلدية بمستوى أجور أعلى بكثير من نظرائهم في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، حيث يحصل المعلمون في مدارس البلدية على حوالي ضعف أجر معلمي المدارس الفلسطينية في بداية حياتهم المهنية، ويرتفع إلى أكثر من 3 أضعاف بعد حوالي 10 سنوات من الخبرة، كما هو واضح في الجدول رقم 1-5.<sup>55</sup> وقد أدت سياسات الاحتلال العنصرية إلى ارتفاع مستمر في أعداد الطلبة في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، فقد بلغ عدد الطلبة الفلسطينيين في مدارس البلدية والمعارف الإسرائيليتين في القدس الشرقية 40,573 طالباً وطالبة (40% من إجمالي الطلبة المقدسيين) خلال العام الدراسي 2018/2019، موزعين على 74 مدرسة.<sup>56</sup>

46 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 2021. متطلبات النهوض بواقع القطاع السياحي والثقافي ضمن خطة عقود العاصمة (2021 - 2023). رام الله، فلسطين.

47 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). (2021) COMPREHENSIVE RESPONSE TO SOCIO-ECONOMIC IMPACTS OF THE COVID-19 PANDEMIC IN PALESTINE UNDER OCCUPATION.

48 مرجع 44.

49 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2021). حماية التعليم العربي في القدس من سياسات الأسرلة ضمن خطة عقود العاصمة (2021 - 2023). رام الله، فلسطين.

50 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016). كتاب القدس الإحصائي السنوي 2016 رقم «18». رام الله- فلسطين.

51 مرجع 44.

52 مرجع 50.

53 مرجع 44.

54 Ir amim. (2019). THE STATE OF EDUCATION IN EAST JERUSALEM: FAILING INFRASTRUCTURE. Retrieved from <https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/State%20of%20Education%20in%20East%20Jerusalem%202019.pdf>

55 مرجع 49.

56 مرجع 49.

جدول 5-1: معدل الراتب الأساسي لمعلمي مديرية التربية والتعليم الفلسطينية ومعلمي المدارس التابعة لبلدية الاحتلال

| عدد سنوات الخدمة | راتب معلم في التربية | راتب معلم في البلدية |
|------------------|----------------------|----------------------|
| 1                | 3,089                | 5,802                |
| 5                | 3,264                | 6,756                |
| 10               | 3,520                | 8,368                |
| 15               | 3,803                | 10,164               |
| 20               | 4,081                | 11,484               |
| 25               | 4,454                | 14,087               |

المصدر: الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين (2021 - 2023). الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال (عقود العاصمة).

يتوزع طلبة المدارس في مدينة القدس بين المرحلة الأساسية بواقع 60,711 طالباً، و14,413 في المرحلة الثانوية؛<sup>57</sup> أي إن حوالي (32%) من إجمالي الطلاب الفلسطينيين في القدس لا ينفون 12 عاماً من الدراسة، فيما تنخفض هذه النسبة للطلاب اليهود في القدس إلى حوالي (1.5%) حسب جمعية "حقوق المواطن في إسرائيل"،<sup>58</sup> وهو ما يعكس سياسات الاحتلال العنصرية اتجاه قطاع التعليم في القدس الشرقية. فعلاوة على ما سبق من سياسات لتهميش المدارس الفلسطينية، والتدخل في المناهج، ومحدودية الميزانيات المتوفرة لهذه المدارس لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب كل عام، يعيق جدار الفصل العنصري والحواجز الاحتلالية حول مدينة القدس وصول آلاف الطلاب المقدسيين القاطنين خارج الجدار للدراسة في مدارس القدس الشرقية، كما تعيق هذه الحواجز الاحتلالية حركة المقدسيين داخل القدس وبين أحيائها المختلفة كذلك.

### تأثير الواقع الاقتصادي والتعليم على الوصول إلى العمل المنتج في مدينة القدس

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن حوالي ربع الأيدي العاملة في محافظة القدس تعمل في إسرائيل والمستوطنات، وتركز بالذات في القطاعات التي تشغل العمالة غير الماهرة؛ مثل قطاعات البناء، وبعض المهن الدنيا في قطاع السياحة.<sup>59</sup> يعد هذا التركيز للعمال الفلسطينيين في إسرائيل في القطاعات التي لا تتطلب تعليماً أو مهارات متخصصة أو تدريبات، نتيجة حتمية لسياسات الاحتلال على مدار السنوات، التي عملت، بشكل متوازٍ، على تهميش اقتصاد مدينة القدس، وإضعاف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية فيه، وجعلها تابعة للاقتصاد الإسرائيلي القوي، ومن ناحية أخرى استهداف قطاع التعليم، وإضعاف المدارس الفلسطينية ومحاربتها. ترك كل ذلك أثره على واقع سوق العمل الفلسطيني في المدينة، وقدرة الفلسطينيين هناك على الحصول على عمل منتج يخرجهم من دائرة الفقر، حيث ساهم تردي واقع التعليم في المدينة، ونسب التسرب العالية من المدارس بسبب سياسات الاحتلال العنصرية، إلى انخفاض نسب العمالة الماهرة التي بإمكانها التوجه إلى سوق العمل الفلسطيني، أو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية المحدودة جداً أمامهم، والتي تتطلب مهارة عالية وتعليماً جيداً كالصحة، وتكنولوجيا المعلومات.

كما دفع تردي واقع القطاعات الاقتصادية وضعف قدرتها على خلق فرص عمل جديدة للعمالة الماهرة وبخاصة مع سيطرة الخدمات التقليدية غير المنتجة على اقتصاد المدينة- الأيدي العاملة الفلسطينية في المدينة، إلى التوجه إلى سوق العمل الإسرائيلي، وبخاصة في القطاعات التي لا تتطلب مهارات؛ مثل قطاعات الإنشاءات، والنقل، والمطاعم

57 مرجع 44.

58 مرجع 41.

59 مرجع 44.

والفنادق، والتجارة. كما يشكل انخفاض الأجور في القدس الشرقية مقارنة مع الأجور في إسرائيل، عامل ضغط آخر لتوجه الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، فعلى الرغم من أنهم لا يحصلون على الأجور نفسها التي يحصل عليها العاملون الإسرائيليون، فإنها تبقى أعلى بكثير من مستوى الأجور في القدس الشرقية. إذ تشير الإحصاءات إلى أن متوسط الدخل السنوي للفرد الإسرائيلي في القدس الغربية يبلغ (حوالي 42,000 دولار) أي أعلى بـ9 أضعاف من متوسط الدخل السنوي للفرد الفلسطيني في القدس الشرقية (4,666.7 دولار).<sup>60</sup> بينما يبلغ متوسط دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل سنوياً حوالي (17,137.8 دولار)، وهو أقل من متوسط الدخل لليهود في القدس بمرتين.<sup>61</sup> الدخل المتدني للفلسطينيين في مدينة القدس يقابله ارتفاع كبير في متوسط الأسعار في المدينة، فهي الأعلى مقارنة بباقي المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية،<sup>62</sup> وهو عامل آخر يدفع بالمقدسيين نحو سوق العمل الإسرائيلي وفي وظائف ومهن لا تتطلب مهارات عالية.

في استهدافه لمدينة القدس، عمد الاحتلال إلى إضعاف اقتصاد المدينة وإعادة هيكلته بما يخدم الاقتصاد الإسرائيلي. كما دفعت القيود الكبيرة التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على تراخيص البناء في الأحياء العربية من مدينة القدس، سواء للسكن أو الاستثمار، أعداداً متزايدة من المقدسيين من أصحاب رؤوس الأموال، إلى السكن أو الاستثمار خارج مدينة القدس (وبخاصة في الضفة الغربية). كما أدى قرار الحكومة الإسرائيلية بتقييد وصول سكان الضفة الغربية إلى مدينة القدس منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، إلى إغلاق ما يقرب من ربع مؤسسات القدس الشرقية التي كانت تعتمد، بشكل كبير، على الزوار الوافدين من مدن الضفة الغربية.<sup>63</sup> هذا بكل تأكيد ساهم في ارتفاع معدلات الفقر بين الفلسطينيين في مدينة القدس، وتردي واقعهم المعيشي، ودخول شرائح جديدة في دائرة التهميش، وبخاصة مع التحديات الكبيرة التي خلفتها جائحة كورونا، وتأثيرها الكبير على قطاع السياحة الذي يشكل -كما أشرنا سابقاً- عصب الاقتصاد في المدينة.

60 Abdallah and al Jafari. (2019). East Jerusalem Economic Cluster Report. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Ramallah- Palestine: <https://www.mas.ps/files/server/20191703143807-1.pdf>

61 لحساب هذا الرقم، تمت الاستعانة بالبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، و: <https://www.exchangerates.org.uk> مرجع 44.

63 Khawaja H (2009). Jerusalem Workers under the Policy of Judaization and Annexation. Civic Coalition for Defending Palestinian Rights in Jerusalem, Jerusalem.



### حقوق العمال في الأزمات - العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستعمرات

أصدر الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) تقريراً حول أوضاع العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، سلط فيه الضوء على ظروف العمل المتردية التي يعيشها العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستعمرات، بما في ذلك افتقار بعض أماكن العمل لأساسيات السلامة المهنية، والإذلال الذي يتعرض له العمال الفلسطينيون عند دخول المعابر الحدودية أثناء توجههم إلى أماكن عملهم. كما وضّح التقرير كيف يتم انتهاك حقوق العمال الفلسطينيين من قبل أرباب العمل الإسرائيليين، مستغلين بذلك حاجتهم الشديدة للعمل. كما تناول التقرير التفاوت في الأجور ما بين العمال الفلسطينيين وأقرانهم الإسرائيليين، وبيّن كيف يُحرم العمال الفلسطينيون من الحماية الاجتماعية، وعدم حصولهم على استحقاقاتهم من الضمان الاجتماعي. وتطرق التقرير، أيضاً، إلى نظام التصاريح الاستغلالي، ودور سماسرة التصاريح. سنسلط الضوء في هذا القسم على أبرز المحاور التي تناولها هذا التقرير، كما سنتناول أبرز الإصلاحات التي طالب بتحقيقها الاتحاد الدولي لنقابات العمال للحد من الاستغلال الذي يتعرض له العامل الفلسطيني في إسرائيل والمستعمرات.<sup>64</sup>

### خلفية تاريخية

جرى تنظيم دخول العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي بموجب قرار من مجلس الوزراء الإسرائيلي في العام 1970. نص القرار على اقتطاع مدفوعات الضمان الاجتماعي والصحي والتقاعد من أجور العمال الفلسطينيين، بشكل مطابق للعمال الإسرائيليين. ومن ناحية أخرى، كرس القرار معاملة تمييزية ضد العمال الفلسطينيين، إذ إنه لم يفرض المساواة في المنافع والمزايا التي يحصل عليها العمال الفلسطينيون بالمقارنة مع العمال الإسرائيليين، ولتحقيق المساواة في التكاليف دون الحصول على المنافع والمزايا ذاتها، فرضت إسرائيل ما يسمى «ضريبة المعادلة»، على أجور عمال الضفة والقطاع الذين يعملون في إسرائيل.<sup>65</sup>

وقد جاء هذا القرار بعد ضغوطات من الهستدروت على الحكومة الإسرائيلية، آنذاك، لإصدار تشريعات تحول دون أن يحقق أرباب العمل الإسرائيليون مزايا من توظيف عمال من الضفة والقطاع بدلاً من عمال إسرائيليين، وبخاصة مع بدء تدفق العمالة الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، إذ أثار التدفق للعمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، حفيظة الهستدروت من أن يؤثر هذا التدفق بشكل سلبي على الأجور والمزايا المكتسبة للعمال الإسرائيليين.

في العام 1994، جرى وضع المزيد من اللوائح الخاصة بتنظيم عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات كجزء من بروتوكول باريس الاقتصادي،<sup>66</sup> فلقد تم إدخال نظام التصاريح، ووضع آليات لسلامة العمال والحصول على الحقوق الاجتماعية، ونص البروتوكول على ضرورة دفع أجور العمال الفلسطينيين إليهم مباشرة من قبل أرباب العمل، في حين أن الاستحقاقات الاجتماعية سيجري جمعها وتحويلها من قبل سلطة السكان والهجرة.

### مشكلة البطالة في فلسطين والعمالة في إسرائيل

يعد معدل البطالة في فلسطين من أعلى معدلات البطالة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إذ بلغ معدل البطالة في فلسطين مع نهاية العام 2019 نحو 25.3%،<sup>67</sup> بالمقابل بلغ معدل البطالة العالمي نحو 6.5%، أما على صعيد الدول العربية، فلقد بلغ معدل البطالة نحو 10%، بينما بلغ معدل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 10.6%.<sup>68</sup>

64 ITUC (2021): Workers' Rights in Crisis- Palestinian workers in Israel and the settlements: [https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/ituc\\_palestinereport\\_en.pdf](https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/ituc_palestinereport_en.pdf)

65 تعادل قيمة ضريبة المعادلة الفرق بين ما يُستقطع من العمال الإسرائيليين وأرباب العمل لقاء الضمان الاجتماعي الكامل، وبين ما يُستقطع من أجر عمال الضفة والقطاع وأرباب العمل لقاء الضمانات المحدودة التي يحصلون عليها.

66 البروتوكول الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين خلال الفترة الانتقالية 1994-1999.

67 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2020. رام الله - فلسطين.

68 <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>



بشكل رئيسي، يعود ارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع اقتصادات الدول الأخرى، إلى وجود محدد ومقيد رئيسي يتمثل بالاحتلال الإسرائيلي، وما يقوم به من إجراءات قمعية تهدف، بالدرجة الأولى، إلى زيادة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. فلقد عملت الإجراءات الإسرائيلية القمعية مع مرور الزمن على تردي الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، وأحدثت تشوهات بنوية في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، حدثت من قدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بسبب الضمور الحاصل للقطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة).<sup>69</sup> بالتالي، وفي ظل نقص الوظائف في السوق المحلي، وانخفاض الأجور، اضطر العديد من العمال الفلسطينيين إلى العمل في إسرائيل والمستعمرات، حتى أضحى سوق العمل الإسرائيلي مصدراً رئيسياً للعمالة الفلسطينية، فلقد بلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات مع نهاية العام 2019، حوالي 133 ألف عامل، وبشكل هؤلء العمال نحو 18.5% من القوى العاملة في الضفة الغربية، وتسهم تحويلاتهم بنحو 13% من الدخل القومي الفلسطيني (أو ما يعادل 2.4 مليار دولار).

## التمييز في الأجور ما بين العمال الإسرائيليين والعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات

بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل الفلسطيني في إسرائيل والمستعمرات نحو 1,787.8 دولار في العام 2019، بينما يبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل الإسرائيلي في القطاعات التي يعمل بها العمال الفلسطينيون نحو 3,198 دولاراً في العام نفسه (انظر الجدول 6-1). وضمن السياق نفسه، فإنّ نحو نصف العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات، يحصلون على أجر أقل من الحد الأدنى للأجور الشهري المعمول به في إسرائيل، والذي يعادل 1,657.5 دولار في قطاع البناء و1,568.7 دولار في القطاعات أخرى.<sup>70</sup>

جدول 6-1: مقارنة أجور العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات من أصحاب تصاريح العمل السارية والعمال الإسرائيليين في العام 2019 (دولار)

| المنطقة                                   | الحد الأدنى للأجور | متوسط الأجر الشهري | متوسط الأجر الشهري- قطاع البناء | متوسط الأجر الشهري- قطاع الزراعة | متوسط الأجر الشهري- قطاع الصناعة | متوسط الأجر الشهري- قطاع التجارة والفنادق |
|---|--------------------|--------------------|---------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|---|
| العمال في الضفة الغربية                   | 428.8              | 860.7              | 952.2                           | 543.0                            | 732.0                            | 762.4                                     |
| العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستعمرات | 1,567.3            | 1,787.8            | 1,872.1                         | 928.6                            | 1,332.1                          | 928.6                                     |
| العمال الإسرائيليون                       | 1,567.3            | 3,198.0            | 2,962.6                         | 2,242.4                          | 4,396.9                          | 1,540.6                                   |

## الاستقطاعات من أجور العمال<sup>71</sup>

يتراوح إجمالي الاستقطاعات من العمال وأرباب العمل ما بين 34% - 38% من الأجور (تفاوت حسب قطاع العمل والأجر الشهري)، وتتوزع هذه بين (18.5% - 24.4%) من أرباب العمل و(7.8% - 13.8%) من أجور العمال. يضاف إلى ذلك ضرائب الدخل التي تستقطع من الأجور، وختم الصحة الذي تبلغ قيمته 93 شيكل شهرياً. يتم دفع أجور عمال الضفة والقطاع بشكل غير مباشر، عن طريق «دائرة المدفوعات» في وزارة الداخلية الإسرائيلية، بعد أن تتلقى الدائرة قيمة الأجور الإجمالية من أرباب العمل. وتقوم الدائرة بتطبيق الاستقطاعات اللازمة وختم ضرائب الدخل من الرواتب قبل دفع الأجر الصافي للعمال.<sup>72</sup> يعرض الجدول (6-2) الاستقطاعات التي تطبق على أجور عمال الضفة والقطاع الذين يعملون في إسرائيل حالياً. ومن المفترض أن تسري هذه الاستقطاعات أيضاً على أجور العمال في المستعمرات الإسرائيلية، تبعاً لقرار المحكمة العليا بضرورة تطبيق قانون العمل الإسرائيلي، أيضاً، على العمال الفلسطينيين في مستعمرات الضفة الغربية.

69 مكحول، باسم. (2006). «مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية». مؤتمر «ماس» السنوي.

70 يمكن الاستدلال على ذلك بما جرى في العام 2018، إذ تم خصم ضريبة الدخل على نحو 50.2% فقط من العاملين الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح.

71 لمزيد من المعلومات عن استقطاعات أجور العمال الفلسطينيين، راجع الصندوق «أين تذهب الاستقطاعات من أجور العمال في إسرائيل؟» في العدد من المراقب.

72 رسوم التصاريح المتعلقة بالعمال الذين يقومون بشراء التصاريح من السماصرة. وتتراوح قيمة هذه الرسوم ما بين 591.27 و739.9 دولار شهرياً.

جدول 6-2: مساهمات أرباب العمل والاقتطاعات من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل  
(كنسبة مئوية من الأجور 2020)

| القطاعات الأخرى (الزراعة، الصناعة، الخدمات، الفنادق) |                 | البناء والتشييد                 |                 | مكونات صندوق التأمينات                                       |
|--|-----------------|---------------------------------|-----------------|--|
| اقتطاعات من أجر العامل                               | مساهمة رب العمل | اقتطاعات من أجر العامل          | مساهمة رب العمل |  |
| 6.00%  | 13.10%          | 6.00%                           | 12.50%          | المعاشات التقاعدية   |
|  | 2.33%           |                                 |                 | تعويضات  |
|  | 0.80%           |                                 |                 | اتحاد البنائين الإسرائيليين                                  |
| 0.03%  | 0.56%           | 0.03%                           | 0.56%           | التأمين الوطني (نسبة مخفضة)                                  |
| 0.61%  | 2.49%           | 0.61%                           | 2.49%           | الضمان الاجتماعي (معدل)                                      |
| 0.37%  | 2.99%           | 0.37%                           | 2.99%           | ضريبة المعادلة (العمال الذين يتقاضون أقل من 6,331 شيكلاً)    |
| 6.39%  | 5.11%           | 6.39%                           | 5.11%           | "ضريبة المعادلة" (العمال الذين يتقاضون أكثر من 6,331 شيكلاً) |
| 0.75%  |                 | 0.75%                           |                 | اشترك الهستدروت  |
| تعتمد على مستوى الدخل (10%-14%)                      |                 | تعتمد على مستوى الدخل (10%-14%) |                 | ضرائب الدخل  |
| 93 شيكل  |                 | 93 شيكل                         |                 | ختم/طابع الصحة   |
| 14.15%   | 27.38%          | 14.15%                          | 23.65%          | <b>الإجمالي</b>  |

المصدر: [https://www.gov.il/BlobFolder/policy/finance\\_deductions\\_plstn\\_workers\\_2017/he/deduction\\_sum-mary\\_palestinian\\_workers\\_0120.pdf](https://www.gov.il/BlobFolder/policy/finance_deductions_plstn_workers_2017/he/deduction_sum-mary_palestinian_workers_0120.pdf)

تتولى سلطة السكان والهجرة مسؤولية تحويل استحقاقات المعادلة التي جرى تحصيلها، ورسوم الطوابع الصحية، و75% من ضرائب الدخل إلى السلطة الفلسطينية، وذلك بعد استقطاعات الرسوم. إلا أن إسرائيل، على مدار العقود الخمسة الماضية، قامت باحتجاز مبالغ ضخمة من الاستحقاقات الاجتماعية والضرائب المحصلة وحولتها إلى وزارة المالية الإسرائيلية. وبحسب تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي، قامت إسرائيل فقط خلال الأعوام 2006-2013 بمصادرة ما يقارب 169.2 مليون دولار من استحقاقات ضريبة المعادلة (من أصل 188 مليون دولار استقطعت من العمال كحماية اجتماعية)، وخلال الفترة نفسها أوقفت إسرائيل تحويل ما يقارب 55.4 مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية من محصلة طوابع الصحة (من أصل 71.6 مليون دولار).

تمتنع إسرائيل عن تحويل هذه الأموال كإجراء عقابي ضد السلطة الفلسطينية، وبالتالي ما يحول إلى السلطة الفلسطينية من هذه الاستقطاعات ليس إلا جزءاً ضئيلاً (بعض ضرائب الدخل، وجزء من مدفوعات الضمان الصحي)، كما لا يسترجع العمال إلا جزءاً بسيطاً من هذه الاستقطاعات (قسم من تعويضات التقاعد). أما الجزء الأكبر من الاستقطاعات، وعلى رأسها «ضريبة المعادلة»، فإنها لا تعود بالنفع لا على العمال أو عائلاتهم. إذ تحول عملية تقديم الطلب المعقدة دون حصول العمال على المزايا والاستحقاقات الاجتماعية، فلكي يقوم العمال بطلب استحقاقاتهم الاجتماعية، يضطرون إلى تقديم طلب منفصل إلى قسم الأجور والرواتب، وفي ظل عدم وعي العمال بحقوقهم بشكل كافٍ، إلى جانب غياب الشفافية، والإجراءات البيروقراطية المتعبة، بالتزامن مع عدم ضمان إبلاغ أرباب العمل بشكلٍ صحيح عن ساعات العمل والأجور للعمال الفلسطينيين، يعجز العمال عن الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية التي يحق لهم الحصول عليها، والتي تم اقتطاعها من أجورهم.

## نظام تصاريح العمل ودور سماسرة العمال

تطبق إسرائيل نظاماً إدارياً لمنح رخص العمل إلى عمال الضفة والقطاع الراغبين في العمل في إسرائيل. هذا طبعاً بالتوازي مع النظام الأمني الصارم الذي يحدد عدد العمال ومواصفاتهم العمرية والأمنية الدقيقة. ويجري إصدار التصاريح فقط في الصناعات التي لا يمثل فيها العمال الفلسطينيون أي منافسة للعمال الإسرائيليين، وذلك بما يتماشى مع الأهداف السياسية والاحتياجات الاقتصادية لإسرائيل. ويستطيع العمال الفلسطينيون أصحاب تصاريح العمل السارية فقط الحصول على وظائف «بشكل قانوني» لدى الشركات الإسرائيلية، ويحق لهم الحصول على الحد الأدنى للأجور في إسرائيل، إضافة إلى صافي الأجر الإجمالي الذي يحصل عليه العمال الإسرائيليون في القطاع نفسه، وبما يتماشى مع اتفاقيات المفاوضات الجماعية (CBA).

في العام 2019، استطاع نحو 94 ألف عامل من أصل 133 ألف عامل في إسرائيل والمستعمرات، الحصول على تصاريح عمل (منهم 65.3 ألف تصريح للعمل في قطاع البناء). وعلى الرغم من أن المتاجرة بتصاريح العمل محظورة في كلا القانونين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن 45% من العمال الفلسطينيين حصلوا على تصاريحهم عن طريق سماسرة حققوا أرباحاً من خلال المتاجرة بتصاريح العمال، تعادل 119 مليون دولار. يتم تداول التصاريح بشكل أكبر للعمل في إسرائيل عن العمل في المستعمرات، ويعود ذلك إلى عدم وجود حصص حكومية على التصاريح في المستعمرات. يكلف التصريح الشهري العامل ما بين (591.3 - 739.9) دولار، وتشكل تكلفة التصريح جزءاً كبيراً من أجر العمال الذين يقومون بشراء التصاريح، إضافة إلى أنهم يضطرون إلى القبول بظروف عمل أسوأ من أقرانهم، إذ لا يحصل سوى 41.2% منهم فقط على إجازة سنوية مدفوعة الأجر، و 11.2% منهم فقط على إجازة مرضية مدفوعة الأجر. ناهيك عن كون أصحاب العمل أنفسهم سماسرة لديهم حافز مالي لإخفاء بيانات الأجور وساعات العمل؛ بغية تقليل المدفوعات الإلزامية الخاصة بالاستحقاقات الاجتماعية.

تتفاوت متوسط الأجر اليومي ما بين العاملين الحاصلين على تصريح، والعاملين دون تصريح عمل، إذ تراوح متوسط الأجر اليومي للعاملين الحاصلين على تصاريح ما بين 81.4 - 94.7 دولار، بالمقابل يتراوح متوسط الأجر اليومي الذي يتقاضاه العاملون غير الحاصلين على تصاريح ما بين 44.4 - 59.2 دولار. كما يتعرض العاملون من دون تصاريح إلى الإهانة وسوء المعاملة، إضافة إلى أنهم عرضة للتسريح التعسفي في أي وقت، وذلك بسبب أنهم مستخدمون على أساس يومي، وفي بعض الأحيان يضطرون للعمل في أماكن تفتقر إلى أبسط شروط السلامة، بالتالي لا يمكنهم ضمان دخل شهري، ما يتركهم في حالة قلق دائمة، وعرضة لاستغلال واسع النطاق.

قررت الحكومة الإسرائيلية في شهر كانون الأول 2018، استبدال النظام الإداري السابق الذكر لمنح تصاريح العمل لعمال الضفة والقطاع بنظام إداري جديد. ويعتمد النظام الجديد على إصدار تصاريح عمل مبروطة بالقطاعات الاقتصادية، عوضاً عن ربطها بأرباب عمل معينين. ويهدف النظام الجديد إلى توفير مرونة أكبر بتوجيه عمال الضفة والقطاع نحو القطاعات التي تحتاج فعلياً إلى يد عاملة. ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى القضاء على ظاهرة التجارة غير الشرعية بتصاريح العمل.

## مطالبات الاتحاد الدولي لنقابات العمال

بخصوص نظام التصاريح والدور الاستغلالي الذي يلعبه السماسرة، طالب الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحكومة الإسرائيلية إلى الالتزام بالمبادئ العامة لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالتوظيف العادل،<sup>73</sup> وذلك عبر الالتزام بأسلوب التوظيف المباشر، والقضاء على نظام السماسرة المعمول به حالياً، والذي يستغل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. أما بخصوص الاستحقاقات الاجتماعية للعمال، فشدد الاتحاد الدولي لنقابات العمال على ضرورة تحويل استقطاعات استحقاقات الأجور التي يحصل عليها العمال الفلسطينيون في إسرائيل بشكل عاجل إلى العمال الفلسطينيين. ويدعو إلى إسناد مراجعة استحقاقات الأجور إلى شركة دولية لتحديد قيمة المبلغ المستحق للعمال الفلسطينيين في إسرائيل. كما طالب الاتحاد الدولي لنقابات بضرورة ضمان الصحة والسلامة المهنية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل.

73 تنص المبادئ على ألا يتحمل العمال أو الباحثون عن العمل رسوم التوظيف أو التكاليف ذات الصلة، وألا يكون التوظيف وسيلة لخفض معايير العمل أو الأجور، أو وسيلة للرضوخ للعمل في ظروف عمل متردية.

## القسم السابع: مفاهيم وتعريف اقتصادية تسعير الكربون (Carbon Pricing)

هناك إجماع الآن بين الخبراء والسياسيين على أن إنقاذ الكرة الأرضية من الكوارث البيئية الماحقة التي تحف بها، يقتضي أن لا يزيد متوسط حرارتها، خلال النصف الثاني من هذا القرن، على 1.5-2.0 درجة مئوية عما كان عليه قبل الثورة الصناعية. ولقد تم تضمين الالتزام بهذا السقف في وثائق مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، الذي عقد في باريس في 2015، التي صادقت عليها 174 دولة. من ناحية أخرى، هناك، أيضاً، ما يشبه الإجماع على أن الوسيلة الأكثر فعالية (أي الأكثر نجاحاً والأقل كلفة) لتحقيق هذا الهدف هي عبر تطبيق متدرج وشامل لنظام تسعير الكربون.

### الوقود الأحفوري وغازات الدفيئة

شهدت الكرة الأرضية ارتفاعاً مستمراً في متوسط حرارتها منذ انطلاق الثورة الصناعية. ويعود هذا، بشكل رئيس، إلى الاحتباس الحراري، الذي يسببه تراكم غازات الدفيئة (Greenhouse Gases)، مثل ثاني أكسيد الكربون، وغاز الميثان، في الغلاف الجوي. وتتولد هذه الغازات، أساساً، من استهلاك الوقود الأحفوري (مثل الفحم، وزيت الوقود، والغاز الطبيعي، والبنزين). وعلى ذلك، فإن الحد من الزيادة في حرارة الأرض، يتطلب تقليص استهلاك سكان الكرة الأرضية للوقود الأحفوري، واستنباط مصادر بديلة للطاقة. وهو تحديداً ما يسعى «تسعير الكربون» إلى تحقيقه.

يجسد ارتفاع حرارة الكرة الأرضية المبدأ الذي يطلق عليه الاقتصاديون اسم «فشل السوق»؛ ذلك لأن مستهلكي مصادر الطاقة الأحفورية ظلوا لسنوات طويلة يطلقون غازات الدفيئة في الجو دون أن يتحملوا التكاليف الباهظة التي يسببها هذا الإطلاق؛ أي إنهم كانوا يستفيدون على حساب الآخرين، وهو ما يتعارض مع الأداء السليم للسوق الفعال. وتقدر بعض الدراسات أن التكلفة الاجتماعية (أي إجمالي التكلفة المباشرة وغير المباشرة لأنواع الأضرار كافة) لكل طن من غاز ثاني أكسيد الكربون يتم إطلاقه في الجو، تبلغ نحو 3 آلاف دولار.<sup>74</sup> تسعير الكربون يرمي، عملياً، إلى تصحيح هذا الخلل في أداء الأسواق، وإلى تحميل الطرف الملوث مسؤولية التلوث الذي يقوم به وتكاليفه.<sup>75</sup>

### طريقتان لتسعير الكربون

تتم عملية تسعير الكربون بطريقتين: الأولى هي عبر فرض «ضريبة الكربون»، وهي ضريبة تحددها الحكومة على محتوى الكربون في كل نوع من أنواع الوقود الأحفوري (أو على كمية الغاز المنبعث، ولكن هذا أقل استخداماً من الضريبة على المحتوى الكربوني). الطريقة الثانية تعرف باسم «تداول تصاريح الانبعاث» (ETS). تقوم الحكومة عند استخدام هذه الطريقة بتحديد كمية غازات الدفيئة التي ترغب في أن تنبعث من أراضيها، وتوزيع تصاريح إطلاق هذه الغازات على المصانع والشركات (أو بيع هذه التصاريح بأسلوب المزاد المفتوح). ويتوجب على المصانع والشركات الحصول على تصريح لكل طن من غازات الدفيئة التي تطلقها. ويمكن للمصانع والشركات بيع وشراء التصاريح فيما بينها. عملية البيع والشراء هذه تؤدي إلى خلق سوق (عرض وطلب) على غازات الدفيئة، وتلقائياً إلى تحديد سعر للغازات المنبعثة. يتبدى الفرق الأساسي بين الطريقتين في أن منهج التصاريح يسمح للحكومة بتحديد دقيق لكمية الغازات المنبعثة، على عكس أسلوب الضريبة. ولكن منهج فرض الضريبة على الكربون أكثر تفضيلاً، نظراً لبساطة تطبيقه واستقرار الأسعار فيه. يطبق الاتحاد الأوروبي والصين نظام التصاريح، في حين فضلت السويد وكندا واليابان تطبيق نظام الضريبة. أما ألمانيا وفرنسا فإنهما تطبقان خليطاً من نظامي التسعير والتصاريح معاً في آن واحد.

### قنوات التأثير

تؤكد نماذج المحاكاة في الدراسات الدولية الموسعة، أن الحد من الارتفاع في حرارة الكرة الأرضية إلى أقل من درجتين مئويتين هو هدف قابل للتحقيق باستخدام تسعير الكربون. إذ تعمل الزيادة التدريجية، والمعلنة مسبقاً، في تكاليف

74 [https://en.wikipedia.org/wiki/Carbon\\_price](https://en.wikipedia.org/wiki/Carbon_price)

75 للتوسع في هذا الموضوع أنظر معالجتنا لمفهوم «الخوارجية السلبية» في العدد السابق من المراقب الاقتصادي الربعي (رقم 62)

إطلاق غازات الدفيئة على ثلاث جبهات لتحقيق هذا الهدف: (1) تعديل سلوك المنتجين والمستهلكين ودفعهم إلى تقليص استخدام الوقود الأحفوري والتحول باتجاه مصادر بديلة للطاقة. (2) تحفيز الاستثمار في استنباط تقنيات مستجدة للتوفير في استخدام الطاقة وخلق مصادر بديلة. (3) توليد إيرادات إضافية للحكومات من برامج تسعير الكربون يمكن استخدامها لإجراء تعديلات على النظم الضريبية المتحيزة، والاستثمار في البنى التحتية المحابية للبيئة وتعويض المتضررين. وعلى الرغم من تواضع سعر الطن من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يطلق في الجو في معظم برامج التسعير الحالية، فإن هذه البرامج مجتمعة حققت للحكومات دخلاً بلغ 53 مليار دولار في العام 2020.<sup>76</sup>

## تعهدات الحد من غازات الدفيئة

هناك تركيز مرتفع في أماكن إطلاق التلوث، إذ إن الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند قامت بإطلاق أكثر من 60% من إجمالي غاز ثاني أكسيد الكربون المتولد من نشاطات معينة (الوقود الأحفوري وصناعة الإسمنت) في العام 2015. لا بل إن مجموعة دول العشرين تتحمل مسؤولية إطلاق نحو 85% من إجمالي هذه الغازات.<sup>77</sup>

تتابع دول العالم الآن الإعلان عن تعهداتها بتخفيض كميات غازات الدفيئة المنبعثة من أراضيها. على سبيل المثال، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن، مؤخراً، أن الولايات المتحدة سوف تقلص صافي كمية غازات الدفيئة المنبعثة من أراضيها بنسبة 50% مع حلول العام 2030 مقارنة بالعام 2005 (تعهد غير ملزم). وتعهد الاتحاد الأوروبي بتخفيض نسبته 55% في العام 2030 مقارنة بالعام 1990، هذا إلى جانب التعهدات المختلفة للدول الأعضاء (مثلاً تعهدت الدنمارك بتخفيض نسبته 70% في 2030، والوصول إلى حيادية بيئية في 2050). وأعلنت المملكة المتحدة التزامها بتخفيض نسبته 78% في العام 2035. كذلك تعهدت الصين بالقضاء كلياً على صافي انبعاث غازات الدفيئة، أي التوصل إلى حيادية بيئية، من أراضيها في العام 2060.

## الفجوة بين السعر المطلوب والسعر الفعلي

في مقابل هذه التعهدات الواعدة تبدو الصورة على أرض الواقع أقل تفاؤلاً. إذ إن نحو 13% من غازات الدفيئة في العالم كانت تخضع للتسعير حتى عهد قريب. ولقد ارتفعت النسبة إلى 22% في العام الحالي بعد البدء بتطبيق نظام تسعير واسع للكربون في كل من الصين وألمانيا. ولكن ما زال تسعير الكربون غير مطبق في العديد من الدول، من بينها عدد من الولايات الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والهند وأستراليا.<sup>78</sup> وتشير الدراسات إلى أن تحقيق هدف زيادة حرارة الأرض بأقل من درجتين مئويتين، يقتضي أن يبلغ سعر طن ثاني أكسيد الكربون أكثر من 75 دولاراً. صحيح أن سعر الطن، في الاتحاد الأوروبي مثلاً، ليس بعيداً جداً عن هذا (نحو 50 يورو)، لكن السعر لا يزيد على 10 دولارات في الصين مثلاً. لا بل إن متوسط السعر السائد في إجمالي برامج تسعير الكربون المطبقة حالياً في العالم (نحو 60 برنامجاً) أكثر اختلافاً بكثير عن السعر المطلوب، إذ إنه لا يتجاوز 3 دولارات لكل طن.<sup>79</sup>

76 [https://en.wikipedia.org/wiki/Carbon\\_price](https://en.wikipedia.org/wiki/Carbon_price)

77 [https://en.wikipedia.org/wiki/List\\_of\\_countries\\_by\\_carbon\\_dioxide\\_emissions](https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_carbon_dioxide_emissions)

78 IMF (2021), Finance & Development: How to Drive Deep Decarbonization.

79 IMF (2021), Finance & Development: Five Things to Know about Carbon Pricing.

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2016 - 2021<sup>1</sup>

| 2021  |             | 2020         |              |              | 2020      | 2019      | 2018      | 2017      | 2016      | المؤشر                                    |
|---|-------------|--------------|--------------|--------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|---|
| الربع الثاني  | الربع الأول | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني |           |           |           |           |           |   |
| <b>السكان (ألف نسمة)</b>  |             |              |              |              |           |           |           |           |           |   |
| 5,227.2   | 5,179.9     | 5,148.4      | 5,116.9      | 5,075.2      | 5,101.2   | 5,039.0   | 4,915.3   | 4,733.4   | 4,632.0   | فلسطين                                    |
| 3,120.4   | 3,095.2     | 3,078.4      | 3,061.6      | 3,039.3      | 3,053.2   | 3,020.0   | 2,953.9   | 2,856.7   | 2,803.4   | الضفة الغربية                             |
| 2,106.8   | 2,084.7     | 2,070.0      | 2,055.3      | 2,035.9      | 2,048.0   | 2,019.0   | 1,961.4   | 1,876.7   | 1,828.6   | قطاع غزة                                  |
| <b>سوق العمل (حسب التعريف الجديد المعتمد من جهاز الإحصاء للقوى العاملة)<sup>2</sup></b> |             |              |              |              |           |           |           |           |           |   |
| 1,015.6   | 994.1       | 995.0        | 936.0        | 888.7        | 956.0     | 1,013.00  | 956.3     | 948.7     | 939.6     | عدد العاملين (ألف شخص)                    |
| 43.0  | 42.9        | 41.0         | 41           | 38.5         | 40.9      | 44.3      | 43.5      | 44        | 43.8      | نسبة المشاركة (%)                         |
| 26.4  | 27.8        | 23.4         | 28.3         | 26.5         | 25.9      | 25.3      | 26.2      | 25.7      | 23.9      | معدل البطالة (%)                          |
| 16.9  | 17.1        | 14.9         | 18.5         | 14.7         | 15.7      | 14.6      | 17.3      | 18.4      | 17.5      | - الضفة الغربية                           |
| 44.7  | 47.9        | 43.1         | 48.6         | 49.1         | 46.6      | 45.1      | 43.1      | 38.3      | 35.4      | - قطاع غزة                                |
| <b>الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (مليون دولار)<sup>3</sup></b>    |             |              |              |              |           |           |           |           |           |   |
| 3,734.3   | 3,607.5     | 3,540.6      | 3,506.2      | 3,134.9      | 14,015.4  | 15,829.0  | 15,616.2  | 15,426.9  | 15,211.0  | الناتج المحلي الإجمالي                    |
| 3,192.4   | 3,200.9     | 3,049.9      | 3,042.4      | 2,821.0      | 12,367.2  | 14,126.5  | 13,570.1  | 13,420.3  | 3,342.9   | - الإنفاق الاستهلاكي الخاص                |
| 908.4   | 822.2       | 915.0        | 809.3        | 761.3        | 3,207.6   | 3,202.3   | 3,318.9   | 3,093.6   | 3,584.7   | - الإنفاق الاستهلاكي الحكومي              |
| 873.5   | 863.5       | 838.8        | 780.1        | 658.1        | 3,207.1   | 4,177.1   | 4,260.3   | 4,166.9   | 3,873.8   | - التكوين الرأسمالي الإجمالي              |
| 704.9   | 648.8       | 727.2        | 652.5        | 526.7        | 2,445.9   | 2,630.5   | 2,578.7   | 2,515.6   | 2,208.3   | - الصادرات                                |
| 1,974.0   | 1,949.9     | 1,955.9      | 1,782.1      | 1,501.3      | 7,084.7   | 8,376.1   | 8,256.8   | 7,901.5   | 7,796.3   | - الواردات (-)                            |
| <b>الناتج المحلي للفرد (دولار)</b>  |             |              |              |              |           |           |           |           |           |   |
| 903.8   | 866.3       | 837.4        | 800.9        | 706.7        | 3,235.0   | 3,656.7   | 3,562.3   | 3,620.5   | 3,534.4   | بالأسعار الجارية                          |
| 758.9   | 737.9       | 728.8        | 726.5        | 653.8        | 2,913.9   | 3,378.3   | 3,417.7   | 3,463.1   | 3,489.8   | بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)             |
| <b>ميزان المدفوعات (مليون دولار)</b>  |             |              |              |              |           |           |           |           |           |   |
| (1,575.0)   | (1,600.0)   | (1,504.0)    | (1,351.0)    | (1,120.0)    | (5,452.9) | (6,500.7) | (6,425.7) | (5,967.4) | (5,664.5) | الميزان التجاري                           |
| 831.0   | 750.0       | 741.0        | 697.0        | 424.0        | 2,546.6   | 2,658.0   | 2,786.2   | 2,129.0   | 1,896.0   | ميزان الدخل                               |
| 508.0   | 422.0       | 470.0        | 454.0        | 464.0        | 1,833.6   | 2,009.2   | 1,499.1   | 1,708.7   | 1,626.2   | ميزان التحويلات الجارية                   |
| (236.0)   | (428.0)     | (293.0)      | (200.0)      | (232.0)      | (1,072.7) | (1,833.5) | (2,140.4) | (2,129.7) | (2,142.7) | ميزان الحساب الجاري                       |
| <b>أسعار الصرف والتضخم<sup>4</sup></b>  |             |              |              |              |           |           |           |           |           |   |
| 3.264   | 3.272       | 3.335        | 3.419        | 3.514        | 3.441     | 3.56      | 3.59      | 3.6       | 3.84      | سعر صرف الدولار مقابل الشيكل              |
| 4.593   | 4.615       | 4.692        | 4.798        | 4.943        | 4.840     | 5.03      | 5.07      | 5.08      | 5.42      | سعر صرف الدينار مقابل الشيكل              |
| 1.14  | (0.26)      | 1.21         | (0.20)       | (1.20)       | (0.73)    | 1.58      | (0.19)    | 0.21      | (0.22)    | معدل التضخم (%) <sup>4</sup>              |
| <b>المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)</b>                                  |             |              |              |              |           |           |           |           |           |   |
| 1,047.5   | 1,026.3     | 1,789.1      | 275.8        | 487.7        | 3,802.1   | 3,290.6   | 3,462.9   | 3,651.5   | 3,551.9   | صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة) |
| 1,099.1   | 665.9       | 1,972.8      | 731.9        | 419.1        | 4,686.8   | 3,660.1   | 3,660.0   | 3,794.8   | 3,661.7   | النفقات الجارية                           |
| 32.6  | 21.7        | 75.3         | 39.1         | 33.0         | 207.8     | 200.0     | 276.9     | 257.9     | 216.5     | النفقات التطويرية                         |
| (84.2)  | 338.7       | (258.9)      | (495.1)      | 35.6         | (1,092.6) | (569.5)   | (474.0)   | (401.3)   | (326.4)   | فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)       |
| 64.6  | 10.7        | 85.0         | 101.8        | 196.8        | 565.9     | 492.1     | 664.8     | 720.4     | 766.3     | إجمالي المنح والمساعدات                   |
| 19.7  | 349.3       | (173.9)      | (393.3)      | 232.4        | (526.7)   | (77.3)    | 190.9     | 319.1     | 440.0     | فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)       |
| 3,702.4   | 3,545.2     | 3,649.2      | 3,460.2      | 3,080.9      | 3,649.2   | 2,795.1   | 2,369.5   | 2,543.2   | 2,483.8   | الدين العام الحكومي                       |
| <b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b>   |             |              |              |              |           |           |           |           |           |   |
| 20,624.4  | 20,059.9    | 19,934.5     | 18,625.0     | 18,237.1     | 19,934.0  | 17,825.5  | 16,125.0  | 15,850.2  | 14,196.4  | موجودات/ مطلوبات المطارف                  |
| 1,994.0   | 2,016.7     | 1,967.4      | 1,959.1      | 1,984.7      | 1,973.8   | 1,985.2   | 1,912.0   | 1,892.7   | 1,682.4   | حقوق الملكية                              |
| 15,726.5  | 15,182.4    | 15,138.3     | 14,061.9     | 13,814.1     | 15,137.0  | 13,384.7  | 12,227.3  | 11,982.5  | 10,604.6  | ودائع الجمهور                             |
| 10,350.7  | 10,150.6    | 10,078.7     | 9,894.0      | 9,652.4      | 10,075.0  | 9,039.1   | 8,432.3   | 8,026.0   | 6,871.9   | التسهيلات الائتمانية                      |

- بيانات الأرباع للأعوام 2020-2021 هي بيانات أولية عرضة للتقحيح والتعديل. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.
  - اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منفصلاً للبطالة ينص على أن البطالة تشمل، فقط، الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد، وبحثوا بشكل جدي، وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. وتبعاً لذلك، تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا إلى العمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. وتسجل، هنا، أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.
  - قام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء تقحيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا، سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تقحيح البيانات.
  - معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة. تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل العام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان). تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل العام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
- \* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال.
- \*\* الأرقام بين الأقواس سالبة.